جامعة امحمد بوقرة – بومرداس.

كلية الحقوق والعلوم السياسية.

قسم العلوم السياسية.

تحول موازين القوى في آسيا – الباسيفيك.

دراسة في الصعود الصيني بين القوة الكبرى المسؤولة والدوافع الجيوسياسية.

رسالة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية.

تخصص: تحليل السياسات الخارجية.

إعداد الطلبة:

بحري سفيان

برزيق بوعلام

إشراف الأستاذ:

أ. حميد رامي

لجنة المناقشة

د. عبد الوهاب عميري ..... رئيسا.

أ. حميد رامي ..... مشرفا ومقررا.

أ. زهية أمين ..... عضوا مناقشا.

السنة الجامعية: 2016/2015

شكر وعرفان

الحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات.

بنعمة وتوفيق من الله سبحانه وتعالى تم إتمام هذا العمل.

وصلّ اللهم وسلم على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه الأخيار.

نتوجه بالشكر والتقدير إلى الأستاذ حميد رامى على تفضله بالإشراف والتوجيه على هذه المذكرة، والذى كان متعاونا وصارما فى نفس الوقت حرصا منه على تقديم دراسة ترقى إلى المستوى الأكاديمى المطلوب.

كما نتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة قسم العلوم السياسية الذين رافقونا طوال مشوار الدراسة الجامعية.

ونشكر جميع من قدم لنا يد العون فى إنجاز هذا العمل.

إلى الوالدين الكريمين أطال اللّه فى عمرهما فى طاعة اللّه.

إلى جميع أفراد العائلة.

إلى وردتى العائلة الصغيرتان رهام ورؤية.

إلى جميع أصدقائى.

سفيان بحرى.

خطة الدراسة

الفصل الأول: المتغيرات التفسيرية لدراسة عناصر القوة للصعود الصيني.

المبحث الأول: المحددات الجيومورفولوجية لجمهورية الصين الشعبية.

المطلب الأول: الجغرافيا السياسية للصين.

المطلب الثاني: القوة البشرية والتوزيع القومي الديمغرافي.

المبحث الثاني: مكونات القوة الإقتصادية.

المطلب الأول: سياسات الإنفتاح الإقتصادي: برنامج التحديثات الأربعة.

المطلب الثاني: النمو المتزايد لحجم الإقتصاد الصيني.

المبحث الثالث: طبيعة النظام السياسي وقدرات البناء الإستراتيجي.

المطلب الأول: هيكل النظام السياسي وآليات صناعة القرار في الصين.

المطلب الثاني: تحديث القوات العسكرية، الأسلحة الإستراتيجية ورفع ميزانية الدفاع.

المبحث الرابع: النسق العقيدي الصيني واستراتيجيات الإستقطاب الثقافي.

المطلب الأول: أصول الثقافة السياسية في الصين.

المطلب الثاني: مصادر القوة الناعمة الصينية. The Chinese Soft Power

الفصل الثاني: نظرية القوة الكبرى المسؤولة وإعادة توجيه السياسة الخارجية الصينية.

المبحث الأول: توازنات القوى كعامل أصيل في تغير البنية السياسية الدولية والإقليمية.

المطلب الأول: أشكال توازن القوى وطرق تأثيره في النظام الدولي.

المطلب الثاني: تأثير الأنساق الفرعية الإقليمية في التوازن الدولي العام.

المبحث الثاني: القوة الكبرى المسؤولة: نحو تصور استراتيجي جديد للصعود الصيني.

المطلب الأول: نظرية القوة الكبرى المسؤولة الصينية.(**Great Power Responsibility Theory**)

المطلب الثاني: تكييف المصالح الصينية مع الإلتزام الاستراتيجي الجديد.

المبحث الثالث: إعادة توجيه (Reorientaion) السياسة الخارجية الصينية كأولوية لتبني مفهوم القوة الكبرى المسؤولة.

المطلب الأول: إطار التحليل عبر المسار لفهم التغير في السياسات الخارجية للدول (نموذجي هيرمان ونيكلاسون).

المطلب الثاني: المتغيرات المؤدية لاستحداث مفهوم القوة الكبرى المسؤولة في السياسة الخارجية الصينية وفق نموذج تعديل المسار.

الفصل الثالث: تحول موازين القوى في آسيا - الباسيفيك في ظل تبني الصين دبلوماسية القوة الكبرى المسؤولة.

المبحث الأول: البنية الجيوستراتيجية لمنطقة آسيا - الباسيفيك.

المطلب الأول: طبيعة الجغرافيا السياسية للمنطقة.

المطلب الثاني: جيوبوليتيكا المضايق البحرية في المحيط الباسيفيكي.

المبحث الثاني: الدور المتحول للأحلاف الإقليمية من خلال الدبلوماسية الأمنية الجديدة للصين.

المطلب الأول: أهداف المقاربة الصينية وراء دعم الترتيبات الأمنية المتعددة الأطراف في الفضاء الباسيفيكي.

المطلب الثاني: التقارب الروسي - الصيني: بوادر تشكل محور مضاد للهيمنة الأمريكية في الشرق الأقصى.

المبحث الثالث: الإستجابة الصينية للتفاعلات المحاذية في بحر الصين الجنوبي.

المطلب الأول: قضية توحيد تايوان مع البر الرئيسي: التوتر المقيد (دولة واحدة ونظامان).

المطلب الثاني: جيوبوليتيكا أمن الطاقة الصيني في بحر الصين الجنوبي واستراتيجية عقد اللؤلؤ.

المبحث الرابع: إعادة تشكيل الدور الصيني ضمن المثلث الاستراتيجي القائم في آسيا -الباسفيك.

المطلب الأول: العلاقات الصينية - اليابانية والتنافس على القيادة الإقليمية.

المطلب الثاني: العلاقات الصينية – الأمريكية واستراتيجية دحرجة **(Roll back)** التواجد الإقليمي الأمريكي.

المبحث الخامس: مستقبل التوازن الإقليمي في آسيا الباسيفيك في ظل التنافس الصيني – الأمريكي.

المطلب الأول: سياسة الإستدارة الأمريكية من الشرق الأوسط إلى آسيا- الباسيفيك. **(Asia Pivot)** .

المطلب الثاني: تفعيل الحوار الاستراتيجي الصيني - الأمريكي وصيانة الأمن الإقليمي. (سيناريو الليبراليون الجدد).

المطلب الثالث: الإتجاه نحو تصعيد المعضلة الأمنية **(security dilemma)** في المنطقة. (سيناريو الواقيعون الهجوميون).

مقدمة

مقدمة

تمثل ظاهرة صعود الصين واحدة من أهم ملامح النظام العالمي الحالي التي فرضت نفسها على صانعي القرار والنخب الفكرية، والجدل الكبير الذي آثاره هذا الصعود بين المحللين حول دور الصين في الوقت الراهن ومستقبلا.

اقترحت نخبة من الاستراتيجين الصينيين أن يكون صعود الصين سلمي، تعبيرا عن الثقة والإقرار بأن الصين قوة صاعدة مع التأكيد على أن صعودها لن يكون معطلا أو يسعى إلى تغيير الوضع الإقليمي في آسيا الباسيفيك. وهو قرار براغماتي يرتبط بالمعضلة الأمنية التي يفرضها الوزن الاستراتيجي المتزايد لها في الشؤون الإقليمية والعالمية. فمنذ أواسط التسعينيات تغيرت الدبلوماسية الأمنية الإقليمية للصين بشكل دراماتيكي أين تسعى إلى موقع أكبر لها في القضايا الأمنية الإقليمية، لكن على نحو بنّاء عبر مجموعة من السياسات البراغماتية، والتغلغل الاقتصادي، والدبلوماسية الفعالة. إذ تمكنت الصين من إقامة شبكة علاقات قوية عبر آسيا الباسيفيك. حيث استغلت فترة الإنشغال الإستراتيجي للولايات المتحدة أثناء حربها على الإرهاب وتركيز اهتمامها في الشرق الأوسط أين فتحت هذه المرحلة فضاء استراتيجي للصين لتوسيع نفوذها في المحيط الهادئ.

تقوم هذه الدبلوماسية الجديدة على فرضية واحدة إزاء السياسة والأمن العالميين بأن النزعة العالمية للشؤون الدولية تتجه صوب السلام والتطور، لذلك تعي الصين ضرورة توفير محيط استراتيجي مستقر وزيادة التعاون الإقليمي والتعاون مع الدول المحيطة إلى مستوى أعلى. هذه البيئة ستتيح للصين ظروفا أوفر لمواصلة نموها الإقتصاي ، لذا فهي تنتهج استراتيجية تَرَيُّث تتماشى مع وضعها الاستراتيجي.

❖ المشكلة البحثية:

نتيجة لهذه المتغيرات انبثق مفهوم **القوة الكبرى المسؤولة الصينية (Great Power Responsibility)** كالتزام جديد يعكس الصعود المذهل للصين، والتفوق الدبلوماسي الصيني في المحيط الآسيوي التي سمحت للصين أن تأخذ تدريجيا صورة لنفسها كقوة كبرى مسؤولة وبناءة خاصة في آسيا الباسيفيك التي تقع ضمن الأولويات الإستراتيجية في الدبلوماسية الصينية الجديدة، باعتبارها مجالا حيويا جيوستراتيجيا ومن بين أكبر المناطق ديناميكية من الناحية الاقتصادية، لذلك تُعد الصين من أبرز القوى الداعمة للإستقرار الإقليمي في الفضاء الباسيفيكي كما يرى المحلل الأمريكي المختص في الشؤون الصينية **ديفيد شامبو**.

كما تظهر الصين كقوة كبرى مسؤولة رغبة منها لموائمة الموقع الأكبر والأكثر تفوقا لها في الشؤون الدولية والإقليمية، والإستجابة لمستجدات الساحة الدولية بعقلية قوة عظمى أكثر مسؤولية والتزاما، وأكثر قدرة وممارسة للّعبة الدبلوماسية.

في نفس الوقت تظهر الصين كقوة كبرى مسؤولة مدفوعة بطموحات جيوسياسية، تنبئ بتغيير عميق في التوازنات الإقليمية القائمة في آسيا الباسيفيك، سواء بتعزيز دورها داخل الآليات الأمنية في الفضاء الآسيوي لتحقيق إقليمية آسيوية إقصائية، أو حل مشكلات بحر الصين الجنوبي وفق شروطها، كذلك اختزال الأخطار الكامنة في التطويق الجغرافي المحتمل للصين من جراء الوجود العسكري للولايات المتحدة التي ترتبط أمنيا مع اليابان وكوريا الجنوبية، وتحويل مركز قوتها واهتمامها الإستراتيجية نحو المحيط الهادئ.

من خلال ما تقدم يمكن طرح **التساؤل البحثي:**

كيف سيؤثر صعود الصين كقوة كبرى مسؤولة على الوضع الإستراتيجي في آسيا الباسيفيك.؟

- **التساؤلات الفرعية:**

1. ماهي مقومات القوة التي يستند إليها بروز الصين كقوة صاعدة في الساحة الدولية.؟

2. ماهي دواعي استحداث نظرية القوى الكبرى المسؤولة في الفكر الإستراتيجي الصيني.؟

3. كيف سيؤثر الإلتزام الإستراتيجي الصيني كقوة كبرى مسؤولة على طبيعة التوازنات الإقليمية في آسيا الباسيفيك.؟

- **الفرضية الرئيسية:**

إن إمكانية انتقال الصين من قوة مسؤولة إلى قوة تعديلية غير راضية سيحدد بشكل كبير بنية الوضع الإستراتيجي في آسيا الباسيفيك.

- **الفرضيات الثانوية:**

1. إن صعود الصين كقوة دولية يقوم على مجموعة من عوامل القوة الاقتصادية، والسياسية والثقافية.

2. إن التغير الذي حصل في البيئة الداخلية والدولية أدى إلى استحداث مفهوم القوة الكبرى في السياسة الخارجية الصينية.

3. إن التوظيف الجيوسياسي والإستراتيجي لنظرية القوة الكبرى الصينية من شأنه أن يحافظ على التوازنات الإقليمية في آسيا الباسيفيك، ولو في ظل شكوك القوى الدولية في ذلك.

مقدمة

- **أهمية الدراسة:**

تأتي أهمية هذه الدراسة أساسا في تناولها أحد أهم القضايا التي تقع في قلب الدراسات الإستراتيجية المعاصرة، فإذا كانت العلاقات الدولية بدأت متوسطية ثم أطلسية فيبدو أنها أصبحت الآن باسيفيكية، عبر ظهور قوى آسيوية جديدة، وقوى أخرى يمكن القول أنها تستعيد دورها القيادي بعد تراجع نسبي بفعل الظروف الدولية التي كانت قائمة، وتعد الصين من أبرز القوى الباسيفيكية الصاعدة التي تستعيد دورها **(المملكة الوسطى)**، حيث تعيد تعريف نفسها كقوة كبرى مسؤولة وبناءة في آسيا، وتحمل مقاربة أمنية متبدلة، وسياسة خارجية أكثر اتساقا واندماجا في المجتمع الدولي، وصعود سلمي يحتذى به.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

1. **الأسباب الذاتية:**

ميول إلى البحث في الدراسات الأسيوية خاصة تلك المندرجة ضمن الدراسات الاستراتيجية المعاصرة، إذ يعد بروز الصين كقوة باسيفيكية ودولية صاعدة تحمل أدوات ومقاربات دبلوماسية هادئة وناجحة وتنذر بتغيير موازين القوى الإقليمية في آسيا أو في القطبية الدولية ظاهرة تستدعي الدراسة.

2. **الأسباب الموضوعية:**

تأتي الأسباب الموضوعية من الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة آسيا الباسيفيك التي يتحول إليها المركز الإقتصادي والسياسي للقوى العالمية فيما يسمى بالتحول العالمي للقوة إلى آسيا. إذ يتوقع الخبراء أن تستحوذ آسيا على نسبة كبيرة من النمو الإقتصادي الدولي خارج الولايات المتحدة، حيث أن تركيبة آسيا ذات الموقع الحيوي والمناطق الغنية بالطاقة وكذلك الاقتصادات الديناميكية تضفي على هذه القارة أهمية جيوستراتيجية وجيوسياسية بين القوى العالمية.

فتحول مراكز الثقل خاصة تلك التي ستؤثر على علاقات القوة في المثلث الاستراتيجي القائم في شرق آسيا (الصين – اليابان – الولايات المتحدة)، أو الإستدارة الأمريكية نحو الباسيفيك من أجل إعادة التوازن في القارة لاحتواء النفوذ الصيني ما ينعكس عنه من تداعيات استراتيجية.

أدبيات الدراسة:

أغلب الأدبيات التي اهتمت بالموضوع هي مقالات ودراسات تنشر في دوريات متخصصة ومراكز دراسات مقارنة بالكتب. ويمكن الإستدلال بأهم الأدبيات التي استفادت منها هذه الدراسة:

كتاب النجم الصاعد: الصين دبلوماسية أمنية جديدة لمؤلفه **بايتس غيل** حيث يصف فيه التبدل الدراماتيكي للدبلوماسية الصينية منذ منتصف عقد التسعينات على نحو أكثر براغماتية في تعاملها مع

الشؤون الإقليمية والدولية. يحلل الكتاب جذور الديبلوماسية الأمنية الجديدة انطلاقا من فرضية ثابتة إزاء طبيعة السياسة والأمن العالميين بأن النزعة العامة للشؤون الدولية تتجه نحو السلام والتطور، هذه الدبلوماسية التي صاغها دينغ هيساو بينغ سنة 1982، رأى أن العالم يتجه أكثر نحو السلام، هذ الرؤية شكلت قطيعة للفكر الماوي القائم على الثورة والإستعداد للحرب، اكتسبت هذه الرؤية الإستراتيجية الواسعة الأفق زخما أعمق، خاصة مع الصعود السلمي وبداية طبقة من المحللين الإستراتيجين يتحدثون عن صين كقوة كبرى مسؤولة ملتزمة، تعمل على توفير بيئة إقليمية أكثر استقرارا تعكس نوعا من التفكير الجديد، على العموم يشرح الكاتب هذه الدبلوماسية الجديدة عبر قضايا ذات صلة بالأمن كإجراء بناء الثقة الإقليمية والدولية والتحالفات وآليات الأمن الإقليمي والفرص التي تتيحها هذه المقاربة الجديدة لتحسين العلاقات الصينية الأمريكية.

دراسة **تشيا ليبينغ (Xia Liping)** بعنوان: "**China's efforts as a responsible power** **(المجهودات الصينية كقوة مسؤولة.)**

حيث يحلل بعمق نظرية القوة الكبرى المسؤولة الصينية من خلال اليإلتزامات الصينية في الميكانزمات الدولية و المشاركة في صياغة القواعد الدولية ولعب الدور الملائم لحجم قوته وموقعها. كما يضع ليبينغ في مقالته المعايير اللازمة لمواصلة الصين دورها كقوة مسؤولة كأن تثق الصين في البيئة الأمنية الدولية، وانتهاج دبلوماسية أكثر اتساقا مع معايير المجتمع الدولي، والتقارب في الرؤى الإقتصادية مع القوى الأخرى كتوسيع العلاقات التجارية والتعاون الاقتصادي، والحفاظ على التوازن الإستراتيجي في آسيا والمحيط الهادئ بين القوى الإقليمية في المنطقة كتكثيف الحوارات الأمنية بين الصين والولايات المتحدة واليابان والتعاون مع قضية تايوان على نحو لائق والتوحيد السلمي مع البر الرئيسي دون تدخل أجنبي.

دراسة **تشاينغ غاو (Xiang Gao)** بعنوان: "**China as a Responsible Power**

Altruistic, Ambitious or Ambiguous" ، **(الصين كقوة مسؤولة: محبة للغير، طموحة، غامضة).**

في مقالته التبصرية يتبع "**غاو**" مراحل تطور القوة الكبرى المسؤولة الصينية وفقا لتحولات النظام الدولي مستعينا بالنموذج النظري **لروز ماري فوت (Rosemary Foot)** حيث تطور استخدام هذا المفهوم في السياسة الخارجية عبر ثلاثة مراحل، المرحلة الأولى من 1978 إلى 1995 أين كانت الصين تؤكد على قاعدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام السيادة والمرحلة الثانية من 1990-1999 التي غيرت فيها الصين تصورها لمفهوم القوة المسؤولة، وبدأت تندمج أكثر ضمن القواعد والأعراف الدولية والمشاركة في معظم قضايا السياسة الدولية، أما في المرحلة الثالثة من 200-2009 بدت الصين أكثر

مقدمة

التزاما في القضايا العالمية واعتبرت نفسها كقوة كبرى مسؤولة تمتلك القدرة على تحمل المسؤولية الدولية وتشارك في إدارة موازين القوى كدولة ذات نفوذ حيث كثرت الخطابات الرسمية حول زيادة الثقة والطموح، والسلوك الخارجي الإيجابي في الساحة العالمية.

وتم الإستعانة أيضا بأدبيات متخصصة في الشؤون الخارجية الصينية مثل:

كتاب زانغ جيمين (**Zhang Qingmin**) بعنوان: "**China's Diplomacy**" **(الدبلوماسية الصينية).**

والدراسة الصادرة عن مؤسسة (**RAND**) الأمريكية بعنوان: "**China's Incomplete Military Transformation: Assessing the Weaknesses of the People's Liberation Army" (PLA)** (**التحول الغير مكتمل للجيش الصيني: تقييم عجز جيش التحرير الشعبي).**

كما تم الإعتماد على دراسات ومنشورات متخصصة مثل **Working Papers** (أوراق عمل) التي تصدرها العديد من مراكز الدراسات الغربية.

- **أهداف الدراسة.**

تأتي هذه الدراسة للخلوص إلى قراءة متعمقة وموضوعية لواقع ومستقبل توازن القوى في آسيا– الباسيفيك في ظل صعود الصين كقوة كبرى إقليمية، تظهر نفسها على أنها مسؤولة مرشحة للعب دور قيادي على المسرحين الدولي والإقليمي، كذلك رصد مراحل تطور نظرية القوة الكبرى المسؤولة في الفكر الإستراتيجي الصيني، وتحليل مدى سلمية هذا الصعود الذي تقر الدوائر الرسمية والأكاديمية في الصين بأنه لن يكون مخلا بالإستقرار الإقليمي وتفادي أي مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة. حيث تهدف هذه الدراسة إلى فحص صحة هذه الفرضيات من خلال توظيف المقاربة الجيوبولتيكية، كما تهدف أيضا الى تقديم نظرة مستحدثة للمهتمين بحقل الدراسات الإستراتيجية المعاصرة نظرا للإعتماد على مراجع حديثة ومتخصصة.

- **الإطار المنهجي للدراسة**

1. **المنهج الوصفي:**

يقوم المنهج الوصفي على جمع الحقائق والمعلومات وتحليليها وتفسير الظاهرة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها وتوصيف العلاقة بينها بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل، حيث تستفيد هذه الدراسة من هذا المنهج في وصف معالم ومقومات القوة الصينية الطبيعية، الإقتصادية، السياسية والعسكرية وأصول ثقافتها السياسية وحدود قوتها الناعمة، ووصف الوضع الدبلوماسي المتغير من قوة منعزلة إلى قوة كبرى صاعدة مسؤولة ونشيطة تحمل مقاربة أمنية متبدلة وأكثر اندماجا في الشؤون الإقليمية والدولية وسياسة خارجية أكثر ديناميكية ومتزنة، تعكس المهارات الدبلوماسية وطموحات استراتيجية بعيدة المدى مخططة بدقة وتُنفذ عن طريق سياسات هادئة.

2. المنهج المقارن

المقارنة في هذه الدراسة سيقع معظمها داخل الوحدة السياسية حيث نقارن في بعض الحالات مراحل مختلفة كحجم الاقتصاد والتفكير الاستراتيجي، والآداء الديبلوماسي وتغير المقاربات الأمنية عبر مراحل مختلفة. ومقارنة الصين في حالات أخرى مع قوى إقليمية ودولية من حيث مقومات القوة والتفاعل السياسي مع مختلف الفواعل.

- **الإطار النظري للدراسة.**

1. نظرية تحول القوة (Power Transition) لأورغانسكي.

تهدف هذه الدراسة إلى بحث ظاهرة تحول القوة في العلاقات الدولية لصالح قوة صاعدة وهي الصين حيث لا تتفق بالضرورة مع قيم القوى المهيمنة، فوفقا لأورغانسكي، لكي تتحول القوة فإنه يتعين على هذا القادم الجديد أن يحصل على مصادر للقوة أكبر مما لدى الدولة المهيمنة أو على الأقل يُحدث تعادلا مع المقدرات القومية للدولة القائدة، وعليه فقد قسم أورغانسكي من خلال نظريتة الدول حسب درجة القوة ودرجة الرضا إلى أربعة فئات رئيسية: الدولة القوية والراضية، الدولة القوية والغير راضية، الدولة الضعيفة والغير الراضية، الدول الضعيفة والراضية.

وفق هذه النظرية تقع الصين ضمن الفئة الثانية فهي تعتبر كقوة صاعدة ذات مقدرات قومية هائلة، غير راضية عن توزيع القوة الحالي من خلال مؤشرات عدم الرضا إذ تسعى الصين إلى السيطرة الكاملة على منطقة بحر الصين الجنوبي ولا نية لديها للتفاوض حول المطالب الإقليمية لجيرانها ويرجع ذلك إلى المصالح النفطية ورغبة الصين في الصعود إلى مصاف القوى العظمى، وهو ما يعتمد على توافر إمدادات كافية من النفط، أما تايوان فلا تزال الصين تنظر إليها إلى جزء من إقليمية حيث قد يؤدي احتمال حدوث حسابات خاطئة من الجانب الصيني أو تايوان أو الولايات المتحدة إلى سيناريو كارثي. وتذهب بعض التحليلات إلى أن المشهد أكثر احتمالا هو مشهد التصادم التدريجي بين المحور الأمريكي – الياباني – الهندي من ناحية والصين من ناحية أخرى في محاولة للولايات المتحدة لإعاقة الصعود الصيني لذلك تقوم الصين ببناء تحالفات مضادة كتقاربها الإستراتيجي مع روسيا وتأسيس مجموعة **بريكس (BRICS)** والبنك الآسيوي للإستثمار **(AIIB)** الموازي لصندوق النقد الدولي.[1]

[1] علاء عبد الحفيظ محمد، تأثيرات " الصعود الروسي الصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة "، ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، ع.48 (مارس 2016)، ص ص.9-22.

2. مستوى التحديث (نظرية الضغط الجانبي) Refinement of Lateral Pressure Theory لروبرت نورث ونازلي شكري (.Nazli Choucri,Robert North)

تقع نظرية الضغط الجانبي ضمن مستوى **التحديث،** وهي إحدى الإسهامات التي قدمتها المجموعة البحثية في معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا بإشراف روبرت نورث ونازي شكري بحيث تنطلق من تحليل بين متغيرات ثلاث وهي: السكان والموارد والتكنولوجيا وأثرها على السياسة الخارجية، حيث أن تزايد السكان مع تزايد مستوى التطور التكنولوجي يخلق طلبا متزايدا على الموارد، وهذا الطلب يولد ضغوطا إلى الخارج من أجل الحصول على تلك الموارد والسيطرة على موارد الآخرين[1]. حيث يُلاحظ أنه بعد عملية التحديث والإصلاحات الإقتصادية في الصين سنة 1978 بقيادة "**دينغ هيساو بينغ**" والتحول إلى اقتصاد السوق وانتهاج سياسة الباب المفتوح وانضمام الصين إلى المؤسسات المالية والتجارية، ورفع القيود عن النشاطات الخاصة والقيام بإصلاحات إدارية وتعاظم وزنها الإستراتيجي والتحديث التكنولوجي سواء في القطاع المدني أو العسكري مع قوة بشرية هائلة أدى إلى تغير عميق في سياستها الخارجية، حيث تحولت إلى أكبر دولة مستوردة في العالم خاصة في المجال الطاقوي إذ أصبحت تنتهج سياسات توسعية لضمان أمن إمدادات الطاقة سواء بالسيطرة الشبه كاملة على بحر الصين الجنوبي أو السيطرة على المضايق البحرية عبر نشر قواعد عقد اللؤلؤ وغيرها من هذه الإستراتيجيات.

3. نظرية الدور (The Role Theory)

يتطلب إدراك الدور كمعطى إستراتيجي في العلاقات الدولية بتحديد عناصر الصراع والإستقرار التي تمثل عنصر القوة والتأثير في العمق الاستراتيجي وهو معطى مهم في علم الجغرافيا السياسية، والدور هو أن أحد مكونات السياسة الخارجية ويتحدد في الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة وذلك في سعيها لتحقق أهداف سياستها الخارجية.[2] حيث أصبحت الصين تدرك دورها من كونها قوة صاعدة ذات دور مسؤول في آسيا–الباسيفيك وبرزت الصين أنها لاعب نشيط في الساحة الإقليمية والدولية ذات مقاربة أمنية جديدة أكثر اتساقا مع المعايير الدولية حيث أصبحت مؤسسة السياسة الخارجية ترى بلادها كقوة كبرى مسؤولة لها مصالح ومسؤوليات متنوعة، ولم تعد تلك الدولة النامية في عهد ماو حيث تحاول الدوائر الرسمية الصينية طمأنة جيرانها الإقليمين على أن دورها المتنامي وصعودها لن يكون مهددا للإستقرار الإقليمي، والأكثر أهمية هو وضع العلاقات مع الولايات المتحدة على أسس أكثر صلابة وتبديد القلق الأمريكي المستمر إزاء بروز الصين كلاعب أكثر قوة.

---

[1] محمد السيد سليم، ***تحليل السياسة الخارجية*** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط.2، 1998)، ص ص.159،160.

[2] بوحنية قوي، " الجزائر والإنتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والإنكفاء الداخلي "، ***مركز الجزيرة للدراسات*** (جانفي 2014)، ص ص.3.

4. نموذج مايكل بريتشر :

يركز هذا النموذج التحليلي على صور النخب التي تصنع القرار حيث تنقسم الدوائر الرسمية في الصين إلى معسكرين وهما: **دعاة الانفتاح والوقاية وصقور الصين** حيث ينظر دعاة المعسكر الأول بأمل كبير إلى مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية، والتعاون بين الدولتين والتوافق في الرؤى الأمنية، والسياسية، والنظر بصفة مشتركة إلى التهديدات الدولية وتنسيق الجهود على خلفية تقديم المصالح المشتركة بما يتعارض مع فرضية الصراع، وهذه النخبة تدعو الصين إلى الإندماج أكثر ضمن المجتمع الدولي. ويدعمها في ذلك بعض الدوائر الأكاديمية في الصين والذين يُطلق عليهم **المفكرون الجدد** حيث يقدمون تحليلات تتماشى مع الصعود السلمي والقوة المسؤولة في آسيا وأفكارا تتوافق مع الدبلوماسية الأمنية الجديدة.

في حين يصر معسكر نخبوي آخر يُطلق عليه **صقور الصين** على نظرة جريئة، يعتبرون الصين قوة عظمى تعديلية غير راضية على الوضع الراهن، ويجب أن تحتل مكانتها العالمية ولا يُبدون أي تخوف من مجابهة الولايات المتحدة، فالمواجهة حسبهم ستقع حتما بين القوتين إذا ما استمرت الولايات المتحدة في ممارسة سياسات الهيمنة في آسيا.

يصنف " **آرون فرايدبرغ** " **(Aaron L.Friederg)** في مقالته " **مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية** " **The Futur Of U.S China Relations**" ، هذين المعسكرين إلى تيارين. **دعاة الإنفتاح والوقاية** (الليبراليون المتفائلون) وإلى **صقور** (الواقعيون المتشائمون) ويرى أن طبيعة العلاقات الصينية – الأمريكية سترتبط إلى حد بعيد إلى طبيعة الصراع بين هذين التيارين.[1]

5. نسق السياسة الخارجية (Foreign Policy System)

يطلق على عملية التفاعل بين المتغيرات السياسة الخارجية وتأثيرها في صنع السياسة الخارجية وشكلها النهائي بنسق السياسة الخارجية، فهذا النسق يتضمن نوعين من المتغيرات: متغيرات مستقلة، ومتغيرات تابعة و متغيرات وسيطة حيث تنقسم **المتغيرات المستقلة** إلى متغيرات موضوعية داخلية وخارجية، فالداخلية تقع داخل الوحدة الدولية كالمتغيرات القيادية والدوافع الشخصية للقائد السياسي، والمتغيرات البنيوية المرتبطة بمقومات قوة الدولة وطبيعة نظامها والإقتصادي السياسي، (كالمقومات الإقتصادية والعسكرية والقيادية التي يستند إليها الصعود الصيني).

أما المتغيرات الموضوعية الخارجية تنشأ من البيئة الخارجية للوحدة السياسية نتيجة التفاعل مع وحدات أخرى، وتشمل ضغوطات النسق الدولي والمساعدات الدولية والتفاعلات الدولية كتأثير الصين في النسق الإقليمي الآسيوي وعلاقاتها بالولايات المتحدة والقوى الأخرى كما تشمل المتغيرات المستقلة كالبيئة النفسية

[1] Aaron L.Friedberg, " The Futur Of U.S China Relations : is conflict inevetable ? " ***, International Security***, Vol. 30, No. 2 (2005), p.7-45.

لصانع القرار ،أما **المتغيرات الوسيطة** فهي التي تتداخل في التأثير على شكل العلاقة النسقية بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، وعادة ما تكون المتغيرات الوسيطة مرتبطة بصنع السياسة الخارجية مثل هيكل وعملية صنع تلك السياسة بما في ذلك عملية صنع واتخاذ القرار. (كالحزب الشيوعي الصيني والمؤسسة العسكرية في الحالة الصينية) و**المتغير التابع** هو نمط السياسة الخارجية يعطي التفاعل بين هذه المتغيرات في المحصلة النهائية ما يسميه الدارسون **بالمتغيرات التفسيرية** للوحدة الدولية بما يشكل في النهاية نسقا متكاملا في صياغة السياسة الخارجية.[1]

6. أسلوب التحليل الجيوسياسي.

يستعين هذا البحث بأسلوب التحليل الجيوسياسي نظرا لعودة القضايا الجيوسياسية بقوة في العلاقات الدولية، حيث نشر المؤرخ وعالم السياسة الأمريكي **والتر راسل ميد (Walter Russel Mead)** في مجلة "**Foreign Affairs**" مقالا بعنوان: "**The Return Of Geopolitics: The Revenge OF The Revisionist Power** " **عودة الجغرافيا السياسية: انتقام القوى التعديلية** التي أثارت جدلا كبيرا في الأوساط السياسية والأكاديمية حيث يرى "راسل ميد" أنه مع انتهاء الحرب استقرت القضايا الجيوسياسية إلى حد كبير، وافترض الغرب بأن القضايا الكبرى في السياسة العالمية لن تتعلق بالحدود و القواعد العسكرية ومناطق النفوذ، حيث استبدلت ببناء نظام عالمي ليبرالي فيما يسمى **بنهاية التاريخ**، وتناسى الغرب أن هذا المشروع الليبرالي هو بذاته ارتكز على أسس جيوسياسية غير مرضية واستقرت فقط بقدر استقرار العلاقات التي تحكمها، إذ يبدو أن هذا الإفتراض لم يكن سليما ببروز قوى **تعديلية/مراجعة** على الساحة الدولية تتمثل في روسيا والصين وإيران كقوة إقليمية، التي تحاول كل على طريقتها ضرب التسوية التي تلت فترة انتهاء الحرب الباردة، إذ يلاحظ راسل ميد التحرك الجيوسياسي الصيني في فضاء نفوذها الإستراتيجي وعودة روسيا لاحتلال شبه جزيرة القرم، وأن العلاقات بين هذه القوى التغييرية معقدة، حيث تخشى روسيا نهضة الصين بالرغم من التقارب الإستراتيجي بينهما وإجماعهما على ضرورة تغيير الوضع الراهن وتقويض الدور الأمريكي حيث ينظر "راسل" ميد بخشية إلى الصين كقوة مسلحة سياسيا وعسكريا، وتمتلك أعظم الإمكانيات بين القوى الأخرى الثلاث. **يكتب راسل ميد:**

"China has no intention of contenting itself with a secondary role in global affairs, nor will it accept the current degree of U.S. influence in Asia and the territorial status quo there "

" **ليس لدى الصين نية لإرضاء نفسها بدور ثانوي في الشؤون الدولية، فهي لاتقبل النفوذ الأمريكي في آسيا والوضع الراهن هناك** ".

[1] محمد السيد سليم، ***مرجع سابق***، ص ص.137-141.

مقدمة

إذ ترشح الصين لتغدو القوة المهيمنة على شرق الباسيفيك، بحيث تعزز دورها كلاب أساسي في صياغة التطورات الإقليمية في المنطقة، ما يدل على أن الصين تريد تأسيس منظومة جيوسياسية خاصة بها.[1]

- **الإطار المفاهيمي للدراسة:**

1. **القوة:** هي فاعلية الدولة ووزنها في المجال الدولي الناتجان عن قدرتهما على توظيف مصادر القوة المتاحة لديها في فرض إرادتها وتحقيق أهدافها فهي القدرة على التأثير في الغير وجعلهم يتصرفون بطريقة تخدم مصالح صاحب القوة. إن للقوة عدة مصادر كالقوة العسكرية، العوامل الإقتصادية، البشرية والجغرافية.
2. **القوة الصلبة:** وتعني القدرات التقليدية ذات الطابع العسكري كالجيوش المنظمة والمدربة والاسلحة الاستراتيجية وعدد الجنود والمقاتلين ومهاراتهم القتالية.
3. **القوة الذكية:** هي القوة التي تجمع بين القوتين الناعمة والصلبة فبالقوة الناعمة يمكن تحقيق الأهداف عن طريق الاستقطاب والإقناع وتقديم المساعدات الاقتصادية والقوة الخشنة التي تعتمد أساسا على القوة العسكرية (الحرب المباشرة)، والتهديد باستخدام القوة وفرض العقوبات لاقتصادية[2]
4. **القوة الناعمة:** هي القدرة على الحصول على مل تريد عن طريق الجاذبية بدلا من الإرغام أو دفع الأموال وهي تنشأ من جاذبية ثقافة بلد ما ومُثله السياسية وسياساته، وليس فقط بإرغامهم على التغيير بالتهديد بالقوة العسكرية أو العقوبات الاقتصادية، فعندما تبدو هذه السياسات مشروعة في عيون الآخرين تتسع القوة الناعمة وتجعل الآخرين يريدون ما تريد.[3]
5. **القوى العظمى:** هي الدول التي تكون سيدة قرارها السياسي وصاحبة تأثير ونفوذ على القرار السياسي لسواها من الدول فلكي ترتقي الدولة إلى قوة عظمى يجب أن يكون لديها قوة عسكرية رادعة واقتصاد قوي وقوة بشرية.[4] فتستخدم هذه القدرات لتحقيق وتوسيع مصالحها في السياسة الخارجية بشكل استثنائي عن الدول الأخرى والسيطرة كليا على مجالها الحيوي، والسعي على للتأثير في مجرى الشؤون الدولية بشكل مستقل نسبيا من القوى الكبرى الأخرى.[5]

---

[1] Walter Russel Mead, " The Return of Geopolitics The Revenge of the Revisionist Powers in ": ***https://www.foreignaffairs.com/articles/china/2014-04-17/return-geopolitics*** ,(22-02-2016).

[2] كريم أبو حلاوة، " سياسات القوة الذكية ودوها في العلاقات الدولية "، ***مركز دمشق للأبحاث و الدراسات*** (ديسمبر 2015)، ص ص.3-5.

[3] جوزيف س. ناي، ***القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية***، تعريب: مخمد توفيق البجريمي (الرياض:العبيكان، 2007)، ص ص.12-25.

[4] ***موسوعة السياسة***، عبد الوهاب الكيالي (محرر)، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، الجزء الرابع، 1995) مادة " القوى العظمى"، ص.713.

[5] Renato Corbetta, and others , " Major Powers, Major Power Status and Status Inconsistency in International Politics ", ***Prepared for delivery at the 5 th Convention of the Russian International Studies Association*** (Moscow: MGIMO University, September 2008), p.3.

6. القوى الصاعدة (Emerging Powers):

القوة الصاعدة هي الدولة التي تتدرج من وضع الدولة المتوسطة إلى قوة كبرى ثم قوة عالمية نتيجة التطور الإقتصادي الذي تشهده، كما تتغير مواقفها الدولية مع كل مرحلة من مراحل الصعود.[1]

يشار إلى القوى الصاعدة الحالية في مجموعة **بريكس BRICS** التي تضم كل من الصين والهند، روسيا والبرازيل وجنوب إفريقيا، وهناك من يضيف إلى جانب هذه المجموعة تركيا، المكسيك وأندونيسيا، حيث أثبتت هذه القوى الصاعدة حضورها القوي والمؤثر في الساحة العالمية.[2] كما تسعى هذه القوى الصاعدة إلى تغيير ديناميات القوة في النظام الدولي عبر تعزيز دورها في المؤسسات الدولية وإنشاء روابط سياسية مستقلة عن القوى المهيمنة والتحكم في الأدوار الإقليمية.[3]

- **تفصيل الدراسة:**

تم تقسيم الدراسة وفق البناء المنهجي التالي: **الفصل الأول:** يصف عناصر القوة المادية والثقافية التي يستند إليها الصعود الصيني سواء المحددات الجغرافية أو البشرية، أو الإصلاحات الإقتصادية التي قادها الزعيم دينغ هيساو بينغ سنة 1978 حيث كانت تجربة إيجابية بدليل النمو الهائل في حجم الإقتصاد الصيني، كذلك التحديث العسكري والإرتفاع المتزايد للإنفاق العسكري، كما تظهر الصين أنها قوة جاذبة من خلال الثقافة السياسية العريقة وقوتها الناعمة فتفاعل هذه العناصر أدى إلى تعاظم الوزن الإستراتيجي للصين في الساحة العالمية.

الفصل الثاني: يتناول أشكال والمناهج المعتمدة لدراسة توازنات القوى في البنية الدولية في نظريات العلاقات الدولية، وظهور نظرية القوة الكبرى المسؤولة ورصد أهم المراحل التي مر بها هذا المفهوم في الفكر الإستراتيجي، الصيني كما يتناول هذا الفصل التغير في السياسة الخارجية الصينية وإعادة توجيهها بما يتماشى مع السلوك المسؤول والمستجدات الدولية اعتمادا على النموذج النظري لتعديل المسار.

الفصل الثالث: يبحث في الطموحات الإقليمية للصين ودوافعها الجيوسياسية في آسيا الباسيفيك، وإلى أي مدى سوف ينعكس صعودها والتزامها الإستراتيجي كقوة مسؤولة على شكل توازنات القوى في المنطقة خاصة مع تعدد القوى الإقليمية والتحالفات واختلاف الإستراتيجيات والرؤى الأمنية لكل دولة في المحيط الهادئ، كذلك يحاول هذا الفصل قراءة السلوك المستقبلي للصين وفق نظريتين في العلاقات الدولية ليبرالية تفاؤلية، وواقعية تشاؤمية.

---

[1] Susanne Gratius, The international arena and emerging powers: stabilising or destabilising forces?, ***Fundación para las Relaciones Internacionales y el Diálogo Exterior*** (april 2008), p.4.

[2] Rising Powers in International Development***, IDSRisingPowers***, p.1.

[3] Pinar Tank, NOREF Policy Brief: The concept of "rising powers", ***Norwegian Peacebuilding Resource Centre*** (june 2012), p.2.

الفصل الأول

المتغيرات التفسيرية لدراسة عناصر القوة للصعود الصيني .

المبحث الأول: المحددات الجيومورفولوجية لجمهورية الصين الشعبية.

المبحث الثاني: مكونات القوة الإقتصادية.

المبحث الثالث: طبيعة النظام السياسي وقدرات البناء الإستراتيجي.

المبحث الرابع: النسق العقيدي الصيني واستراتيجيات الإستقطاب الثقافي.

تعتبر قوة الدولة حجر الزاوية في تحديد أبعاد الدور الذي تؤديه على المسرح الدولي، ولكي نستطيع أن نطلق على الوحدة السياسية قوة كبرى يجب أن تتوفر على مجموعة من العناصر والمقومات، حيث يرى **هانز مورغانتو (Hans.J.morganthau)** الشاملة للدولة يعبر عنها من خلال تسعة عناصر وهي: العامل الجغرافي والشخصية القومية، الموارد الطبيعية، الطاقة الصناعية، الإستعداد العسكري، السكان، الشخصية القومية ونوعية النظام السياسي.

ولا شك أن صعود الصين كقوة دولية لم يأت من فراغ، إذ يستند هذا الصعود إلى مجموعة من هذه المقومات (مادية وثقافية) تعتبر كمتغيرات تفسيرية لظاهرة الصعود المطرد والملحوظ للصين في النظام الدولي بالنظر إلى ما تملكه من مقومات، فهي الأولى عالميا من حيث عدد السكان، والثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية في الإنفاق العسكري، حيث دخلت غمار التحديث العسكري بتطوير أسلحتها النووية واكتساب القدرة على الرد بالضربة الثانية، وتزويد الجيش بنظم التسليح الحديثة، كما انقلبت الأمور جذريا لما تمكنت الصين من رفع ناتجها القومي بنسبة 10% في العام كمعدل وسطي مخلفة وراءها جميع الدول الآسيوية، بعد أن خاضت تجربة ناجحة في الإنفتاح على العالم الخارجي نحو الإصلاح الإقتصادي منذ 1979 وبناء نموذج تنموي له منظومته الخاصة. أكثر من ذلك بدأت الصين تصدر ثقافتها نحو الخارج كحضارة عالمية جاذبة من خلال أدوات القوة الناعمة بهدف توسيع نفوذها الثقافي.

سيحاول هذا الفصل دراسة هذه المتغيرات التفسيرية، وتحليلها من أجل الخلوص إلى فهم متعمق لظاهرة الصعود الصيني، والمدى الذي سوف تتيحه هذه المعطيات لتلعب الصين الدور الإقليمي المسؤول في آسيا الباسيفيك خلال الفصول القادمة من البحث.

المبحث الأول: المحددات الجيومورفولوجية لجمهورية الصين الشعبية.

تشكل العلاقة بين البيئة والسلوك الإنساني نقطة الإرتكاز في الدراسات الجيوستراتيجية، حيث تتحول هذه الميادين من سلوك سياسي إلى متغير تابع للبعد الجغرافي، بمعنى أن استراتيجية الدولة ونمط الحكم فيها وأشكال تفاعلاتها المختلفة تتحدد بمكونات الجغرافيا السياسية.

المطلب الأول: الجغرافيا السياسية للصين.

1. **المساحة:** تبلغ مساحة الصين حوالي 9.6 مليون كيلومتر مربع، أي حوالي 1/5 من يابسة العالم وبذلك تأتي الصين في الرتبة الثالثة في المساحة بعد روسيا وكندا. وتتألف الصين من الناحية الإدارية من أربع بلديات مركزية وثلاثة وعشرين مقاطعة وخمس مناطق مستقلة ومنطقتين إداريتين خاصتين، وعاصمة الصين هي بيجينغ (بكين).
2. **الموقع:** تقع الصين في شرق آسيا، وتطل على الساحل الغربي للمحيط الهادي، يبلغ الطول الإجمالي للحدود الصينية 5500 كلم من الشمال إلى الجنوب، تمتد من الخط الأوسط للقناة الملاحية الرئيسية لنهر هيلونغ شمال بلدة موخة بمقاطعة هيلونغيانغ إلى حيد تسنغمو البحري لجزر نانشا في بحر الصين الجنوبي.[1]

تمد الصين أكثر من 49 درجة من خط العرض، وفي الشرق تمد من منطقتي نهر ميلومغ ونهر ووسولي وأقصاها في الغرب هي هضبة البامير وتمد أكثر من 60 درجة من خط الطول والمسافة من كل من الجنوب إلى الشمال ومن الشرق إلى الغرب أكثر من 50000 كلم.

ويبلغ طول سواحلها حوالي 18000 كل، تحدها منغوليا شمالا، وروسيا من الشمال الشرقي، ومن الشمال الغربي أفغنستان، باكستان، طاجكستان، قيرغيستان وباكستان من الغرب. والهند، فيتنام، نيبال، بوتان، ميانمار ولاوس جنوبا. ومن الشرق كوريا الشمالية. وهي بذلك تشترك بحدودها السياسية ضمن قارة آسيا مع 14 دولة.[2]

يتألف ثلاث مساحة الصين من الجبال والهضاب، في حين لا تمثل السهول المنخفضة أكثر من عشر مساحة الدولة. فهناك الصين العليا في الغرب، ذات الملامح المورفولوجية والمناخية العائدة لآسيا الوسطى

[1] شينوى قوانغ، ***جغرافيا الصين***، ترجمة محمد أبو جراد (بكين: دار النشر باللغات الأجنبية 1987)، ص.1.

[2] عبد الأمير عباس عبد، علي ياسين عبد الله، " الإتجاهات الحديثة في الإستراتيجية الإسرائيلية اتجاه الصين: تحليل جغرافي سياسي"، ***مجلة العلوم القانونية والسياسية*** ، م.4، ع.1، (2015)، ص ص.1-38.

التي تتعارض مع الصين الشرقية أو صين الموسميات، فمن ناحية نجد أراضي مرتفعة وأحواضا ذات آفاق وأودية واسعة متجانسة، ومن ناحية أخرى منطقة مجزأة مؤلفة من جبال وأودية ومن سهول.[1]

3. **المسطحات المائية:** تطل الصين على البحر من جهة الشرق والجنوب الشرقي، وتعتبر سواحل الصين من بين أطول الدول من حيث الساحل ي في العالم، يبلغ طول ساحلها 18000 كلم . القسم الشرقي من البر الصيني يحده من الشمال إلى الجنوب بحر بوهاي، والبحر الأصفر، وبحر الصين الشرقي، وبحر الصين الجنوبي. وهي جميعا جزء من المحيط الهادي ومن من بين هذه البحار يعتبر بحر الصين الجنوبي هو الأعمق حوضا والبحار الأخرى تقع على الجرف القاري الضحل أما الساحل الشرقي لجزيرة تايوان فيحده المحيط الهادي. والموانئ الهامة من الشمال إلى الجنوب هي : داليان، تشينهوانغداو، تيانجين، يانتاي، تشينغدوا، ليانيونفانغن شنغهاي، نتسو، شيامن، قوانغتسو، تشانجيانغ، هايكو، بيهاي. وميناني وغاوشيونغ وجيلونغ في تايوان.[2]

تتصل الصين بالبر الأسيوي والمحيط الهندي والمحيط الهادي وما تجود به تلك الأراضي الواسعة من ثروات اقتصادية، معدنية، ونباتية وموارد مائية وسهول واسعة ومناخ متنوع يعطي فرصا كبيرة لنشاط اقتصادي متنوع يكفل للصين اكتفاء ذاتيا على الرغم من الأعداد السكانية الهائلة.[3]

الصين بالمقارنة مع أوروبا تنقسم بدرجة أكبر بواسطة الأذرع الجبلية إلى أقاليم منعزلة لا يسهل بلوغها عن طريق بحار داخلية أو حتى طرق برية منبسطة، ولهذا كانت محاولة توحيد الثقافة الصينية وترسيخ لغة مشتركة عاملا بالغ الضخامة.[4]

ترتبط الجغرافيا الصينية بكونها قوة كبرى ارتباطا كبيرا، إذ تعد مركز استقطاب رئيسي فالمساحة الواسعة والموقع الجغرافي حيث تتصل الصين بالبر الآسيوي وبالمحيط الهادئ، وما تتوفر تلك المناطق الواسعة من ثروات اقتصادية ومعدنية ونباتية ومناخ متنوع يعطي فرصا كبيرة لنشاط اقتصادي متنوع يكفل للصين اكتفاء ذاتيا على الرغم من الأعداد السكانية الهائلة.[5]

---

[1] عبد الرحمن حميدة، ***جغرافيا الدول الكبرى*** (دمشق: دار الفكر للنشر، 1984)، ص.323.

[2] شينوى قوانغ، ***مرجع سابق***، ص.2.

[3] عبد المنعم هادي علي، " الموقع الجغرافي السياسي للصين وأثره في علاقاتها الدولية "، ***مجلة البحوث الجغرافية***، ع.12، (2010)، ص ص.347-368.

[4] جوزيف نيدهام، ***تاريخ العلم والحضارة في الصين***، ترجمة: محمد غريب جودة (الإسكندرية: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1995)، ص.45.

[5] عبد المنعم هادي علي، ***مرجع سابق***، ص ص. 347-368.

الخريطة رقم 1: جيوبولتيك الصين

المصدر: http://www.egeablog.net/index.php?post/2012/01/25/Mer-de-Chine%252C-d%25C3%25A9ni-d-acc%25C3%25A8s-et-g%25C3%25A9opolitique (12-02-2016).

المطلب الثاني: القوة البشرية والتوزيع القومي الديمغرافي.

الصين هي أكثر البلدان سكانا في العالم، فقد بلغ عدد سكانها 1.33474 مليار نسمة ويمثل سكانها 21% من سكان العالم، و33% من سكان آسيا، وقد بلغت الكثافة السكانية 139 شخصا في الكيلومتر المربع وبلغ عدد الذكور 686052 مليون نسمة أو 51.4% من مجموع السكان، في حين بلغ عدد الإناث 648.22 مليو نسمة أو 48.6%، ويقطن 46.6% من سكان أراضي الصين أو 621.86 مليون نسمة في المدن، بينما يقطن 53.4% أو 712.88 مليون نسمة في المناطق الريفية، وتستمر نسبة القاطنين في المناطق الحضرية من مجموع السكان في الإرتفاع بفضل التطور الذي شهدته الصين على المستوى لإقتصادي والإجتماعي والتوسع العمراني الدؤوب حيث تضاعفت أكثر من مرة ونصف من نسبة 17.92% في 1978 إلى 46.6% عام 2009.[1]

[1] منظمة الأمم المتحدة، الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، ***الصين: وثيقة أساسية مصاحبة للتقرير الثاني لجمهورية الصين الشعبية عن تطبيقها الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والإجتماعية والثقافية***، 30 جوان 2010.

أما متوسط الأعمار يبلغ 33.2 سنة، وبالنسبة للذكور، فإن معدل الأعمار هو 32.7 سنة، وللإناث 33.7 سنة، أما معدل النمو السكاني فهو 0.606%، ومعدل الولادات هو 13.45 ولادة لكل ألف نسمة، ومعدل الوفيات 7 حالات وفاة لكل 1000نسمة، وعذا يعني أن الصين تتمتع بموارد بشرية هائلة من الأيدي العاملة، وأن نسبة الشيخوخة والطفولة هي الأقل نسبة من الشباب والكبار.[1]

1. التوزيع القومي الديمغرافي في الصين.

تحتوي الصين على 56 قومية أو عرقية منها، الهان، والإويغور، والداي. وتمثل قومية **الهان** حوالي **94%** من الشعب الصيني وبلغ عدد المنتسبين لقومية **الهان** 1.31 مليار نسمة.

وفي الواقع تأسس الخطاب الأساس للقومية الصينية على تاريخ **الهان**، ومعظم العناصر الثقافية ترتبط مباشرة بهوية الهان وذلك يشمل اللغة والتقاليد، والقواعد الأخلاقية، والكونفوشيوسية، والذاكرة المشتركة ويدعون لوحدة وازدهار الشعب الصيني، مع أن تعريف الصيني يظل عرضة للتغيير.[2]

بالنسبة للأقليات المسلمة فإنها لا تتجاوز نسبة 1.7% فقط من مجموع سكان الصين، وتشمل عشرة أقليات مسلمة وهي: الهوي، والأويغور، والقازق، والطاجيك، ودوننغشيانغ، والقيرغيز، وسالار، والأوزبك، وبونان، والتتار. باستثناء الهوي والأوريغور الذين يبلغ تعداد سكان كل منهما أكثر من عشرة ملايين نسمة، فإن الأقليات الثمانية الأخرى لا تشكل سوى 0.1% أو أقل من مجموع السكان، غير أن هؤلاء المسلمين يتركزون في المنطقة الشمالية الغربية العظمى 30% من عموم المنطقة بما في ذلك ثلاث محافظات (شنسي، وغانس، وتشينهاي). ومنطقتان ذاتيتا الحكم. ويتوزع شعب الهوي على نطاق واسع في المنطقة الشمالية الغربية، وبعض منهم يقيمون أيضا في المقاطعات الداخلية للصين، بينما يعيش معظم شعب الأويغور في شينجيانغ وخاصة المنطقة الجنوبية.

2. سياسة الصين إزاء الأقليات.

اتسمت سياسة الصيني اتجاه الأقليات بثلاثة مبادئ وهي:

[1] فوزي حسن حسين، ***الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية*** (بيروت: دار المنهل اللبناني،2009)، ص ص.55-56.

[2] رايموند لي، "صعود قومية الهان في الصين: الأسباب والتداعيات"، ***مركز الجزيرة للدراسات***، 16 أفريل 2014. ص.3.

1- أن تكون كل الجماعات العرقية منتمية إلى الأمة الصينية الجامعة، والتي تتألف من 56 قومية ولا يمكن فصل الوحدة السياسية لهذه القوميات.

2- لكل الجماعات العرقية مكانة متساوية في إطار الأمة، والمكانة المتساوية تعني كل أنواع الحقوق والواجبات بغض النظر عن الفروق العرقية.

3- نتيجة للإختلافات التارخية، والظروف المناخية، وغيرها، يتحتم على الحكومة المركزية اعتماد تدابير تفضيلية في المجالات الإقتصادية، والثقافية، والإجتماعية، والتعليمية، وغيرها بما يخدم الأقليات المحرومة.[1]

وفي الواقع تعمل الصين على دمج الأقليات داخل النظام السياسي والعمل على ترسيخ الشرعية السياسية في المجتمع من خلال عملية انتقال السلطة والثقة الكبيرة في أن تصبح "**شريكا مسؤولا**" في الجتمع الدولي في ظل نظامها السياسي الخاص، وفي حقيقة الأمر إن الجماهير داخل الصين هي المستهدفة من رسم تلك الصورة التي تتضمن الإستقرار الداخلي في الصين ومن الفوائد الأخرى التي يمكن أن تجنيها بكين في هذا الصدد، تحويل اتجاه السخط الشعبي الناتج عن سوء الحكومة، أي إرادة الحكم من خلال إثارة النزعة القومية.[2]

تتميز الصين بمقومات طبيعية أهلها لتحتل موقع جيواستراتيجي حيث تطل على مجال حيوي ديناميكي كبحر الصين الجنوبي الذي يعد أكبر البحار في العالم ما يجعل الصين قوة بحرية غير حبيسة، بحيث تتمكن من تأمين طرق ومضايق إمدادات الطاقة والتنقلات التجارية البحرية الآسيوية والغير آسيوية، كما تملك الصين قوة ديمغرافية هائلة حولتها إلى عامل قوة باستثمارها في العقل البشري، والتعامل السياسي الحذر مع الأقليات المتعددة في الصين بانتهاج سياسات ادماج لجميع شرائح المجتمع الصيني ضمن الحزب الشيوعي لضمان الاستقرار السياسي وتجنب الحركات الإنفصالية وترسيخ الشرعية السياسية.

[1] رايموند لي، "المسلمون في الصين وعلاقتهم بالدولة"، ***مركز الجزيرة للدراسات***، 18 أوت 2015. ص ص. 2-3.

[2] رايموند لي، "صعود هوية قومية الهان في الصين الأسباب والتداعيات"، ***مرجع سابق***. ص. 4.

المبحث الثاني: مكونات القوة الاقتصادية.

على الرغم من الفكرة السائدة بشكل واسع حول الربط بين برنامج الإصلاح الإقتصادي بشخصية الرئيس الصيني **دينج هيسياو بنج (Deng Xiaoping)**، فإن الحقيقة تقتضي التنبيه إلى أن صاحب برنامج التحديثات الأربع هو رئيس الوزراء الصيني الأسبق "**شوتن لاي**" حيث أعلن عن أهدافه في خطاب ألقاه سنة 1975 حيث قال فيه أن الصين قررت تبني سياسة جديدة، وطريق جديد يتمثل في التحديثات الأربعة وتشمل أربع قطاعات هي، **الزراعة، الصناعة، التقنيات، والدفاع.** وطرح المؤتمر الحادي عشر للجنة المركزية للحزب الشيوعي في نوفمبر 1978 برنامج التحديثات الأربعة وهو ما حقق نمو هائل في حجم الاقتصاد الصيني .[1]

المطلب الأول: سياسات الإنفتاح الاقتصادي: برنامج التحديثات الأربعة.

التزمت الصين تطبيق سياسة شاملة للإصلاح الإقتصادي والإنفتاح على الخارج، وتبني نموذج تنموي خاص بها يحتل موقعا وسطا بين الرأسمالية التقليدية والإشتراكية وهو ما يعرف بنظام " **اقتصاد السوق الإشتراكي** " حيث انطلقت من فكرة أن كلا من فكرة الرأسمالية والإشتراكية ليست عقيدة، ولكنها صبغة قابلة للتطوير والتشكيل وفقا لظروف المجتمع الذي تطبق فيه ولذلك أدركت الصين منذ بداية ثورتها التصحيحية أن أساس النجاح يكمن في مراعاة الخصوصية الصينية في الإصلاح حيث تبلورت هذه الإصلاحات في صياغة برغماتية في سياق نظريتين هما:[2]

- ✓ **نظرية عصفور القفص:** حيث تقوم على أساس السماح بليبرالية اقتصادية ضمن أسس اشتراكية، بمعنى إدخال إصلاحات على النظام الإشتراكي من أجل التكيف مع المستجدات الرأسمالية ويشبه ذلك العصفور الذي يمكنه الطيران كما يريد لكن دون الخروج من القفص.
- ✓ **نظرية القط:** وفحواها القبول بأي سياسات تؤدي إلى النمو الإقتصادي والتقليل من دور الإيديولوجيات من خلال ما يعرف **بسياسة الباب المفتوح** لكل الشراكات مع الدول الأخرى في

[1] وليد سليم عبد الحي، ***المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي: 1978- 2010*** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2000)، ص.49.

[2] عبد الرحمن بن سانية، " قراءة في بعض تجارب الإنطلاق الإقتصادي بالدول النامية " ، ***مجلة البحوث والدراسات الإستراتيجية***، ع.11 (2011)، ص ص.59-92.

المجال الاقتصادي، حيث دافع الزعيم دينغ هيساو بينغ عن هذه الفكرة بقوله " **ليس مهما أن يكون القط أبيض أو أسود بل المهم أن يأكل الفئران.** "

إن هذا الفكر الصيني كان واضحا في ملامح التحولات التي عرفها هذا البلد ومن أهمها:

- ✓ اتباع أسلوب التدرج في الإنفتاح، حيث اختارت الصين أسلوب التنمية متعددة السرعات، فقررت أن تكون الأقاليم الشرقية والجنوبية هي ميدان تجاربها الإنفتاحية في المجال الاقتصادي ثم لتنتقل إلى أربع مقاطاعات أخرى ثم سبعة ثم عشرة ثم لتعمم بعد نجاحها على المقاطعات الأخرى .
- ✓ لم تفتح الصين الباب بمصراعيه لرأسمال الأجنبي، وإنما فتحت الطريق أمام قيام مشروعات جديدة تحتاج بالفعل إلى الإستثمار الأجنبي، وذلك وفق خطط مدروسة ومحكمة
- ✓ أبقت الصين على أهم السياسات التجارية التي تقيد الواردات كخيار تستعمله في حالة تعرض قطاعات الإنتاج الوطني لأضرار بسبب هذه الواردات، وقد طبقت هذه السياسات على الولايات المتحدة الأمريكية التي هي من أهم الشركاء التجاريين للصين.[1]

وفيما يخص الإصلاح في المناطق الريفية، عمدت الصين إلى تخفيف الرقابة المفروضة التي أعاقت نمو الزراعة، حيث بدأت التغيير في الإقتصاد الزراعي فيما بين 1979–1983 بمنح الدولة عقود مسؤولية بين الإدارة الزراعية وعائلات الفلاحين، حيث تتعهد هذه الأخيرة بتسليم الدولة كمية متفق عليها من المنتجات وتتصرف بحرية فيما بقي، وفي الوقت نفسه زادت الدولة زيادة مهمة في الأسعار التي تشتري بها من الفلاحين ما سمي **بالمنتجات العشرين** الأساسية وخاصة الحبوب بنحو 40%، ولم تنعكس هذه الزيادات إلا جزئيا على أسعار الإنتاج والإستهلاك، وعلى إثر إلغاء احتكار الدولة للحبوب في عام 1982 ثم لجميع المنتجات تقريبا بعد عام 1925 ازدهرت الأسواق الحرة وانتعشت تعاونيات البيع وسمحت بتجارة المسافات البعيدة وتنوعت شبكات التوزيع.

1. استقرار السياسة الزراعية.

حيث اعتمدت الدولة على سياسة المنتجات الزراعية الكبرى على نظام أسعار ثنائي: **سعر ثابت للمنتجات التي يجب تسليمها للدولة**، و**سعر سوق**. ثم أخذت الدولة تحدد الحجم الأقصى بالسعر المضمون، والباقي

[1] فوزي حسن حسين، ***مرجع سابق***، ص ص.120، 121.

يباع بأسعار السوق. وأدى ذلك إلى ازدهار الإنتاج، وبعد ذلك دعمت الدولة الأسعار وتحرير تجارة الحبوب، وفي عام 2004 أصبحت خاضعة كليا للمنافسة وألغيت الأسعار الثابتة والحصص.[1]

2. القطاعات الحضرية.

في مجال إعادة هيكلة القطاعات الحضرية، قامت الصين بتغيير الآليات الإدارية لمؤسسات الدولة وإنشاء نظام حديث وعلمي يتناغم مع مطالب اقتصاد السوق بعيدا عن التحكم المباشر من قبل الحكومة.

- ✓ إصلاح النظام الضريبي إلى جانب إصلاحات أخرى.[2]
- ✓ اللامركزية في تسيير المشروعات العامة وبخاصة فيما يتعلق بسياسات الأسعار والعمالة، وفتح المجال أمام بناء المشروعات المشتركة مع الإستثمارات الأجنبية أو السماح لها بإقامة مشروعات خاصة بها.
- ✓ تسهيل قنوات التجارة الخارجية بتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 30% من مجموع السلع كما قررت الحكومة الصينية رفع حصة الإستيراد ورخص الإستيراد عن مجموع السلع التي تخضع لها هذه القيود.

وفي بداية 1992 أصدرت الصين مجموعة من اللوائح الخاصة ببداية العمل على إنشاء أسواق مالية صينية، ويرى أحد الباحثين أن الهدف من ذلك هو تحويل المشروعات الإنتاجية إلى نوع من الشركات المساهمة واستجابة لضغوط المستثمرين والمصارف الأجنبية. ويبدو أن برنامج التحديثات الأربعة خلق ثورة في الجانب الإداري في فصل الملكية عن الإنتاج.[3]

3. فتح المجال للإستثمار.

وفي مجال الإستثمار عمدت الصين إلى المناطق الإقتصادية الجاذبة للإستثمار وتوفير البنى التحتية التي كانت معظم مدنها تفتقر إليها في فترات سابقة، وبدأت بإقامة تلك المناطق الساحلية بالقرب من الموانئ من أجل تسهيل عملية التبادل التجاري مع وخلق بيئة استثمارية للأجنبي الباحث عن المشروعات الربحية.[4]

قررت الحكومة إحياء مدينة شنغهاي التي تعد قلب التجارة والصناعة بالبلاد وإقامة منطقة وبودنج الجديدة التي تتيح تفضيلية للإستثمار الأجنبي تعادل أو تفوق المناطق الإقتصادية الخاصة وذلك في إطار

---

[1] فرانسواز لوموان، ***الإقتصاد الصيني***، ترجمة: صباح ممدوح (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010)، ص ص. 25،26.

[2] نوري عبد الرسول الحاقاني، عبد الوهاب محمد جواد الموسوي، " الصين بين المركزية السياسية والليبرالية الاقتصادية " ، ***مجلة العزي للعلوم الإقتصادية***، م.7، ع.30 (2014)، ص ص.1-11.

[3] وليد سليم عبد الحي، ***مرجع سابق***، ص.127.

[4] نوري عبد الرسول الحاقاني، عبد الوهاب محمد *جواد الموسوي*، مرجع سابق، ص ص.1-11.

استراتيجية كان من أبرز أهدافها رفع المستوى التقني للإقتصاد الصيني. كما عدت لا مركزية التجارة الخارجية من سمات سياسة الإنفتاح الصينية حيث بدأت الحكومة الصينية تحرر التجارة الخارجية.

وعن دور الصينين المهجرين فالإصلاحات شملت كل ذوي الأصول الصينية الذين يعيشون في خارج الوطن، حيث قدرت الأصول السائلة التي يمتلكها الصينيون في مختلف دول العالم نحو 2 ترليون دولار عدا الأسهم والسندات، ويقف خلفها خبرات إدارية، وقدرات ومعارف تقنية، وشبكات أعمال منتشرة في دول العالم، وهو ما سعت الصين إلى اجتذابه من خلال مؤسسات وإقامة علاقة مع المهاجرين الصينين واعتماد شروط لجذب استثماراتهم إلى البلاد.[1]

ولقد استفاد واضعوا برنامج التحديثات الأربعة من بعض مزايا الإقتصاد الصيني منها:

- ✓ توفر الأيدي العاملة الرخيصة، الأمر الذي يؤدي رخص السلع الصينية وبالتالي القدرة على المنافسة (حيث إن بعض الدول استاءت من السياسة الصينية القائمة على عدم الإنفتاح أمام السلع الأجنبية في الوقت الذي تدخل فيه السلع الصينية إلى هذه الدول).
- ✓ تنامي الإستهلاك الداخلي في الصين بسبب ارتفاع القدرة الشرائية لدى المواطن الصيني
- ✓ القدرة الكبيرة على استيعاب التدفقات المالية الخارجية حيث تحتل الصين المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث الإستثمار الأجنبي والتدفق المالي على الأسواق.[2]
- ✓ إعطاء جماهير الفلاحين دوافع جديدة تحفزهم إلى العمل، والإنتاج وفتح أمام الملايين من الناس في المدن والريف على حد سواء الفرص ليزاولوا الأعمال الحرة ويصبحوا أغنياء، مما أدى في الحصيلة إلى النمو الاقتصادي الكبير وعادت الصين لتصبح قوة اقتصادية كبرى.[3]

المطلب الثاني: النمو المتزايد لحجم الإقتصاد الصيني.

لقد ارتفعت حصة الصين من القوة النسبية أكثر من أي دولة أخرى في العالم(تضاعفت ثلاث مرات من 5.16% في 1950 ليتخطى سنة 2014 نسبة 16.34%)، ونما الناتج الداخلي للصين بمعدل لا يقل عن 10% في الفترة ما بين 1990 و 2001 بينما لم تعرف القوى الاقتصادية الكبرى الأخرى في الفترة

[1] وي وي زانج، ***الإصلاح الإقتصادي في الصين ودلالاته*** السياسية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997)، ص. 57.

[2] وليد سليم عبد الحي، ***مرجع سابق***، ص. 63،62.

[3] كونراد زايتس، **الصين: عودة قوة عالمية** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003)، ص ص.378،377.

نفسها ثلث هذا المعدل (الولايات المتحدة الأمريكية 3.5%، اليابان 1.3%، ألمانيا 1.5%، روسيا 3.7%) ويعتبر الإقتصاد الصيني منذ 2010 ثاني أكبر إقتصاد في العالم. وحسب بيانات البنك العالمي، فإن الصين التي كانت عام 1999 سابع أكبر اقتصاد عالمي،[1] قد حلت عام 2010 محل اليابان كثاني أكبر اقتصاد عالمي بلغ حجمه 7.2 تريليون دولار ليبقى في المرتبة الثانية خلف الإقتصاد الأمريكي الذي بلغ حجمه 14 تريليون دولار.[2]

تضاعف حجم الاقتصاد الصيني في نهاية 2013 ب 8.94 تريليون دولار، مقابل 1.19 تلريون دولار فقط عام 2000 أي أنه تضاعف ب 6.45 مرات خلال تلك الفترة مقابل ذلك، بلغ حجم الإقتصاد الأمريكي حوالي 16.72 تريليون دولار عام 2013 بزيادة 62.5 في الفترة نفسها. هذا **باستخدام قاعدة معدلات الصرف بالدولار الحقيقي.**[3] وبما أن أسعار السلع والخدمات في الصين تقف في حدود 41.5% مما هي عليه في الولايات المتحدة الأمريكية حسب تقديرات البنك العالمي، وباعتماد هذه الفروقات في الأسعار ترتفع قيمة الناتج الإجمالي الداخلي الصيني لعام 2011 من 09 تريليون دولار (بالدولار الحقيقي) إلى 11.42 تريليون دولار **باستخدام قاعدة تماثل القدرة الشرائية،** وهذا يؤشر على حقيقة أن الإقتصاد الصيني يمثل 76% من حجم الإقتصاد الأمريكي ويؤشر أيضا على أن حصة الصين من الناتج الإجمالي العالمي وفق **قاعدة تماثل القدرة الشرائية** قد ارتفع من 3.7% عام 1990 ليبلغ 14.3% عام 2011.[4]

وأعلن صندوق النقد الدولي في تقرير جديد للإقتصاد العالمي يعتمد على **تعادل القدرة الشرائية** أن الناتج المحلي الإجمالي الصيني سيبلغ 19 تريليون دولار أمريكي في نهاية عام 2016.[5]

وسيصل عام 2019 إلى 15.518 تريليون دولار باستخدام قاعدة معدلات الصرف بالدولار الحقيقي

[1] حكيمي توفيق، " موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي "***مجلة المفكر***، ع.12، (مارس 2015)، ص ص.392-406.

[2] حسين عبد الحسين، " المواجهة الأمريكية الصينية ستؤثر على السياسة الدولية "، ***مجلة المجلة***، ع.1589 (نوفمبر 2013)، ص ص.392-406.

[3] اتحاد المصارف العربية، " مقارنة الإقتصاد الصيني باقتصادات دول مجموعة السبع الكبار(G7) " ، في:
http://www.uabonline.org/ar/research/economic , (08/02/2016).

[4] حكيمي توفيق، ***مرجع سابق***، ص ص. 392-406.

[5] أبو ليلى دوتشن، " لعبة الأرقام الإقتصادية " ، في:
http://arabic.people.com.cn/31659/7379759.html , (08/02/2016).

وسيصل في السنة نفسها إلى 26.867 تريليون دولار باستخدام مدخل تعادل القدرة الشرائية بنحو 21% في نفس السنة.[1] (أنظر الشكل رقم 1)

الشكل رقم 1: الصين تتصدر الاقتصاد العالمي وفق قاعدة القدرة الشرائية

المصدر: ***http://www.ladepeche.fr/article/2014/12/10/2008699-chine-devance-etats-unis-devient-premiere-puissance-economique-mondiale.html (08-02-2016)***

فيما يخص الإعتماد على **قاعدة تعادل القدرة الشرائية*** بدل **قاعدة معدلات الصرف بالدولار الحقيقي (Exchange Rate)** في قياس حجم الإقتصاد الصيني، ذلك لأن الأسعار في الصين بالنسبة للعديد من

[1] محمد إبراهيم السقا، " كيف أصبح الإقتصاد الصيني أكبر اقتصاديات العالم " ، في:
http://www.alarabiya.net/ar/aswaq , (08/02/2016).

* هي طريقة تستخدم على المدى الطويل لقياس توازن سعر الصرف بين عملتين وتحقيق المساواة بين العملات. كما أن القوة الشرائية هي القيمة النقدية التي يتمتع بها الدخل في عملية شراء السلع والخدمات. ففي حال ثبات مقدار النقد المتحصل من الدخل، وإرتفاع الأسعار في الوقت ذاته، تنخفض القوة الشرائية لهذا النقد والعكس صحيح. وهنا يجب التفريق بين القوة الشرائية للنقود وما بين القدرة الشرائية للمستهلك. إذ تتعلق القوة الشرائية للنقود بالمستوى العام للأسعار الذي يتوقف على قيمة النقود في السوق، أما القدرة الشرائية للمستهلك فهي تمثل مستوى الدخل وقدرته على الحصول على كميات مختلفة من السلع والخدمات بأسعار معينة. وتجدر الإشارة إلى أن لمستوى الأسعار تأثير على كل من القوة الشرائية والقدرة الشرائية.
وتُقاس القوة الشرائية لأي بلد باستخدام مجموعة من الأسعار الدولية التي تنطبق على أي اقتصاد. فالبلد الذي تكون فيه الأسعار أقل سيكون دخلها أقل لذلك يساعد حساب الدخول وفقاً لتعادل القوة الشرائية في كسب هذا التفاوت بين المداخيل.

السلع والخدمات أقل بشكل مهم من تلك الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتقدمة الأخرى. لذلك حاول الإقتصاديون معالجة هذه الفروقات السعرية من خلال معايير المساواة في القدرة الشرائية (**Purchasing Power Parity PPP**) التي يلجأ لها في تحويل العملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي على محور القدرة الشرائية الفعلية لكل عملة في معدلات معينة. معدلات (**PPP**) للتحويل هذه تستعمل أيضا لتحويل معطيات الإقتصاد الأجنبي في العملات الأجنبية نحو الدولار الأمريكي، وبالنظر إلى أن أسعار العديد من السلع والخدمات في الصين أقل بشكل معتبر مما هي عليه في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن معدلات التحويل باستخدام معايير القدرة الشرائية ترفع من تقديرات حجم الإقتصاد الصيني من 1.9 تريليون (**Nominal Dollars**) إلى 58.1 تريليون دولار (**PPP Dollars**).[1] كما يوضحه (الشكل رقم 2)

الشكل رقم 2: الفرق في القدرة التنافسية للإقتصاد الصيني بين معدل سعر الصرف الحقيقي وبين قاعد القدرة الشرائية

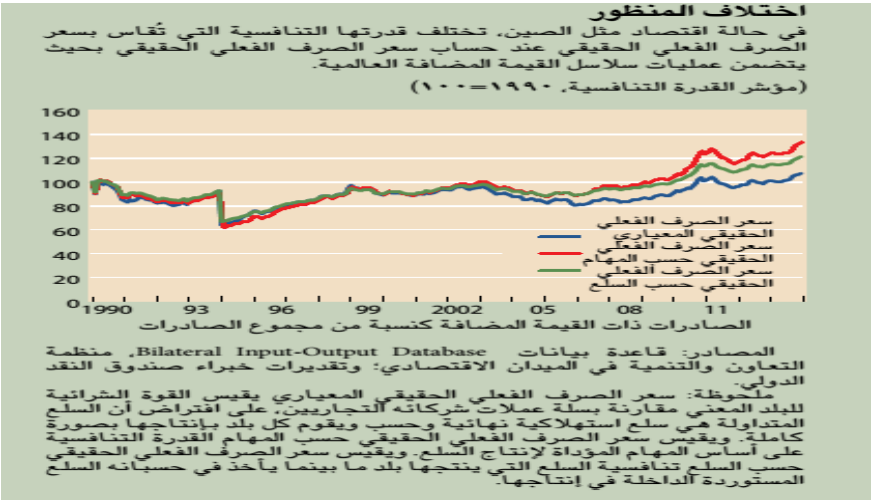

المصدر: ميشيل روتا وميكا سايتو، " سلسلة القيمة المضافة " ***مجلة التمويل والتنمية***، م.51، ع.1 (2014)، ص.3.

1. معدلات الإدخار المرتفعة ودورها في تفعيل الإقتصاد الصيني.

يعود الفضل الكبير للنمو السريع للإقتصاد الصيني إلى عامل الإدخار، حيث تحتفظ الصين بمعدلات عالية من الإدخار، ففي منتصف التسعينات بلغ معدل ادخار الأسر المعيشية في المناطق الحضرية مستوى أقل من 20% من الدخل المتاح للإنفاق وفي، العموم لامس مستوى 30%، أما معدل ادخار الأسر الريفية فارتفع على مدى هذه الفترة أيضا خاصة مع إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتقليص الخدمات العامة التي

[1] حكيمي توفيق، ***الحوار النيواقعي النيوليبيرالي حول مضامين الصعود الصيني***، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008/2007)، ص ص.50،51.

دأبت هذه الكيانات إلى تمويلها مما ساهم في توفير الرعاية الصحية، وزيادة مدخرات الأسر المعيشية، ومنه دفع عجلة نمو الإقتصاد الصيني. [1]

2. الشركاء التجاريون الآسيويون للصين.

لدراسة أثر التحولات في تجارة الصين على الشركاء التجاريين الآسيويين، من المفيد أن نميز بين أدوار الصين كمصدر للطلب المحلي وكمركز لمعالجة الصادرات، وكمنافس.

فمن الواضح أن الإقتصادات الآسيوية استفادت من الطلب المحلي في الصين منذ الركود العالمي الأخير، لاسيما في حالتي السلع الأولية والسلع الرأسمالية. وفي نشاط النمو السريع للصادرات الآسيوية إلى آسيا بسبب دور الصين كمركز لسلسلة إمداد صينية تنتهي بالصادرات إلى الإقتصادات المتقدمة، فقد أصبح النشاط الإقتصادي داخل الصين أكثر أهمية كمصدر للطلب في السنوات الأخيرة، وباستبعاد الصين واليابان، يمكن أن يعزى نحو 60% إلى 70% من التعافي في صادرات آسيا إلى الصين. وإجمالا ارتفع طلب الصين على السلع الإستثمارية بحدة أكبر من طلبها على السلع الإستهلاكية، ونتيجة ذلك وعلى أساس **القيمة المضافة*** **(Value Added)**، يقوم الشريك التجاري الآسيوي المعتاد بتصدير سلع رأسمالية إلى الصين بنسبة تزيد بنحو 30% على السلع الإستهلاكية وبالنسبة لكبار مصدري السلع الرأسمالية في آسيا (اليابان وكوريا) تمثل الصين 20 إلى 25% من تلك الصادرات

ومن ناحية أخرى فنظرا لترابط الإقتصادات الآسيوية من خلال سلسلة الإمدادات ، فإن دور الصين كمنافس تقاس بأساس **القيمة المضافة**. حيث كانت حصيلة الصين المباشرة في إجمالي واردات السلع النهائية من آسيا 62% في عام 2010، بينما كانت حصتها على أساس القيمة المضافة أقل من 50% وما يعنيه ذلك ضمنا للإقتصادات الأكثر تقدما في آسيا هو أن حدوث أي زيادة محتملة في التنافس مع

[1] ستيفين بارنيت وآخرون، " الإنفاق الصيني" ، ***مجلة التمويل والتنمية***، م.49، ع.3 (سبتمبر 2012)، ص ص.28-30.

* هي الفرق بين الإنتاج العام والإستهلاكات **الوسيطة** للسلع والخدمات، بمعنى آخر فهي تقيس القيمة المحصل عليها من طرف المؤسسة للسلع و الخدمات الآتية من المتعاملين (**السلع الوسيطة**)، كما توضحه المعادلة التالية: الإنتاج = القيمة المضافة + الإستهلاك.
والسلع الوسيطة intermediate products هي منتجات أو سلع تدخل في إنتاج سلع أخرى أو لتصنيع المنتج بعد إجراء بعض العمليات الإنتاجية عليها.
إذن **فسلسلة القيمة المضافة (Value Added)** تمثل حركة عناصر الإنتاج الوسيطة بين بلد إلى آخر، كجزء من الصناعة التحويلية. فعلى سبيل المثال: لمجرد إنتاج طائرة واحدة من طراز دريملاينر 787 (تنتجها شركة بوينغ الأمريكية) يتعين زيادة الواردات من السلع الوسيطة كالإطارات من اليابان، وأدوات الهبوط من فرنسا، وعناصر تركيب من موردين آخرين خارجيين. ويعتبر نمو سلاسل القيمة المضافة العالمية، بمثابة ثروة في البلدان التي تصنع السلسلة. حيث ارتفعت الصادرات ذات القيمة المضافة من 15% من الناتج المحلي العالمي في 1995 إلى 20% سنة 2009.

الصين بصورة متزايدة اتجاه السلع رفيعة التكنولوجيا يعتمد أيضا على قدرة الصين على الإستحواذ على حصة أكبر في سلسلة القيمة المضافة.[1]

الشكل رقم 3: تزايد حجم صادرات الدول الآسيوية من السلع الوسيطة إلى الصين مقارنة بانخفاض صادراتها من السلع الإستهلاكية إلى الولايات المتحدة وأوروبا

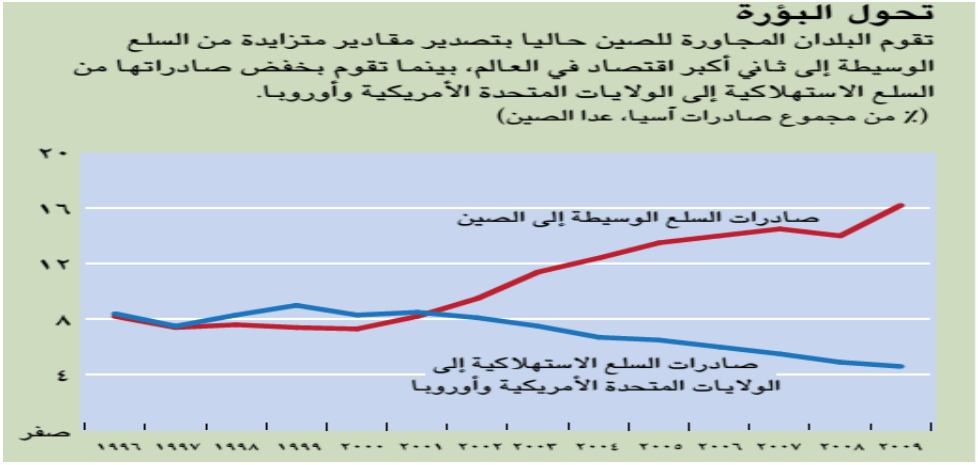

المصدر مالهار نابار أولاف أنتروبير دورستر، " تغير البؤرة: الفائض الخارجي للصين يتضاءل مع تردد الأصداء عند شركائها التجاريين الآسيويين " ، ***مجلة التمويل والتنمية***، م.49، ع.3 (سبتمبر 2012)، ص.34.

3. خطط الصين لتحسين متوسط الدخل الفردي.

تعد الصين بلد من ذوي الدخل المتوسط بحيث تواجه تحدي الإرتقاء بنفسها إلى اقتصاد ذو دخل فردي مرتفع، حيث كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين أقل من 12.000 دولار أمريكي في 2013 مقارنة ب 53.000 دولار في الولايات المتحدة الأمريكية. لتحقيق هذا الهدف، تخطط الصين لتفعيل تحول جديد من اقتصاد يقوده الإستثمار، إلى اقتصاد يعتمد على الإستهلاك، وكما تم الإشارة إليه سابقا تملك الصين أعلى نسبة ادخار خاص في العالم حيث بلغت المدخرات حوالي 5 تريليون دولار، ويعتبر أهم تحدي مستقبلي هو تشجيع المواطنين على إنفاق مدخراتهم لدفع عجلة الإقتصاد إلى الأمام.[2]

[1] مالهار نابار أولاف أنتروبير دورستر، ***مرجع سابق*** ص.32-35.

[2] بنك قطر الوطني، تقارير الرؤى الإقتصادية، ***الصين رؤية اقتصادية***، 9 جوان 2014. ص2.

4. الإرتباطات المالية الصينية وتدوير الإقتصاد الدولي.

منذ أن انتهجت الصين استراتيجية النمو القائم على الصادرات كمحرك للنمو، لعبت العملة المنخفضة الدور الأساسي في هذه الاستراتيجية حيث يسمح بخس قيمة العملة للصادرات بالنمو، وهو ما يؤدي إلى تراكم فوائض النقد الأجنبي خصوصا الدولارية، والتي قدرت ب **3.2** تريليون دولار سنة 2011 يتم استثمار الجانب الأكبر منها في الخارج بصفة خاصة في **السندات الأمريكية**.

الإحتفاظ **بسندات الدين الأمريكي** يعد أداة أساسية في سياسية معدل الصرف **لليوان الرينمبني CNY**، فالسياسة الحالية للصين تقوم على الحفاظ على معدل صرف ثابتة نسبيا مع الدولار. وهو ما يقتضي من البنك المركزي الصيني شراء معظم الدولارات التي تدخل الصين ثم إعادة تدويرها في السوق الأمريكية. على النحو الذي تستمر معه قيمة الدولار بالنسبة **لليوان الرينمبني CNY**، ويظل الرينمبني بقيمة بخسة وهو ما يرفع من تنافسية الصادرات الصينية في الخارج بشكل عام، وفي السوق الأميركية على نحو خاص. فالصين تحتفظ بسندات الدين الأمريكي لخدمة مصالحها التجارية بالدرجة الأولى. وهكذا تجاوزت الصين الشعبية اليابان كأكبر مالك أجنبي لديون الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

فلو تراجع الإقتصاد الأمريكي بصورة مضاعفة خلال الأعوام المقبلة، فمن المرجح أن يتباطأ النمو في أوروبا والأسواق الناشئة، وسيلحق ذلك ضررا بمصانع التصدير الصينية. وقد ظهرت الزيادة في عدد الأسهم وحجم الممتلكات الصينية في فترة زمنية قصيرة جدا، وتشير أحدث بيانات الخزانة الأمريكية إلى أن قيمة ما تملكه الصين من سندات الدين الحكومية الأمريكية قد وصلت إلى **3.2** تريليون دولار.

وقد كثر الحديث عن نية الصين تنويع استثماراتها لتشمل أصولا أخرى. ولكن اتضح أن الصين ترى أوروبا اليوم ثقلا موازيا للولايات المتحدة الأمريكية والدولار الأمريكي. فعلى سبيل المثال اشترت العدد الأكبر من سندات الدين الحكومية الإسبانية مطلع 2010 ولقد اشترت سندات دين حكومية يابانية وكانت المبالغ صغيرة نسبيا، ولكنها كانت كبيرة بما يكفي للإسهام في قوة الين الياباني وقد اشتكت الحكومة اليابانية علنا من هذه المشتريات.[2]

---

[1] محمد إبراهيم السقا، " كيف تدفع الصين أمريكا نحو الهاوية المالية " ، في:
https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/financial-markets/.html , (13/02/1016).

[2] بن سيمغندورفر، " الصين مرتبطة ماليا بالولايات المتحدة الأمريكية " ، **مجلة آفاق المستقبل**، ع.8، (نوفمبر/ديسمبر 2010)، ص ص.60-64.

المبحث الثالث: طبيعة النظام السياسي في الصين وقدرات البناء الاستراتيجي.

لاتزال الصين تحافظ على نظام سياسي مغلق يقوم على الحزب الواحد ومركزية شديدة في اتخاذ القرارات لكن تماشيا مع سياسات الإصلاحات الاقتصادية، بدأ النظام السياسي الصيني يتخذ إجراءات أكثر مرونة براغماتية كاستحداث قوى سياسية جديدة ذات صلاحيات موسعة من أجل التكيف مع البيئة الاجتماعية.

المطلب الأول: هيكل النظام السياسي الصيني وآليات صاعة القرار.

1. نشأة الدولة الصينية الحديثة.

تأسست الصين الشعبية بعاصمتها السياسية بكين بتاريخ 1 أكتوبر 1949 كجمهورية شيوعية تقوم على نظام الحزب الواحد، تبنى دستور البلاد 1954 وضع أساس الحكومة المركزية لإدارة عملية التحول نحو الاشتراكية، إلا أنه سرعان ما عززت تغيرات أضعفت المركزية وأدت إلى صعود الحزب الشيوعي الصيني وسيطرته على أجهزة الدولة. أدت الثورة الثقافية إلى مزيد من الاضطرابات في نظام عام 1954 وألغى الحزب الشيوعي الدستور عمليا إلى أن تم تبنى دستور ثاني في 1975 والذي يحتوي على العديد من مبادئ الثورة الثقافية.

في سنة 1978 تم تبني دستور جديد أقرب من دستور 1954 وفي سنة 1982 تم صياغة دستور آخر قام بتغيير العديد من الإتجاهات الجديدة في السياسة الصينية فزاد من سلطة مجالس الشعب وحدد أدوار الدولة ومدى استقلاليتاها بوضوح أكبر، وحدد فترة حكم كبار المسؤولين بفترتين ووسع دائرة الانتخاب المباشر للنواب من مستوى أساسي إلى مستوى الكونتية، ودعم محاولات توضيح بنية الحكومة وإصلاحها فكان يسمو إلى تعزيز سيادة القانون وأداء المؤسسات لوظيفتها بشكل أساسي.

لكن بشكل عام الحزب هو الذي كان يدير السياسية وليس لدى مجالس الشعب سوى دور استشاري فقط

حسب الدستور **مجلس الشعب القومي** أعلى أجهزة السلطة للدولة هي هيئة تمثيلية ضخمة تتكون من نواب منتخبين من مجالس على مستوى إقليمي ووحدات من الجيش، يجتمع مرة واحدة كل سنة لمدة 5 سنوات ويسمح الدستور بتقديم أو تأجيل اجتماعاته في حالة الطوارئ. يجسد القاعدة الشعبية للنظام لكنه من الناحية العملية ليس أعلى أجهزة السلطة فالسلطة الحقيقية هي الحزب الشيوعي الذي يمارس عملية قيادة الدولة وسائر التنظيمات.

2. **مجلس الدولة:** هو جهاز الإدارة الرئيسي في الحكومة[1] وهو بمثابة مجلس الوزراء الذي يشرف على الآلية الحكومية للصين ويحتل المجلس قمة بيروقراطية معقدة من اللجان والوزارات وهو مسؤول عن

[1] أسعد مفرج وآخرون، ***السياسة في الصين واليابان: موسوعة عالم السياسة، تعريف شامل بالسياسة فكرا وممارسة***، ج.20(بيروت: نوبيليس،2006)، ص ص.54-59.

التأكد من سياسيات الحزب من المستوى القومي إلى المحلي، ومن الناحية النظرية فهو مسؤول من قبل مجلس نواب الشعب، كما يلعب دورا هاما في صياغة وإدارة الخطة الإقتصادية والقومية وميزانية الدولة، كما أنه مسؤول عن القانون والنظام.[1]

3. <u>مجلس الشعب الوطني.</u>

أنشئ هذا المجلس عام 1954، ويمثل طبقا للدستور السلطة العليا في البلاد وعلى جميع المؤسسات السياسية أن تقدم التقارير لهذا المجلس، غير أن السلطة الحقيقية هي في يد الحزب الشيوعي الذي ليس له إشارة في الدستور. يضم المجلس 3000 عضو ونسبة المنتمين منهم رسميا إلى الحزب الشيوعي تصل إلى 60%-70%، وتعتبر للجنة الدائمة وعدد أعضائها 150 عضو القوة المحركة للبرلمان.

ويمكن تحديد هيمنة الحزب الشيوعي على البرلمان من خلال كثرة أعضاء البرلمان المنتمين إلى الحزب الشيوعي في الصين، وهذا يعني أن القرارات التي يتخذها الحزب تكون مضمونة الإعتماد مسبقا.[2]

4 . <u>المكتب السياسي</u>

كل قرار مهم يؤثر على شعب الصين يناقشه ويقره أولا مجموعة من الرجال الذين يجلسون في المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني، الرابط بين كل السلطات في الصين .

تنتخب اللجنة المركزية للحزب أعضاء المكتب السياسي البالغ عددهم 24 عضو. لكن السلطة الحقيقية تكمن في لجنتها الدائمة المكونة من تسعة أعضاء، والتي تعمل كمجلس وزراء مصغر وتضم أقوى زعماء البلاد نفوذا . وكيفية عمل اللجنة الدائمة سرية وغير واضحة، يعتقد على نطاق واسع أن الاختلافات في السياسة والصراع الحزبي تحدث في السر، وما أن يتم اتخاذ قرار، حتى يلتزم به جميع الأعضاء. ويتم اختيار الأعضاء الجدد في المكتب السياسي بعد مناقشة وتحقيقات لخلفياتهم وخبراتهم وآرائهم[3]

5 . <u>اللجنة العسكرية المركزية:</u> توجه الجنة العسكرية لجمهورية الصين الشعبية القوات المسلحة للبلاد وتتألف من الرئيس ونائبي الرئيس والأعضاء. ويتحمل رئيس للجنة العسكرية المركزية المسؤولية العامة للجنة. إن مدة ولاية الجنة العسكرية المركزية هي نفس مدة ولاية المجلس الوطني لنواب الشعب. رئيس الجنة العسكرية المركزية مسؤول أمام المجلس الوطني لنواب الشعب ولجنته الدائمة.[4]

---

[1] علي حسين باكير، ***التنافس الجيواستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة. دبلوماسية الصين النفطية: الأبعاد والإنعكاسات*** (لبنان: دار المنهل اللبناني، 2010)، ص.37.

[2] فوزي حسن حسين، مرجع ***سابق***، ص ص.61،62.

[3] علي حسين بكير، ***مرجع سابق***، ص.33.

[4] منظمة الأمم المتحدة، ***مرجع سابق***، ص.16.

6. الحزب الشيوعي

تأسس الحزب في جويلية 1921 وهو جزء أساسي من الحياة السياسية الصينية وفي سنة 1949 استولى الحزب على السلطة، وحدد الدستور بوضوح مكانته في الحياة السياسية و في نهاية 2013 بلغ أعضاؤه 86 مليونا و 686 ألفا من بينهم 21 مليونا و900 ألف امرأة أي بنسبة 24% من أعضاء الحزب.إن المجلس الوطني هو أعلى سلطة في الحزب، وعدد مندوبية أكثر من ألفين، ويتخذ هذا المجلسُ القرارات الكبرى للصين، ونظام التعاون المتعدِّد والتشاور في ظلِّ قيادة الحزب نظام أساسي.

وبعد 90 سنة طرأت تغيُّرات كبيرة على مكانة ومهام الحزب وبيئته؛ وتواجه الحزب الشيوعي الصيني **أربعة تحديات** اساسية وهي: ممارسة الحكم لمدة طويلة، الإصلاح والانفتاح.اقتصاد السوق.البيئة الخارجية وهذا ما حاول المؤتمر الوطني **18** للحزب الشيوعي معالجته ،فمن خلاله تمَّ إنجاز مرحلة جيل جديد للحزب يحلُّ محلَّ الجيل القديم؛ فقد طرح الأمين العام **شي جينبينغ** الحلم الصيني **حلم الصين**؛ ويتمثَّل في **النهضة العظيمة للأمة الصينية**؛ ولتحقيقه عقد الحزب دورتين مهمَّتَيْنِ في عام 2013 وأكتوبر/تشرين الأول عام 2014 للجنة المركزية، واتخذ قرارَ وضعِ الخطوط العريضة لتعميق الإصلاحات على نحو شامل، فالهدف من الإصلاحات هو تحقيق النظام الاشتراكي على الطريقة الصينية.[1]

7. رئيس الجمهورية

يمارس رئيس جمهورية الصين الشعبية متعاونا مع اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب وظائف رئيس الدولة وسلطته، ويقوم بناء على قرارات المجلس الوطني لنواب الشعب أو قرارات لجنته الدائمة بإصدار القوانين وتعيين وعزل جميع الأعضاء في مجلس الدولة، و يعتمد البعثات الدبلوماسية الأجنبية باسم الدولة يصادق على المعاهدات و الاتفاقيات الهامة مع الدول الاجنبية ويقوم بإلغائها[2]

8. السلطة القضائية

المحاكم والنيابات هي الأجهزة القضائية في الصين. وبالإضافة إلى ذلك، على الرغم من اضطلاع أجهزة الأمن العام وأمن الدولة والإدارة القضائية بوظيفة إدارية، فإنها تضطلع بوظيفة قضائية جزئياً.

وتشمل **المحاكم الشعبية** المحكمة الشعبية العليا والمحاكم الشعبية المحلية على مختلف المستويات والمحاكم الشعبية المتخصصة. وتشمل **النيابات الشعبية** النيابة الشعبية العليا والنيابات الشعبية المحلية على مختلف المستويات والنيابات الشعبية المتخصصة[3].

[1] سيدي أحمد ولد أحمد سالم، " الصين والتحديات الداخلية "، **مركز الجزيرة للدراسات** (18 يناير 2015)، ص ص.2-6.
[2] منصور فالح اسماعيل الحصيه، ***الفرص والتحديات للنمو الصيني كقوة عظمى(1990-2008)*** ، رسالة ماجيستير غير منشورة (جامعة مؤتة: قسم العلوم السياسية، 2009)، ص.44.
[3] منظمة الأمم المتحدة، ***مرجع سابق***، ص.18،19.

- **القوى المؤثرة في عملية صنع القرار:**

إن اختلاف النظم السياسية بين بلد وآخر سيؤدي بالطبع إلى تباينات واختلافات في آلية صناعة القرار، كما أن ومع تنامي قوة الصين ودورها على المسرح الدولي يصبح من الضروري معرفة طبيعة وآلية صناعة القرار فيها والقوى التي تقف وراءه وتؤثر فيه.

1. اللجنة الدائمة للمكتب السياسي

على الرغم من أن "جيانغ زيمين" عاد ليمسك بزمام قيادة أعلى ثلاثة مناصب قيادية لأول مرة منذ رحيل **ماو تسي تونغ**؛ وهي رئاسة الحزب والدولة واللجنة العسكرية المركزية إلا أن عملية صناعة القرار شهدت تحولاً واضحًا بانتقالها من قبضة الفرد إلى يد قيادة جماعية ممثلة بأعضاء اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب وعددها 9 أعضاء (تم تقليصها إلى سبعة أعضاء خلال المؤتمر العام الثامن عشر في نوفمبر/تشرين الثاني 2012). ولكن ظلت عملية صناعة القرار تتسم بالمركزية والذكورية حيث لم تستطع أية امرأة دخول الحلقة الضيقة للجنة الدائمة للمكتب السياسي منذ تأسيسها.

2. الرئيس

إن سلطة رأس الدولة في الصين لا تزال بعيدة جدًا عن مقارنتها بنظيراتها من رؤساء القوى الكبرى كالولايات المتحدة وفرنسا وروسيا وبريطانيا. ولابد أن رأس الدولة في الصين يستشعر ويعاني من محدودية صلاحياته؛ حيث سعى الرئيس السابق **هوجينتاو** على سبيل المثال ونجح عام 2004 بإجراء تعديل على المادة 81 في الدستور لتتضمن جملة "رئيس الجمهورية يدير شؤون البلاد" إضافة إلى النص السابق للمادة التي تقول: "رئيس الجمهورية يستقبل ضيوف الدولة"؛ ما يكشف بوضوح شعور الرئيس بأن سلطاته محدودة ومقيدة في ظل احتفاظ سلفه **جيانغ زيمين** برئاسة اللجنة المركزية العسكرية والتدخل من خلالها في صلاحيات الرئيس بإدارة شؤون البلاد. وهذا ما يفسر أيضًا نجاح الرئيس **شي جينبينغ** في عدم تكرار خطأ سلفه بإصراره على استلام مناصبه الثلاثة دفعة واحدة: "رئاسة الحزب والجمهورية واللجنة العسكرية" دون السماح لهوجينتاو بالاحتفاظ بأي منها. [1]

3. مجموعات العمل القيادية المصغرة:

استُعيض عن "مجلس الأمن القومي" بما يُسمى " لجان العمل القيادية المصغرة" التي يختلف أعضاؤها وتختلف رئاستها بتنوع مهامها، وباتت تلعب دورًا مهمًا في عملية صناعة وصياغة القرار. ومن هذه اللجان القيادية المصغرة نذكر على سبيل المثال: المجموعة القيادية المصغرة للشؤون الخارجية: وكان يرأسها سابقًا رأس الدولة، وتراجع دورها لاحقًا وأصبح ثانويًا، وأُنيطت رئاستها برئيس الوزراء. والمجموعة

[1] عزت شحرور،" صناعة القرار في الصين مراكزها وتطورها "، ***مركز الجزيرة للدراسات*** (13 نوفمبر 2013)، ص ص.2-5.

القيادية المصغرة لشؤون الأمن القومي: برزت الحاجة إليها في ظل الفشل بتأسيس مجلس الأمن القومي، وهذا بعد أزمة الصواريخ مع تايوان عام 1996، وقصف الناتو للسفارة الصينية في بلغراد عام 1999. والجدير بالذكر أن أسماء أعضاء هذه المجموعة غير مصرحة بها رسميا.

4.دور الوزارات والأمن والدفاع

برزت قضايا وتحديات جديدة كالعولمة والبيئة ونزع التسلح؛ فدخلت عملية صناعة القرار في تعقيدات أدت معها إلى تنامي دور جهات في الدولة لاسيما مثل وزارة التجارة التي أصبحت تلعب دورًا أكبر في عملية صناعة القرار على صعيد السياسة الخارجية بشكل تجاوز بكثير دور وزارة الخارجية وبالتحديد منذ عام 1993 بعدما أصبحت سياسة الصين الخارجية في كثير من الأحيان اقتصادية بحتة؛ فوزارة التجارة هي التي تولت مهمة التفاوض لانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية وهي التي ترسم سياسة الصين الخارجية تجاه بعض المناطق التي توليها الصين أهمية في مجال تقديم المساعدات أو الاستثمارات مثل إفريقيا.

وهناك وزارات جديدة أصبحت من اللاعبين الجدد على حلبة صناعة القرار لاسيما وزارة الأمن التي تعاظم دورها منذ الاستعداد لاستضافة دورة بكين للألعاب الأولمبية عام 2008؛ حيث برزت الهواجس الأمنية لضمان نجاحها، كما عزز من شأن هذه الوزارة اندلاع أحداث العنف في إقليمي التبت وشينجيانغ وصولاً إلى الربيع العربي وخشية القيادة الصينية من انتقال عدواه إلى شوارع وميادين المدن الصينية .

وهذا لا يمنع أن الجيش لا يزال يحظى بنسبة تمثيلية جيدة في الهيئات القيادية للحزب والدولة وهي تعبّر عن مدى النفوذ الذي لا يزال يتمتع به؛ حيث تصل نسبة تمثيله في اللجنة المركزية للحزب إلى ما يقارب 20%، كما يحوز نسبة 10% في المجلس الوطني لنواب الشعب (البرلمان)[1].

وفي الأخير نلخص أهم **خصائص النظام السياسي** الصيني:

– تركز سلطة الدولة في مؤسسات وبنيات الحزب الشيوعي والعمل بنموذج الدولة شديدة المركزية المسيطرة بمنافذ التأثير على المجتمع .

– وجود ايديولوجية رسمية تعتنقها النخبة الحاكمة والحزب الحاكم، وتتخذها ركيزة لبناء وصياغة السياسات العمومية للدولة داخليا وخارجيا.

وجود حزب شيوعي قوي تتداخل اختصاصاته مع اختصاصات الهيئات الحكومية المركزية والمناطقية[2].

[1] عزت شحرور، ***مرجع سابق***، ص ص.6،7.

[2] خالد الرحموني ، ***الصين و الصعود الى القمة تأملات في نموذج تنموي فريد*** (الرباط: *قسم الاعلام والعلاقات العامة والنشر حزب العدالة والتنمية*، د.س.ن)، ص 34.

المطلب الثاني: تحديث القوات والأسلحة الاستراتيجية ورفع الميزانية العسكرية.

يسمى الجيش الصيني بجيش التحرير الشعبي وقد أسسه قادة الحزب الشيوعي الصيني وتقع على عاتقه مسؤولية حماية السيادة وسلامة الأراضي الصينية وحمايتها من العدوان الخارجي.

تأسس هذا الجيش عام 1927 [1] فالجيش جزء لا يتجزأ من المنظومة الحزبية، بعد 1949 واصل جيش التحرير الشعبي الصيني القيام بمهام غير عسكرية بما في ذلك حشد الأنصار للحزب و التدريس والبناء الإقتصادي، تولي سلطات إدارية خلال السنوات الأولى من عملية إعادة البناء والثورة الثقافية

في سنة 1980 دفعت صورة الصين الدولية السلمية ومقتضيات التحديث الاقتصاد المدني بالجيش بعيدا عن السياسة إلا أنه بعد مذبحة بيكين أعادت للجيش دوره الفاعل في الساحة المركزية.

تمتلك الصين أكبر جيش في عالم إذ يبلغ تعداد الجيش 2.25 مليون ومرشح إلى أن يصبح 3.25 مليون إذا حسبنا قوات الشبه العسكرية[2]

1. .القوات المسلحة

أ. القوات البرية

ينقسم الجيش الصيني في ثلاث فئات من القوات يدعم كل منهما الآخر. تمركزت **القوات البرية الرئيسية** في جميع أنحاء البلاد وتستخدم في أي نوع من العمليات على الأراضي الصينية؛ **قوى إقليمية،** تتألف من القوات النشطة أو الإحتياط، مثل الشرطة الشعبية المسلحة و مسؤولوا الدفاع في المنطقة التي يتمركز فيها الجيش، والتي تؤدي عمليات الشرطة والأمن؛ **قوات الاحتياط والميليشيات،** الذين يقدمون الدعم اللوجستي والعسكري للقوات الرئيسية والإقليمية. إن الجيش لديه 7 فرق مدرعة، و 34 فرق من المشاة، 11 ألوية مدرعة، و 27 لواء مشاة آلية وميكانيكية، 18 لواء مدفعية، 18 لواء للدفاع الجوي 12فوج للطائرات التكتيكية، لواء مضاد للدبابات ولواء صواريخ تكتيكية أرض– أرض.

وتنقسم جمهورية الصين الشعبية إلى **سبع مناطق عسكرية:** بكين، شنيانغ، لانتشو، وجينان ونانجينغ وقوانغتشو وتشنغدو.

[1] فوزي حسن حسن، ***مرجع سابق***، ص79.
[2] علي حسين بكير، ***مرجع سابق***، ص.37.

ب. <u>القوات الجوية.</u>

القوات الجوية لجيش التحرير الشعبي هي من بين أهم القوى العاملة في العالم: 330.000 مقاتل و 3500 طائرة عسكرية وحوالي 1000 من أنظمة الصواريخ **أرض – جو** وعدة آلاف من المدافع المضادة للطائرات. قرر الجيش الصيني زيادة التركيز على الجودة وليس على الكمية.

أصبحت شركات الطيران الصينية في عشر سنوات قوة حديثة قادرة على مواجهة حرب إقليمية ذات التقنية العالية. يجري تدريجيا استبدال الطائرات القديمة السوفياتية المنشأ بأنظمة أسلحة الحديثة. وبناء **الجيل 3** من الأجهزة الصينية مثل **ي – 10، J–11** و **.JH–7** الأجهزة القديمة مثل**7– D** ، **D– 8 و5–Q** وفي نفس الوقت تحديث خطة إلكترونيات الطيران والتسليح.

تم تحديث التسليح من قبل اقتناء صواريخ أرض– جو **S–300** الروسية وصواريخ جو – جو متوسطة المدى **77–R**، أنظمة الأسلحة الموجهة من الأرض.[1]

في ديسمبر 2010، تم الإعلان الرسمي عن تنمية طائرة مقاتلة متعددة المهام من الجيل الخامس، **جيان 20(20–J)** ، لتشكل تتويجا لسلسلة من التطورات التكنولوجية لقدرات جيش التحرير الشعبي في السنوات الأخيرة.[2]

ت. <u>القوات البحرية</u>

يبلغ تعدها 230.000 ألف (بما في ذلك طيرن البحرية و 7.000 من مشاة البحرية) يضاف إلى ذلك نحو 350.00 في الإحتياط. فلقد أدرجت البحرية الصينية منذ سنة 2006 ضمن البحريات الثمانية الأكبر في العالم ضمن **نشرة أساطيل قتالية** فوصلت لأول مرة الى المرتبة الثالثة.

بالنسبة للسفن البحرية لدى الصين مدمرات من صنف **Lanzhou** المزودة بصواريخ جوية مضادة من طراز **9–HQ** و 16 صاروخ مضاد للسفن ودخلت في الخدمة كذلك خلال الفترة الأخيرة وحدتان من طراز **Guangzhou** مزودة بصواريخ مضادة للسفن طراز C803 فضلا عن ذلك تملك الصين أكثر من 100 سفينة برمائية .

دشنت الصين في 2011 **حاملة طائراتها الأولى** التي جسدت طموحات بكين البحرية ويبلغ طولها 300 متر وتستطيع حمل حوالي 50 طائرة لتصبح بذلك خامس دولة آسيوية تمتلك مثل هذا السلاح فهذه الخطوة

[1] Didier Roch, " Grandeur et servitudes de l'Armée populaire de libération ? ", ***Outre-Terre***, n. 15 (2-2006), p p. 115-125

[2] Emmanuel Puig, " L'industrie de défense chinoise : forces et faiblesses du gigantisme ", ***Géoéconomie*** (Printemps 2011), p.51.

تعتبر كبداية لمشروع صيني أكبر مفاده استخدام القوة العسكرية في أعالي البحار لتأمين المصالح السياسية والإقتصادية الصينية فهي تسعى منذ فترة لكون في حوزتها 78 غواصة في عام 2020.[1]

2. مسارات التحديث العسكري في الصين.

تقوم الصين حاليا ببذل جهود لتحديث وتطوير جيشها وتزويده بالمعدات والآليات والأسلحة والتكنولوجيا الحديثة، ما من شأنه أن يرفع حجم الموازنة المالية الصينية المخصصة للدفاع مقابل تخفيض عدد القوات. ويبقى الهدف الرئيسي للاستراتيجية الصينية هو الوصول إلى جيش منظم، مدرب تدريب جيد ومجهز بأحدث القوات العسكرية في 2020.[2]

أ. استحداث العقيدة العسكرية

- **العقيدة التقليدية**

هي تلك التهديدات التي هيمنت على تصورات المسؤولين الصينين منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية. بالرغم من أن كلا من بيئة التهديدات وقدرات جيش التحرير الشعبي على الاستجابة لمختلف التهديدات قد تغيرت بشكل كبير منذ عام 1949، إلا أنه ظلت بعض هذه المهام ثابتة وتشمل:

" الحفاظ على التفوق السياسي للحزب الشيوعي هو الهدف الأهم للجيش. حماية السيادة الوطنية وسلامة الأراضي ومقاومة العدوان وردع أي مطالب انفصالية؛ كذلك حماية الحدود الساحلية، والأمن الإقليمي الجوي من التدخلات والتهديدات سواء من الدول أو من الفواعل ما دون الدولة.

- **العقيدة الحديثة:**

مهام عسكرية جديدة غير المهام الحربية: إن المهام الرئيسية الجديدة لجيش التحرير الشعبي هي تلك التي حصلت على اعتراف رسمي من الرئيس السابق "**هو جينتاو**" تحت عنوان "**المهام التاريخية الجديدة**" وتدعو هذه المهام الجيش الى أداء مهامه داخل وخارج الوطن، وتتمثل في المشاركة في حالات الطوارئ والإغاثة أثناء وقوع الكوارث سواء داخل الصين أو خارجيا وكذلك المشاركة في الأمم المتحدة أي في عمليات حفظ السلام، والدعم الأمني للمصالح الصينية في الخارج مثل حماية ونقل العمال الصينين في البلدان التي تشهد تدهور أمني وحماية السفن البحرية التجارية[3]

[1] معين أحمد محمود، " البحرية الصينية والسعي نحو البحرية الأكبر" ، ***مجلة درع الوطن*** ، ع.481 (فبراير 2012)، ص ص.38-44.
[2] علي حسين بكير، ***مرجع سابق***، ص.37.
[3] Michael S. Chase and others, " China's Incomplete Military Transformation Assessing the Weaknesses of the People's Liberation Army (PLA) ", ***RAND Corporation*** (February 2015), p p.25-27.

- **الحروب المحلية المحدودة وتكنولوجيا المعلومات:** فمن بين أهداف البرنامج الدفاع الصيني تحقيق قوة قادرة على القتال والفوز في حروب محلية محدودة فهي تركز على الصراعات في مدة قصيرة وبكثافة عالية، وتتميز بالخفة وسرعة الحركة، هجمات بعيدة المدى و إجراء عمليات مشتركة في وقت واحد **(حرب خماسية الأبعاد*)** في كل ساحات القتال باستخدام التكنولوجيا العالية والتي لديها القدرة الكبيرة على القتل (التدمير) لاسيما تكنولوجيا المعلومات المتصلة بنظام (**C4ISR****) و حروب الشبكات الإلكترونية (السيبرانية) واستغلال التكنولوجيا لتزويد الجيش بأجهزة عالية الفعالية كالصواريخ البالستية وكروز والصواريخ المضادة للسفن.[1]

- **استراتيجية الدفاع في البحار البعيدة "يوانيانغ":** تشمل هذه الاستراتيجية التركيز على تعزيز قدرة القوات البحرية على تأمين مصالح الصين الإقتصادية في البحار البعيدة، فلقد زارت قطع تابعة للبحرية الصينية ميناء صلالة في عمان وفي ميناء عدن في إطار مكافحة الارهاب والقرصنة البحرية وتأمين الممرات المائية الدولية. [2]

- **استراتيجية الدفاع النشط:** نشر المكتب الإعلامي لمجلس الدولة الصينى (مجلس الوزراء) الكتاب الأبيض التاسع حول الدفاع تحت عنوان: "الإستراتيجية العسكرية الصينية" في محاولة لإبراز التزام الصين بالتنمية السلمية ويعد المفهوم الاستراتيجى للدفاع النشط هو جوهر الفكر الاستراتيجي العسكري الصينى. وقد وضعت قوات الشعب المسلحة الصينية مجموعة كاملة من المفاهيم الاستراتيجية للدفاع النشط، والذى يتلخص فى: التمسك بوحدة الدفاع الاستراتيجى والهجوم العملياتى والتكتيكي. والالتزام بمبادئ الدفاع عن النفس والضربة المضادة **المابعدية** (post–emptive). والتمسك بالموقف القائل بـ "نحن لن نهاجم إلا إذا تعرضنا لهجوم، لكننا سوف نقوم بهجوم مضاد بالتأكيد إذا تعرضنا لهجوم". السعي إلى أخذ زمام المبادرة الاستراتيجية في الصراع العسكري، والتخطيط للصراع العسكري على نحو استباقي في كل الاتجاهات والمجالات، واغتنام الفرص لتسريع البناء العسكري، والإصلاح والتنمية.[3]

- **عقيدة الحروب الثلاث «سان زان»:** إن غياب المعلومات ومنهجية الافصاح الانتقائي للمعلومات تلعب دورا أكبر في التكتيكات الصينية وبحسب مسؤول أميركي سابق مخضرم في الشؤون الصينية قال ماو تسي تونغ: " ان الحرب 70% منها سياسية". المسؤول الأميركي الذي طلب منه الحديث عن هذه

[1] Richard Bitzinger, " La modernisation de l'armée chinoise 1997-2012 ", ***Perspectives chinoises*** (4-2011), p.8.

*عمليات مشتركة في وقت واحد في البر، بحر، جو، فضاء، والحرب الكهرومغناطيسية

** لمزيد من المعلومات حول نظام C4ISR انظر الصفحة 31.

[2] مايكل أوهانلون، " دفاعية لكنها تتوسع... عن العقيدة العسكرية الصينية "، ***مجلة آفاق المستقبل***، ع.8 (ديسمبر 2010)، ص.58.

[3] طارق الشيخ، " الإستراتيجية العسكرية الصينية فى كتاب أبيض جديد..دفاع نشط ومواجهة لحرب الجيل الرابع " في:
http://www.ahram.org.eg/NewsQ/404723.aspx، (20.02.2016).

الخلفية أشار الى مفهوم «سان زان» أو " الحروب الثلاث "النفسية والاعلامية والقانونية. وبحسب شينغ «من المفهوم الصيني فان الحرب السياسية بما فيها الحرب القانونية تعد أحد أشكال المعارك[1]. (بمعنى تنويع آليات الحرب أي عدم استخدام القوة العسكرية والحرب التقليدية فقط بل شن حروب في عدة جبهات أخرى غير عسكرية كالحرب النفسية والاعلامية).

ب. زيادة الانفاق العسكري.

في سنة 2006 ارتفع إنفاق الصين العسكري بنسبة 12% فلأول مرة تجاوزت الإنفاق الياباني وأصبحت أكبر دولة منفقة في المنطقة والرابعة في العالم فحسب رقم **السيبري** أنفقت 49،5 مليار دولار فارتفع الإنفاق من سنة 1997-2006 بنسبة 195% .[2]

أما في2009 يقدر **السيبري** أن إنفاق الصين بلغ 84،9 مليار دولار أي بزيادة نسبتها 10% وكان للصين حصة ضخمة من إجمالي الإنفاق العسكري في شرق آسيا كما أنها المساهمة الكبرى في الزيادة في المنطقة بفعل زيادة سنوية معدلها الوسطي حوالي 13% خلال الأعوام العشرة الأخيرة. فلقد تغيرت مرتبة الصين فأصبحت الصين ثاني بلد منفق في العالم وذلك لأول مرة (تجاوزت فرنسا) .[3]

ارتفع الإنفاق العسكري في 2012 إلى 166 مليار دولار أي بزيادة 7،8 في الفترة ما بين 2011-2012 وبنسبة 2.0% من الناتج المحلي الإجمالي و 9،5 % من نسبة الانفاق العسكري العالمي.[4]

في 2013 أنفقت الصين 188مليار دولار بنسبة 2.0% من الناتج المحلي الاجمالي وبزيادة في الفترة ما بين 2005-2013 بنسبة 170% و11% من الإنفاق العسكري العالمي.[5]

[1] اسحاق ستونفيتش، بكين تنفق مئات المليارات على الدفاع و«المجهول الأخطر»... ماذا تفعل بها؟ الصندوق الأسود للجيش الصيني وعقيدة «سان زان»، ترجمة: الهيثم صالح، ***جريدة النهار***، ع .2108، 19 مارس 2014، ص.24.

[2] معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، **التسلح ونزع السلاح: الكتاب السنوي 2006**، ترجمة: حسن حسن وآخرون (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2006) ص ص 426-429.

[3] معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، **التسلح ونزع السلاح: الكتاب السنوي 2009**، ترجمة: عمر الأيوبي وآخرون (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2009) ص ص 283،284.

[4] elisabeth sköns, sam perlo-freeman and others , trends in world military expenditure 2012, **SIPRI Fact Sheet** (April 2013), p.2.

[5] sam perlo-freeman, carina solmiran, trends in world military expenditure 2013, **SIPRI Fact Sheet** (April 2014), p 2.

حسب إحصائيات **السيبري** لسنة 2014 ارتفع الإنفاق العسكري الى 216 مليار دولار بزيادة 9،7 % وبنسبة 12% من الإنفاق العالمي و2،1 % من الناتج المحلي وزيادة في الفترة بين سنة 2005-2014 ب 167%. [1] (أنظر الشكل رقم 4).

الشكل رقم4 و الجدول رقم 1: حجم الإنفاق العسكري للصين (الدائرة النسبية بالنسبة للإنفاق العسكري العالمي، و الجدول حسب ناتجها المحلي) في سنة 2014.

Rank			Spending,	Change,	Spending as a share of GDP (%)[b]	
2014	2013[a]	Country	2014 ($ b.)	2005–14 (%)	2014	2005
1	1	USA	610	*-0.4*	*3.5*	*3.8*
2	2	China	[216]	*167*	[*2.1*]	[*2.0*]
3	3	Russia	[84.5]	*97*	[*4.5*]	[*3.6*]
4	4	Saudi Arabia	80.8	*112*	*10.4*	*7.7*
5	5	France	62.3	*-3.2*	*2.2*	*2.5*

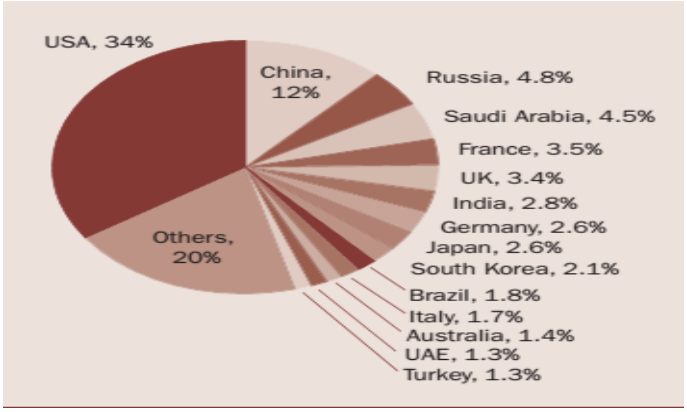

المصدر: aude fleurantand ,and others**, ibid**,p2,3.

ث. تطوير القوة النووية:

يقدر بأن الصين تملك ترسانة نووية تناهز 186 سلاحا نوويا صالحا للإستخدام يمكن حملها أساسا بواسطة صواريخ باليستسة وطائرات، ويوجد في الإحتياط بعض رؤوس حربية إضافية ما يرفع مخزون الاجمالي على 240 رأس حربي لدى الصين إلى أربعة أنواع من الصواريخ الباليستية منشورة. العابرة للقارات صواريخ متحركة مثل **DF-31** و **DF-31A** وصواريخ متمركزة في صوامع من نوع **DF-5A** وصواريخ أصغر حجما من نوع **DF-4** وتنشر نوعا واحد من الصواريخ الباليستية متوسطة المدى **DF-21** ونوع واحد من صواريخ باليستية وسيطة المدى **DF-3A** ويرجح أن يحل الصاروخان **DF-21** و **DF-31** محل الصاروخين **DF-3A** و**DF-4** (إحصائيات 2009).

أكدت التزام الصين بسياسة **عدم البدأ** باستخدام الأسلحة النووية وبالاستراتيجية التي تنص على بناء **قوة ردع صغيرة و فعالة** وعلى **الاستخدام المرن** لوسائل الردع المختلفة[2]

[1]aude fleurantand, sam perlo-freeman and others , trends in world military expenditure 2014, **SIPRI Fact Sheet** (April 2015), p p 2,3.

[2] معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، التسلح ونزع السلاح: الكتاب السنوي 2009، **مرجع سابق**، ص ص.546-550.

الصين توسع تدريجيا ترسانتها النووية كجزء من عملية طويلة المدى في إطار تحديث البرامج تهدف إلى تطوير قوة أكثر قدرة على البقاء. وتقدر الصين أن لديها ترسانة من حوالي 200 سلاح نووي جاهز للتشغيل من الصواريخ الباليستية. في مارس 2011 أصدرت الحكومة الصينية الكتاب الأبيض وأكدت وثائقه على عزمها على الحد من قدراتها النووية إلى المستوى الأدنى المطلوب للأمن القومي[1].

لدى الصين **10-15** صاروخ بالستي من طراز **DF-4** و20 صاروخ من نوع **DF-5A** وحوالي 80 صاروخ بالستي من طراز **DF-21A** و **20** من طراز **DF-31A** أما في غواصات الصواريخ البالستية JL-1 لديها 12 رأس حربي و 36 رأس من نوع JL-2 و بالنسبة للطائرات **Hong-6** فلدى الصين **20** رأس حربي وحوالي **20** رأس موزعة على بعض الطائرات الأخرى فإجمالي الرؤوس الحربية الصينية لسنة 2014 هو **260**.[2] (أنظر الجدولين رقم 2 و 3).

الجدول رقم 2: القوة النووية الصينية في 2014.

Type	NATO Designation	Year Deployed	Range (km)	Warhead x Yield (Kt)	No. of Warheads
Land-based missiles					
DF-3A	CSS-2	1971	3000	1 x 3300	-
DF-4	CSS-3	1980	5500	1 x 3300	~10-15
DF-5A	CSS-4 Mod 2	1981	13000	4000-5000	20
DF-21A	CSS-5 Mod ½	1991	2100	1 x 200-300	~80
DF-31	CSS-10 Mod 1	2006	>7200	(1 x 200-300)	~5-10
DF-31A	CSS-10 Mod 2	2007	11200	(1 x 200-300)	~20
Submarine-launched ballistic missiles					
JL-1	CSS-NX-3	1986	1700	1 x 200-300	(12)
JL-2	CSS-NX-14	-	>7000	(1 x 200-300)	(36)
Aircraft					
Hong-6	B-6	965	3100	1 x bomb	(20)
Others	-	-	-	1 x bomb	(20)
Total					**~250**

المصدر: Gareth Evans, Tanya Ogilvie-White and Ramesh Thakur, ***Nuclear Weapons: The State of Play 2015*** (Canberra : Center for Nuclear Non-Proliferation and Disarmament, 2015), p.23.

[1] Stockholm International Peace Research Institute,***SIPRI Yearbook 2012: Armaments, Disarmament and International Security*** (Oxford :Oxford University Press, 2012), p327.

[2] Gareth Evans, Tanya Ogilvie-White and Ramesh Thakur, ***Nuclear Weapons: The State of Play 2015*** (Canberra : Center for Nuclear Non-Proliferation and Disarmament, 2015), p.23.

الصين لديها خطط جارية لتوسعات كبيرة في قدرتها على توليد الطاقة النووية من **GWE 9** في عام 2009 إلى **GWE 160-120** بحلول عام 2030.[1]

إن **مستقبل برنامج الصين النووي** قائم على احتمالات ثلاثة:

- ✓ يدفع الصين للحفاظ أو إعادة الردع المصغر مع و.م.أ بزيادة عدد صواريخها البرية البالستية وتعزيز فعاليتها في التغلغل في الدفاعات الأمريكية.
- ✓ يتطلب من الصين التركيز على الهند وتبقى ملتزمة للردع المصغر عالميا في حين تتحرك نحو استراتيجيات ردع محدودة أكثر قوة.
- ✓ يتطلب من الصين التوغل لتطوير ونشر قوة كافية تمكنها من توجيه ضربة فعالة لكل الأعداء في كل موقف. وهنا تتمكن الصين من تحقيق ردع محدود بشكل واسع.[2]

الجدول رقم 3: القوة النووية العالمية لسنة 2014

WORLD NUCLEAR FORCES, 2014

Country	Deployed warheads	Other warheads	Total inventory
USA	~2 080	5 180	~7 260
Russia	~1 780	~5 720	~7 500
UK	150	~65	~215
France	~290	~10	~300
China	–	~260	~260
India	–	90–110	90–110
Pakistan	–	100–120	100–120
Israel	–	~80	~80
North Korea	..	..	6–8
Total	**~4 300**	**~11 545**	**~15 850**

All estimates are approximate and are as of January 2015.

المصدر: Stockholm International Peace Research Institute, ***Summary Of SIPRI Yearbook 2015: Armaments, Disarmament and International Security*** (Oxford: Oxford University Press, 2015), p18.

[1] Henry Sokolski, ***Nuclear Power's Global Expansion :Weighing Its Costs and Risks*** (United States: Strategic Studies Institute, 2010) p.545.

[2] سعد حقي توفيق، ***الاستراتيجية النووية بعد انهاء الحرب الباردة*** (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع،2008)، ص.47.

الخريطة رقم 2 : مدى الصواريخ الصينية الباليستية المتوسطة والعابرة للقارات.

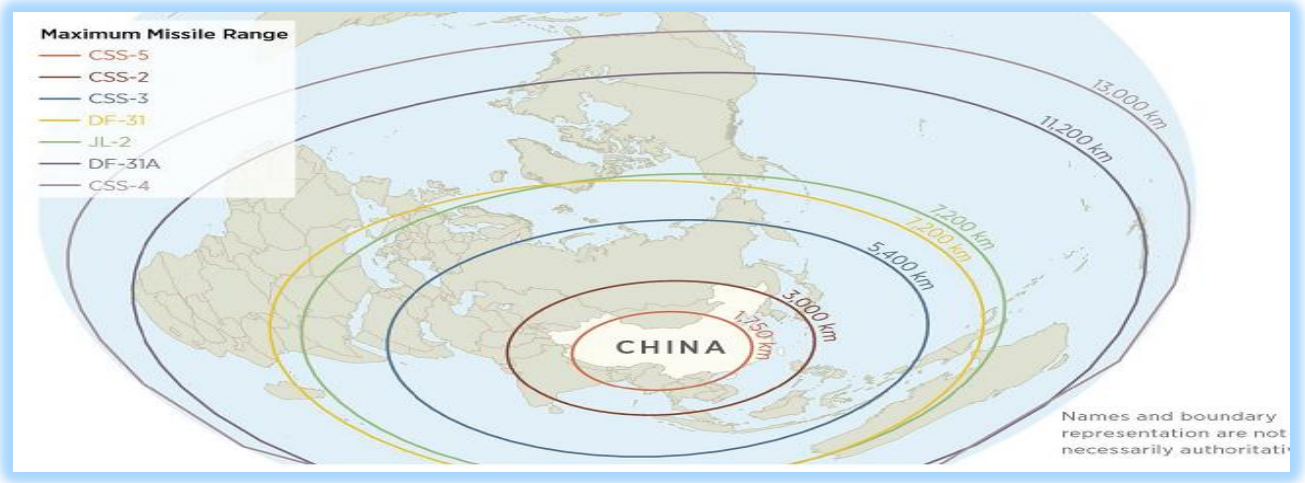

المصدر: U.S.-China Economic and Security Review Commission, ***2015 Report to Congress : Executive Summary and Recommendations*** (November 2015),p.14.

ج. تحديث برامج الفضاء والأسلحة المضادة للأقمار الصناعية.

بعد الإختبار الناجح للأسلحة المضادة للأقمار الصناعية في يناير 2007 يدعو جيش التحرير الصيني إلى اعتبارات مختلفة لدرجة التقدم التكنولوجيا التي توصلت إليها الصين، وعلى النوايا الحقيقية للحكومة الصينية في مجال استغلال موارد الفضاء، ويبدو أن جوهر هذه الاستراتيجية وضعت في كتاب الأبيض الصيني لسنة 2006 والذي ينص على أن أنشطة الفضاء تهدف إلى:

الإستكشاف؛ استخدام الفضاء لأغراض سلمية. تعزيز التقدم الإجتماعي والحضارة البشرية؛ تطوير في خدمة البشرية جمعاء.الإستجابة لمتطلبات واحتياجات الاقتصاد والتنمية العلمية والتكنولوجية؛ الأمن القومي[1].
أصبحت الصين واحدة من أبرز القوى الفضائية في العالم، إذ صنعت العديد من الإنجازات والقدرات التي تعزز أمنها القومي ،الاقتصادي والسياسي.ويشمل برنامج الفضاء الصيني شبكة واسعة من الكيانات التي تقدم دعمها السياسي والعسكري، وصناعات الدفاع، والقطاعات التجارية.

أولا، الاستراتيجيون والمحللون العسكريون في الصين يعترفون أن قوات الفضاء ضرورية لتحديث الجيش الصيني، تعزيز وظائف مثل الاستخبارات والمراقبة، استطلاع، الرصد البيئي، في مجال الاتصالات.

[1] Alain De Neve, Où va la stratégie spatiale militaire chinoise ? , ***Chaire InBev Baillet – Latour Programme « Union européenne – Chine »*** (Mai 2009), p p.19, 20.

ثانيا، من المتوقع أن تسفر عن برامج الفضاء في الصين فوائد اقتصادية وتجارية، فهي تهدف إلى الاستحواذ على 15 في المئة من سوق خدمات الإطلاق العالمي و 10 في المئة من سوق الأقمار الصناعية التجارية العالمية. وأحرزت تقدم في برامج الفضاء على أساس القيادة والسيطرة والإتصالات والكمبيوتر والإستخبارات والمراقبة والإستطلاع نظام **C4ISR**

C4ISR (Computerized Command, Control, Communications)

الصين في ظل تحديث نظام **C4ISR** تحسن قدرة جيش التحرير الشعبى الصينى على القيادة والسيطرة على قواته ورصد الأحداث العالمية وتتبع الأنشطة العسكرية الإقليمية؛ وضرب السفن، والطائرات، و القواعد التي تعمل في أماكن بعيدة. كما تدعم في ميادين آخرى في ظل برنامج **ISR** للإستخبارات والمراقبة والإستطلاع (**iSR= Intelligence surveillance and reconnaissance**) فتصبح أكثر دقة واستجابة ويمكن أن يصل مداها من شرق المحيط الهادئ و الهندي إلى سلسلة الجزر الثانية .

الصين لديها الآن ما يقرب من 142 قمرا صناعيا عاملا في المدار، 95 منها يمتلكها ويشغلها الجيش ومنظمات الصناعات الدفاعية.

نظام الأقمار الصناعية الإقليمي**Beidou** بدأ العمل في سنة 2012 ويتوقع أن يصبح ذات تغطية عالمية بحلول 2020. عند الإنتهاء منه يتيح لجميع الأسلحة الحديثة الصينية أن تصبح مستقلة على نظام تحديد المواقع الأمريكي**GPS** .[1]

تلتزم الصين، في الكتاب الأبيض لعام 2010، في سياسة تشجع على الابتكار. ومن أولويات الإدارة الصينية هي تكنولوجيات الفضاء وأنظمة الصواريخ، وتطوير القوات البحرية السطحية (بما في ذلك أول حاملة الطائرات) وحروب الشبكات.

وقد قطعت خطوات كبيرة حيث تحولت المهارات المدنية لتطبيقات عسكرية محتملة. كما كان الحال بالنسبة للأقمار الصناعية ذات الاستخدام المزدوج و الذي يسعى الى التنافس مع نظام تحديد المواقع الأمريكي **GPS** و**GLONASS** الروسي، أطلقت الصين نظام عالمي لتحديد المواقع – **نظام الملاحة بالأقمار الصناعية Beidou** . المستخدمة لأغراض مدنية وعسكرية، فإن هذه المجموعة المكونة من 35 قمرا صناعيا تسمح اللصين تحسين دقة نظام التوجيه ومواصلة تطوير قدرات حروب الشبكات. [2]

[1] "P. U.S.-China Economic and Security Review Commission", ***2015 Report to Congress : Executive Summary and Recommendations*** (November 2015), p p 11-16.

[2] Bérangère Rouppert, La hausse des dépenses militaires des BRICS : Menace pour la sécurité ou aubaine pour l'industrie européenne de l'armement ? ***Note d'Analyse du GRIP***, (juin 2012), p p.8, 9.

المبحث الرابع: النسق العقيدي الصيني واستراتيجيات الاستقطاب الثقافي.

تتشكل البنية الثقافية الصينية من ثلاثة محاور أساسية وهي: **الثقافة الكونفوشيوسية، الثقافة الماركسية، الثقافة الليبرالية المعاصرة.** وتعرف المرحلة الحالية من مراحل الثقافة الصينية نوعا من محاولة تسخير جوانب مختلفة من هذه المحاور الثلاثة لتكوين ثقافة صينية متميزة (**الاشتراكية ذات الخصائص الصينية)** إن العلاقة بين بين **الثقافة والتحديث** في المجتمع الصيني تستدعي التوقف أمام التطور التاريخي للصين، والذي يساعدنا على رصد عمق الشخصية التاريخية للمجتمع ويحدد لنا الدور الذي يؤديه كل جانب من جانب التراث التاريخي في تشكيل الهوية الثقافية المعاصرة ترويجها إلى الخارج لتتحول إلى قوة ناعمة .

المطلب الأول: أصول الثقافة السياسية في الصين.

يمكن تتبع تطور الفكر السياسي الصين من خلال تناول أفكار كونفوشيوس وصولا إلى الأفكار القومية المعاصرة .

المرحلة الأولى: مرحلة الثقافة السياسية التقليدية.

شهدت هذه الفترة بداية التشكل التاريخي للمجتمع الصيني استنادا إلى **نظام أسري صارم** (سيطرة أسرة تشو) وتركز معظم اتباعهم حول النهر الأصفر. وهذه الفترة أسست من ناحية ثانية **القاعدة الفلسفية للمجتمع بتعاليم كونفوشيوس** [1]

- **العقيد الكونفوشيوسية.**

ليست الكونفوشيوسية مجرد معتقد فلسفي أو سلوكي قيمي، بل هي المكون الأهم في المجتمع الصيني فكانت أفكاره هي التراث الفكري والأخلاقي والقيمي والسياسي للشعب الصيني.

شهد القرن الثاني قبل الميلاد إعلان الهيئة الحاكمة الكونفوشيوسية العقيدة الرسمية للبلاد أصبحت أفكاره تمثل التأثير على حياة المجتمع الصيني وأفكاره .[2]

اعتبر السياسة جزء من الأخلاق وأهم نظرية سياسية نادى بها كونفوشيوس هي **نظرية سيادة الشعب** فهي تعني شعب مصدر الحقيقي للسيادة في الدول، وأن الإمبراطور يحكم برضاء الشعب، فمسؤولية السيادة التي يمارسها الحاكم تكمن في رضاء الشعب. نادى كونفوشيوس **بمبدأ العدل** كركيزة لتصرفات الحكومة

[1] وليد عبد الحي، ***مرجع سابق،*** ص. 13-16.
[2] عامر حسان فياض، علي عباس مراد، ***مدخل إلى الفكر السياسي القديم والوسيط*** (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 2004)، ص ص.145-149.

وعلى الحكومة أن تكفل للشعب سبل معيشة كريمة وأن تحمي الشعب من الأخطار التي قد تهدده من الخارج والمحافظة على الأمن في الداخل، أباح الثورة ضد الحاكم إذا انحرف في تصرفاته عن إرادة الشعب. دعى إلى **جمهورية عالمية واحدة** تشرف عليها حكومة تضم مواهب خاصه من أهل العلم والمعرفة [1]

تقوم **السياسة الخارجية الصينية** على أساس عدد من المبادئ الكونفوشيوسية. حيث أسهم اعتزاز الصينين بهويتهم، معززين تلك الفكرة بالعامل السكاني الكبير الذي تملكه الصين، في إبراز تمايز الشخصية الصينية. تحث العقيدة الكونفوشيوسية على التآخي والسلام وفعل الخير الأمر الذي يفسر سيادة طابع التعامل بالقوة الناعمة بدلا من الصلبة في سياسة الصين الخارجية عموما. كما تعتمد في سياستها الخارجية على المبادئ الخمسة للتعايش السلمي، التي أقرها الحزب الشيوعي الصيني منذ نشأة جمهورية الصين الشعبية عام 1949 والتي تتقاطع تقاطعا تاما مع تلك المبادئ الكونفوشيوسية [2]

غياب وحدة النظام في عصره نتيجة منطقية لتردي الأوضاع الاجتماعية وانقسام الدولة واحدة على مقاطعات يهيمن عليها الأمير فيكون خضوعه للسلطة المركزية شكلي مما يؤدي الى ضعف الدولة فيهيمن وزراء على شؤونها عامة فكونفوشيوس يدعو إلى أن يلزم كل إنسان موقعه الذي هو أهل له، المواطن المنير هو ركن الدولة وأساسها الراسخ وهو يمهد ظهور قيادة مرغوبة من الشعب قيادة تقوم على القبول والترغيب لا الإرغام والترهيب، فإدارة الحكم يجب أن يتولاها أكفاء أفراد الشعب فالتعليم يجعل الناس صالحين لتولي مسؤولية الحكم. [3]

المرحلة الثانية: مرحلة سان يتسن.

وتبدأ هذه المرحلة بالدور الذي مارسه سن ياتسن بتوحيد جميع الأحزاب الصينية تحت اسم حزب الكومونتاج (حزب الشعب الوطني) وعين رئيس مؤقت للدولة خلال الفترة 1911-1912 بعد انهيار حكم أشرة ما نشو.[4]

فكانت ثورة 1919 بقيادته قد مثلت طفرة نوعية في التاريخ الحديث للصين. بنجاحها في إرساء نظام جمهوري على أنقاض النظام الإقطاعي المنهار[5]

إن أفكار **سن ياتسن** جديرة بالإهتمام لأنه يعتبر قائدا بارزا في حركة الثورة القديمة في الصين فقام بنقل **نظريتي التطور والحق الطبيعي** من الغرب واعتبرها من أسلحته النظرية ودمجها مع متطلبات الثورة.

[1] محمد كامل ليلة، ***النظم السياسية الدولة والحكومة*** (لبنان: دار النهضة العربية، 1969)، ص ص.328،329.
[2] سنية الحسيني، " سياسة الصين اتجاه الأزمة السورية هل تعكس تحولات استراتيجية جديدة في المنطقة"، **مجلة *المستقبل العربي***، ع.440 (أكتوبر 2015)، ص 42.
[3] عامر حسان فياض، ***مرجع سابق***، ص ص.145-149.
[4] وليد عبد الحي، ***مرجع سابق***، ص.17.
[5]عبد المجيد السخيري، " الصين : العالم الجديد من المثال الى الواقع "، ***مجلة المستقبل العربي***، ع. 421 (مارس 2014)، ص.241.

نشر سن ياتسن في العدد الإفتتاحي ل **جورنال الشعب** بصورة رسمية نظريته الخاصة **بمبادئ الشعب الثلاثة**[1] وهي:

مبدئ القومية: لدفع خطر التقسيم باسم الفدرالية والمذاهب

مبدأ السيادة الشعبية: لإلغاء المعاهدات الأجنبية الجائرة وتخويل الأمة أن تختار موظفيها وتعزلهم.

المعيشة الميسرة للجميع: اعتبر غاية المذاهب (الاشتراكية، الشيوعية، الديمقراطية) تدبير معيشة الرعية واتباع وسائل مستحدثة لتسييرها كلما قصرت وسائلها الأولى.

لم يقتصر جهده على إسقاط الأسرة المالكة أو تغيير أداة الحكم أو إعلان الجمهورية، فما كان شيئ من ذلك في نظره إلا وسيلة إلى الغاية العظمى وهي تجديد الصين

طرح فكرة **مبادئ الدستور الخماسي** وهي وضع الحدود لسلطان التشريع وسلطان القضاء، وسلطان الإدارة، وسلطان الإختبار وسلطان الرقابة والإشراف.[2]

<u>المرحلة الثالثة: المرحلة الماوية الماركسية</u>.

دفعت انتفاضة 1919 بالصينين إلى إعادة النظر في الثقافة التقليدية والتي اعتبرت بأنها سبب في تخلف الصين فنجخ التيار الماركسي–اللينيني الذي تزعمه ماوتسي تونغ بتصبيين الماركسية عبر تعبئة الفلاحين وتثقيفهم ثقافة عصرية، واعتمد على طلاب المدارس والجامعات الذين عرفوا باسم الحرس الأحمر، فماوتسي تونغ يعد قائدا ملهما للصينين بالرغم من تدميره للاقتصاد الوطني عبر سياسات الثورة الثقافية (واستراتيجية القفزة إلى الأمام) الى أنه صنع من الصين دولة معتمدة على ذاتها وتملك القدرة على الإستقلال إنمائيا. فهو ينظر للشيوعية الصينية التي لم تكن مأخوذة بتعاليم الشيوعية السوفياتية فكان يبني من أجل صين شيوعية غير تابعة (بخصائص صينية).[3]

في هذه المرحلة طرحت النظرية الماركسية بديلا ثقافيا متكاملا، وراح ماو تسي تونغ يقدم اجتهادات نظرية تشكل معظمها استمرار للهجوم الذي بدأ في 1919 وتكثف الهجوم خلال الثورة الثقافية في الستينات ، وشكلت نوعا من التسلسل إلى المنظومة الثقافية الصينية فكانت محاولة جادة لتفكيك المنظومة التقليدية وبناء بديل لها فجعلت الكونفوشيوسية أحد أهدافها[4]

[1] خه جاو وو و آخرون، ***تاريخ تطور الفكر الصيني***، ترجمة:عبد العزيز حمدى عبد العزيز(القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004)، ص. 751.
[2] عباس محمود العقاد، ***سن ياتسن أبو الصين*** (مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، 2012)، ص ص. 65-172.
[3] ناصر يوسف، " مسارات التحديث في الصين: الشباب الكونفوشيوسي المسؤول والقيادة التقليدية والتنمية المفتوحة "، ***مجلة إضافات***، ع.22 (ربيع 2013)، ص ص.94-104.
[4] وليد عبد الحي، ***مرجع سابق***،ص.18.

المرحلة الرابعة: مرحلة الكونفوشيوسيون الجدد وإعادة بعث الثقافة القومية.

أيقضت الثقافة الماوية حفيظة الكونفوشيوسيون وأثاروا بدورهم مشروع الكونفوشيوسية الجديدة فغالبيتهم من الشباب المثقفين فقدمت **طرح العودة الى الأصل وبدء الجديد** ، إعادة بناء القاعدة الثقافية ،إعادة تنظيم الأفكار للاستجابة للتحديث الذي يتطلب تحسس الحاضر والمستقبل بحدس تاريخها وأسلوب حياتها. فهي ترى بأن **التزاوج بين التراث والحداثة** مسؤولية اجتماعية وليست ثقافية فحسب.

فالكونفوشيوسيون الجدد يرون بأن الكونفوشيوسية التقليدية لا تملك بمفردها الحل لمشاكل المجتمع الصيني.

طرح الكونفوشيوسيون الجدد **فكرة التنمية المفتوحة** فهي التنمية القائدة التي ينفتح عليها الآخرون، وليس فقط التنمية التي تنفتح على غيرها ولكنها تواجهه **بثقافة مغلقة** فهي تسند على ثلاثة ركائز:

التعاليم الكونفوشيوسية على مستوى المجتمع

المبادئ الشيوعية على مستوى السياسة

القيم لليبرالية على مستوى الاقتصاد

فالكونفوشيوسيون الجدد قبلوا اللبرالية واكتفوا بالثقافة، فهم يؤمنون أن **الاقتصاد يتعولم** لأنه عبارة عن أشياء متحركة تباع وتشترى، لكن **الثقافة لا تتعولم** لأنها أفكار بنت بيئتها غير قابلة للتطبيق في بيئة أخرى الا إذا كان انسانها ناجحا اقتصاديا فكلما انتقل الانسان الناجح انمائيا فرض ثقافته وأسلوبه في الحياة على البيئة التي يقوم بتنميتها. [1]

المطلب الثاني: مصادر القوة الناعمة الصينية.

1. استراتيجيات الإستقطاب الثقافي.

أدت فترة ما بعد ماو إلى مزيد من الإصلاح والإنفتاح نظرا لتزايد الإهتمام الدولي بالثقافة الصينية، مما خلق حوافز للقادة الصينيين لتوسيع النفوذ الثقافي فعلى حد تعبير الرئيس الصيني السابق هو جينتاو:

" الثقافة الصينية ليست ملكا للصينيين فقط ولكن أيضا للعالم كله ... ونحن على استعداد لتعزيز المبادلات الثقافية مع بقية دول العالم في الترويج المشترك والازدهار الثقافي "

[1] ناصر يوسف، ***مرجع سابق***، ص ص.94-104.

فدعمت المهرجانات الثقافية الصينية في العديد من البلدان، مثل فرنسا والولايات المتحدة. وفي أكتوبر 2005، أنفقت الحكومة 2 مليون دولار على مهرجان الصين لمدة شهر في **مركز كينيدي في واشنطن**

وأسست شبكة جديدة من معاهد **كونفوشيوس** لديها **أجندة سياسية:** لتقديم صورة ألطف عن الصين إلى العالم الخارجي. علاوة على ذلك هذه المعاهد تخدم أيضا الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية للصين وهو تهميش نفوذ تايوان الدولي.

حسب وزارة التعليم الصينية أكثر من ثلاثة أرباع الطلاب الأجانب قدموا إلى الصين لدراسة التخصصات الأكاديمية ذات الاهتمام الثقافي العام (اللغة الصينية، والفنون، والتاريخ، الفلسفة والطب الصيني التقليدي)

فنظرا لأهمية اللغة في زيادة **الجاذبية الثقافية،** لجأت الصين لترويج دراسة اللغة الصينية في جميع أنحاء العالم. مع ميزانية سنوية تبلغ 200 مليون دولار، وقد أطلق المكتب الوطني الصيني لتعليم اللغة الصينية كلغة أجنبية شبكة لترويج تعلم اللغة الصينية، تهدف إلى الوصول إلى أربعة أضعاف عدد الأجانب الذين يدرسون الصينية.

وتم إنشاء **اختبار الكفاءة الصينية Chinese Proficiency Test (HSK)** والمعروف باسم "**TOEFL**" الصين، والذي شهد زيادة سنوية في الممتحنين بحوالي 40-50٪، أي ما يعادل النمو اختبار التوفل للولايات المتحدة في سنواتها العشر الأولى.

وقد شهد عدد الطلاب الأجانب المسجلين أيضا في الجامعات الصينية نموا كبيرا، ففي غضون عشر سنوات الأخيرة بلغ المستوى الإجمالي للالتحاق الطلاب الدوليين بالصين (باستثناء من هونغ كونغ وتايوان وماكاو) زيادة بمعدل ثلاثة أضعاف، ويمثل الطلاب الآسيويين المسجلين أكثر من 75٪.[1]

فحسب بيانات وزارة التعليم الصينية تظهر أن عدد الطلاب الأجانب الذين يدرسون في الصين لمدة عام كامل لأول مرة تجاوزت 290 ألف في 2011، مع زيادة بأكثر من 27521 طالبا حسب عدد سنة 2010، أي بمعدل نمو بلغ 10.38٪ .

في أكتوبر 2010، أنشأت الصين 322 معهد كونفوشيوس و369 قسم في 96 بلدا ومنطقة في جميع أنحاء العالم. بالإضافة إلى ذلك عقدت بنجاح الألعاب الأولمبية والسنوات الثقافية مع فرنسا وروسيا وإيطاليا كلها تظهر أن الصين قد ركزت بالفعل على بناء **القوة الناعمة الثقافية. (أنظر الجدول رقم 4).**

[1] Bates Gill , Yanzhong Huang,“ Sources and limits of Chinese ‘soft power’ ”, ***Survival***, vol. 48, no. 2 (Summer 2006) , p p. 18,19.

الجدول رقم 4: أقسام ومعاهد الكونفوشيوسية في العالم.

	Confucius Institutes	Confucius Classrooms
Europe	149	153
The Americas	144	384
Asia	93	50
Africa	37	10
Oceania	17	49

المصدر: R.S. Zaharna, Jennifer Hubbert, Falk Hartig , Confucius Institutes and the Globalization of China's Soft Power, ***CPD Perspectives on Public Diplomacy***, Paper 3 (September 2014),p.60.

قال المتحدث باسم وزارة الخارجية تشين قانغ :

" **في الصين الأقوال والأفعال تكون بشكل عادل، لا نسعى إلى ممارسة الهيمنة، ندعو إلى التنمية السلمية وإلى التعاون المربح للجانبين في العالم، في رأيي، هي أقوى قوة ناعمة للصين**".[1]

بدأت الصين تهيمن على وسائل الإعلام في آسيا والمحيط الهادئ باللغة الصينية، أصبحت تقدم أخبار على الأنترنت باللغة الإنجليزية لأي شخص مهتم في البحث عن الأخبار والآراء حول القضايا الصينية. وتعتزم الصين أيضا على ترقية كبيرة للبث باللغة الإنجليزية.[2]

اليوم **سياسة الدولة الصينية استباقية** للغاية فهذه السياسة البراغماتية والمركزة، تعتمد على المؤسسات المحلية مثل الجامعات والمدارس والخدمات وقد فتحت الصين أيضا بعض المراكز الثقافية، وتنظم العديد من الفعاليات في الخارج وقامت بتطوير **الشبكة الإعلامية في الخارج** ، عبر راديو الصين الدولية (يقدم حصص ب 43 لغة) وتلفزيون الصين المركزي **(CCTV)** التي لديها 9 قنوات باللغة الإنجليزية وغيرها باللغة العربية، الفرنسية والإسبانية. [3]

[1] Chen, Zhimin , Chang, Lulu," The Power Strategy of Chinese Foreign Policy: Bringing Theoretical and Comparative Studies Together ", ***NFG Working Paper Series***, No. 03 (February 2013), p p 20,21.
[2] Alan Hunter, Soft Power: China on the Global Stage. ***Chinese Journal of International Politics***, vol. 2,no.3 (Summer 2009),p.384.
[3] Anne Gazeau-Secret, Pour un « soft power » à la française : du rayonnement culturel à la diplomatie d'influence, ***L'ENA Hors les murs***, n. 399 (mars 2010), p.10.

2. الدبلوماسية التجارية

أ. الاستثمارات:

في إفريقيا وعلى صعيد العلاقات التجارية، استخدمت الصين موقعها كثالث أكبر دولة تجارية في العالم عام 2008 للممارسة **الدبلوماسية التجارية** مع إفريقيا، الأمر الذي رفع من الرصيد التجاري مع هذه القارة من 5 مليارات دولار عام 1990 إلى أكثر من 100 مليار في 2008 لتشكل 5% من حجم التجارة الصينية مع العالم.[1]

الشكل رقم 5: الاستثمارات الصينية في افريقيا سنة 2009.

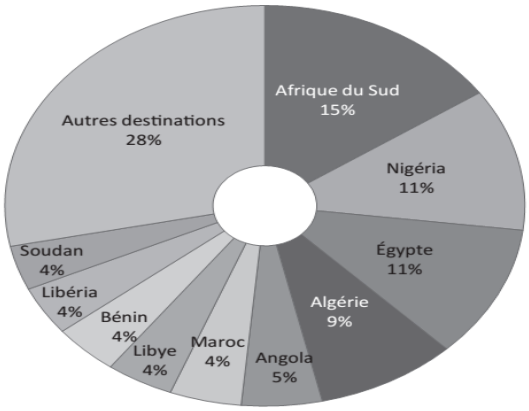

المصدر: Lin Yue, « Observations sur le commerce sino-africain des marchandises », **Outre-Terre** , n° 30 (avril 2011), p.41.

تطور الدور الاقتصادي للصين في الشرق الأوسط من ناحية الإتفاقات الثنائية والمبادلات التجارية وتمثل السعودية أكبر شريك تجاري بحجم 73 مليار دولار في 2012 بارتفاع 13.9 بالمئة على أساس سنوي. وتعد الإمارات الشريك الثاني للصين في المنطقة حيث تضاعفت التجارة الغير نفطية معها في السنوات العشر الماضية لستة أضعاف. وبلغ حجم التجارة بما فيها النفطية 40 مليار دولار في 2012.

كما بلغ حجم التجارة بين الصين وبلدان مجلس التعاون الخليجي 100 مليار دولار في 2012 بزيادة 9.10 بالمئة على أساس سنوي محتلا نحو 70 بالمئة من إجمالي حجم التجارة مع البلدان العربية.[2]

أصبحت الصين تعتمد بشكل متزايد على نفط الشرق الأوسط فاستحوذت المنطقة على 43 % من إجمالي واردات الصين من النفط الأجنبي ومنه بدأت الصين بتنفيذ استراتيجية" **طريق الحرير الجديد**".

[1] محمد جمال عرفة، " الصين والتغير الناعم في إفريقيا .. العولمة البديلة "، ***مجلة قراءات إفريقية***، ع.9 (سبتمبر2011)، ص.72.

[2] علاء عبد الحفيظ محمد، " السياسة الصينية اتجاه الصراع العربي الاسرائيلي: الثوابت و المتغيرات"، ***مجلة المستقبل العربي***، ع.418 (ديسمبر 2013)، ص ص.10،11.

ب. استراتيجية طريق الحرير الجديد الحزام الواحد.

هي عبارة عن خطة متوسطة إلى طويلة الأمد لبناء **بنية تحتية للنقل عبر أوراسيا والشرق الأوسط وأوروبا** فلقد تعهدت الصين بإنفاق **مليار دولار** لتمويل بناء البنية التحتية في نقاط تفتيش رئيسية على طول الطرق التجارية على طريق الحرير القديم بما في ذلك الموجودة في شبه الجزيرة العربية، وفيما يتم إنشاء حزام طريق الحرير الجديد الإقتصادي، من الممكن أن تمتد العلاقات التجارية وتطوير الخدمات لتشمل قطاعات أخرى. ففي سنة 2014 كانت 77 من أصل 118 اتفاقية تجارة حرة أبرمتها الصين مع الدول الواقعة على **طريق واحد، حزام واحد.** وفي 2014 أطلق الرئيس الصيني " شي جينبينغ خطة" **" التعاون الاستراتيجي الصيني العربي 1+2+3** " فدفع بالمزيد من التعاون ليشتمل عملية النقل التكنولوجية والطاقة النووية. [1]

خريطة رقم 3: طريق الحرير الجديد.

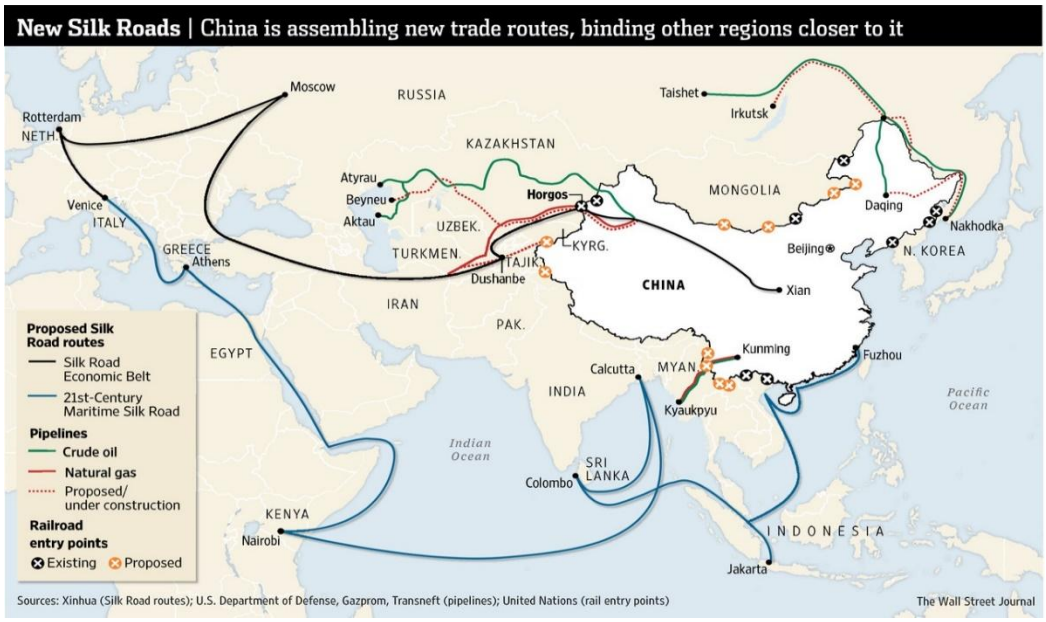

المصدر: ***http://www.blog.rielcano.org/en/the-new-silk-road-grand-geopolitical-engineering*** (12-02-16).

3. المساعدات الغير مشروطة.

مع نهاية الحرب الباردة دشنت الصين عهدا جديدا في ملف علاقاتها مع إفريقيا، انتقلت من الدعم القوي للاتجاهات الإيديولوجية إلى منهج براغماتي يعطي الأولوية للتجارة والإستثمارات. [2]

[1] تشاولينغ فنغ، " قبول الإعتماد المتبادل: ديناميكيات الصين والشرق الأوسط حان وقت الإصلاح"، ***مركز بروكينجز الدوحة*** (أفريل 2015)، ص.2.

[2] جميلة علاق ، " استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، ***مجلة العلوم الاجتماعية***، ع .19 (د ديسمبر 2014)، ص ص. 342،343.

ومنه نجد أن الصين انطلقت في سياستها اتجاه القارة لتعميق نفوذها السياسي من خلال الدعم الاقتصادي كجزء من الرؤية الصينية للتأثير على الأوضاع السياسية لهذه القارة وكسب دعم هذه الدول في رفع المكانة الدولية للصين.[1]

تعززت العلاقات الصينية الإفريقية بصورة أعمق بتشكيل وتأسيس منتدى التعاون الصيني–الإفريقي في 2002 بهدف تعزيز التعاون الإقتصادي والتجاري، وتتضمن مضاعفة حجم المساعدات ومنح قروض تفضيلية قيميتها 2 مليار دولار، فضلا على إقامة صندوق تنمية صيني–إفريقي قيمته 5 مليار دولار لتشجيع الشركات الصينية على الإستثمار في إفريقيا، وقامت بإنهاء التعريفات الجمركية لصادرات الدول الإفريقية الأقل نمو إلى الصين، وأسقطت بعض الديون على الدول الفقيرة المثقلة بالديون والتي لديها علاقات دبلوماسية مع الصين [2]

في يونيو 2004، زار الرئيس الصيني "**هو جينتاو**" طشقند للمشاركة في قمة منظمة شانغهاي للتعاون، وأعلنت منح وقروض طويلة الأجل تصل إلى 350 مليون دولار للتنمية الاقتصادية في أوزبكستان. أعلنت الصين أنها مولت 127 مشروعا وقدمت 900 مليون دولار منذ إطلاق مبادرة قرض منظمة شانغهاي للتعاون في عام 2004 وقد ركزت العديد من القروض على رفع مستوى شبكات النقل والإتصالات في آسيا الوسطى، بما في ذلك تلك التي تربط المنطقة مع الصين، وذلك لتسهيل التجارة والتنمية الاقتصادية.[3]

قدمت الصين مساعدات إعادة الإعمار إلى غرينادا في أعقاب إعصار إيفان في عام 2004. وفي 2007 قدمت الصين الدعم لبيرو في أعقاب الزلزال الذي تعرضت له وأعلنت الصين في يوليو 2007 شطب أكثر من **15 مليون $** في الديون المستحقة على جمهورية غيانا التعاونية، واحدة من أفقر البلدان في نصف الكرة الغربي. وفي سبتمبر 2007، أعلنت الصين أنها ستقدم حوالي 530 مليون دولار كقروض على مدى ثلاث سنوات للشركات الصينية للاستثمار في منطقة بحر الكاريبي.[4]

[1] سليم كاطع علي، " الوجود الأمريكي في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة والتحدي الصيني المستقبلي"، ***مجلة العلوم القانونية والسياسية***، م3. ع. 2 (2014)، ص ص. 234-236.

[2] منى حسين عبيد، " السياسة الصينية اتجاه دول شرق افريقيا: السودان أنموذجا "، ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، ع.29 (شتاء 2011)، ص ص .71-73.

[3] Jim Nichol, "Comparing Global Influence: China's and U.S.Diplomacy, Foreign Aid, Trade, and Investment in the Developing World", **Congressional Research Service** (August 2008), p p.111-113.

[4] Mark P. Sullivan**,** "Comparing Global Influence: China's and U.S.Diplomacy, Foreign Aid, Trade, and Investment in the developing World" **Congressional Research Service** (August 2008), p.163.

4. الرياضة: تنظيم المحافل الرياضية الدولية.

الرياضة هي أداة شعبية لكسب القوة الناعمة، لأنه لا يوجد شيئا آخر يجذب الجماهير بقدر الرياضة ويمكن أيضا أن يؤثر على القادة والنخب السياسية، كما يؤكد **جوزيف ناي** في مفهومه للقوة الناعمة بأنه:

" **يمكن تنظيم الأحداث الرياضية الضخمة والاستثمار في النجاحات الرياضية فهي وسيلة لنيل الإعتراف العالمي ولتحقيق أهداف جيوبوليتيكية.** "

تقدم الرياضة ساحة للبلدان لتتنافس مع بعضها البعض في " **سباق التسلح الرياضي العالمي**" لاكتساب الهيبة الدولية بالوسائل الغير العسكرية والإقتصادية. على سبيل المثال، عدد الميداليات الأولمبية يعتبر كمؤشر للقوة الناعمة باسم " **المتغير الذي يعكس الصورة العالمية للبلد** " [1]

أ. الألعاب الأولمبية 2008.

افتتحت بكين دورة الألعاب الأولمبية التاسعة والعشرين الأكثر إثارة للجدل، والأكثر تسييسًا، فلقد تبنت شعار **عام واحد حلم واحد**، وأقيم حفل الإفتتاح في **عش الطائر** وهو ملعب حديث يرمز إلى الصين **القوة الصاعدة** التي تثير الإعجاب وقلقا في جميع أنحا العالم. فحقق النظام الصيني بذلك انتصارا سياسيا وإنجازا لمكانته بعدما دعا مرار إلى عدم تسيس الألعاب الرياضية.

فلقد قال الرئيس الألماني هورست كولر" **إن دورة الألعاب الأولمبية ستساهم في تحقيق المزيد من الإنفتاح في الصين**".

10640 هو عدد الرياضيين والرياضيات المشاركين في الألعاب، وأكثر من 4 مليارات متفرج بزيادة 100 مليون متفرج مقارنة بألعاب أثينا، أكثر من 22.000 صحفي الذين يقومون بتغطية الألعاب وتم نشر الآلاف من الشرطة والجنود لتحقيق الأمن. [2]

حفاظا على التراث، تم استثمار 600 مليون يوان لإصلاح المواقع الثقافية والآثار، وفي البنية التحتية والنقل تم زيادة قدرة النقل بنسبة 4.5 مليون نسمة وبناء خطوط مترو وسككك حديدية جديدة ومطار بكين ارتفعت قدرته على استيعاب المسافرين إلى 24 مليون مسافر وقامت 550 مدرسة صينية بشراكة مع مدارس في دول أجنبية لتبادل الثقافة الرياضية والتبادل العلمي.[3]

[1] Danyel Reiche," Investing in sporting success as a domestic and foreign policy tool: the case of Qatar", ***International Journal of Sport Policy and Politics*** Vol. 7, no. 4 (December 2015) p p. 490-500.

[2] " الصين تفتتح أكثر الألعاب الأولمبية تسييسا وإثارة للجدل منذ عقود "، ***جريدة الأنباء***، ع.11662، 8 أوت 2008، ص.29.

[3] The International Olympic Committee**,** ***FACTSHEET LEGACIES OF THE GAMES***, 3 December 2013,p.3.

نجاح دورة الألعاب الاولمبية في بكين ساعدت على **زيادة القوة الناعمة للصين** في جميع أنحاء العالم مع مراعات الفوائد المرتبطة بالألعاب، بهذا النجاح عرضت قدرات الصين القوية، وأدت إلى تعزيز التفاهم المتبادل بين المواطنين الصينيين والأجانب، فلقد بدى واضحا في كلمات **تشنغ يونغ نيان**، مدير" معهد شرق آسيا الوطني لجامعة سنغافورة: "

" **بعد دورة الألعاب الأولمبية، سيتم إيلاء المزيد من الإهتمام للتغيرات في الصين ... لأن الصين أصبحت قوة في عيون الغرب، فإنهم الآن يراقبون تطور هذا البلد الهام**"[1]

أعلنت اللجنة الأولمبية الدولية فوز الصين بحق استضافة دورة الألعاب الأولمبية الشتوية لعام 2022، وبفوزها ستكون أول مدينة في العالم تحتضن الألعاب الأولمبية الصيفية والشتوية.[2]

ب. كرة القدم:

إن بطولة كأس العالم لكرة القدم تمنح فرصة ثمينة لنيل الإعتراف ، فلقد قال هنري كيسنجر:

" **إن الأشياء الثلاثة التي تحتاج إليها الدولة لكي تنال الاعتراف هي: العملة، الجيش، وفريق كرة القدم** ".[3]

تتوق الصين إلى فرض إسمها بالكامل ضمن عمالقة الرياضة العالمية، من خلال سعيها إلى تحقيق أحلامها في أن تصبح أكبر قوة رياضية في العالم، عبر طرح استراتيجيات واضحة تخول لها غزو الأسواق الخارجية الكبرى والاستحواذ على أكبر عدد ممكن من كبار الأندية الأوروبية. كثيرا ما يردد الرئيس الصيني **شي جينبينغ** بأن لديه ثلاثة أحلام كبرى في عالم كرة القدم يسعى إلى تحقيقها وهي: " **التأهل للمونديال، وتنظيم كأس العالم والفوز بها**".

حيث يقول يان كيانغ" **بناء على حجم ومعيار وقوة السوق، فإن الصين تعد أكبر سوق كروي في العالم**"، حيث يقدر أن الصناعة الرياضية تحرك حاليا 22 مليار دولار، وهو الرقم الذي وفقا لخطط الحكومة ربما يصل في غضون 10 سنوات إلى 700 مليار. وإذا تحققت هذه التوقعات فإن الصين ستصبح أكبر سوق رياضي في العالم، وستشكل كرة القدم نسبة 40 بالمئة من هذا المبلغ.[4] فقد أطلق الرئيس شي طلقة البداية عندما أعلن نيته تحويل الصين إلى عالم كرة قديم عظيم وأزاح الستار عن خطة من 50 بندا من شأنها أن

[1] Purushothaman Uma, " Shifting Perceptions of Power: Soft Power and India's Foreign Policy ", ***Journal of Peace Studies***, Vol. 17, no. 2,3 (April-September2010) p p.2,3.

[2] "بكين تفوز بحق استضافة دورة الألعاب الأولمبية الشتوية لعام 2022"، ***جريدة القدس العربي***، ع.8182، 1 أوت 2015، ص.18.

[3] جيمس مونتاغيو، " كرة القدم ... وسيلة للإلهاء واذكاء الشعور الوطني ونيل الإعتراف العالمي"، ***مجلة آفاق المستقبل***، ع.7 (سبتمبر- أكتوبر 2010)، ص.36.

[4] "أحلام العملاق الصيني تغزو الكرة الأوروبية"، ***جريدة العرب***، ع. 10165، 25 جانفي 2016، ص .23.

تؤدي في النهاية الى استضافة الصين لكأس العالم والفوز بها. ويعد إحياء كرة القدم ضرورة لجعل الصين قوة، وهذا ضمن الحلم الصيني، فاستهدف تشي تحسين الإقتصاد الرياضي باعتباره أولوية أساسية.[1]

5. الدبلوماسية الصحية.

يقصد بدبلوماسية الصحة عمليات التفاوض التي ترسم ملامح وإدارة بيئة السياسات اللازمة للصحة، فقد أصبحت الصحة عنصرا أكثر أهمية في السياسة الخارجية، وفي السياسات الأمنية، استراتيجيات التنمية، والإتفاقات التجارية. لذلك ظهرت الحاجة إلى مهارات جديدة ينبغي أن يكتسبها صانعوا السياسات في مجال الصحة في مواجهة المصالح الأخرى.[2] للدبلوماسية الصحية عدة أبعاد فأهم بعد فيها هو أنها **ذات قوة ناعمة** وتستخدم الصحة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية بما في ذلك الأمن.[3]

من المهم أن نفهم العلاقات الجيوسياسية بين الدول اليوم والتي تشمل إجراءات متعددة القطاعات في مجال الصحة والسياسة الخارجية " **كدبلوماسية الصحة العالمية** " فحسب **آدمز ونوفوتني** يمكن استخدامها لأغراض مزدوجة لتحسين الصحة والعلاقات بين الدول.[4] (أنظر الشكل رقم 6).

الشكل رقم 6: العلاقة بين السياسة الخارجية والدبلوماسية الصحية.

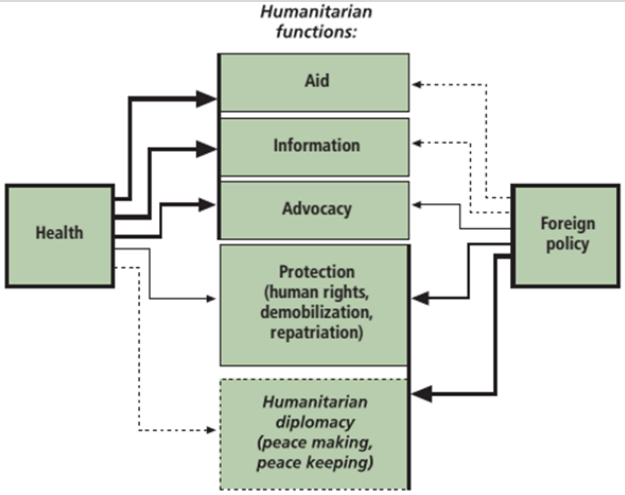

المصدر: Michel Thieren, “Health and Foreign Policy in Question: The Case of Humanitarian Action,” ***Bulletin of the World Health Organization***,vol.85, no.3 (mars 2007), p.221.

[1] " الحلم الصيني... ليس استضافة كأس العالم بل الفوز بها "، ***جريدة الشرق الأوسط***، ع.13589، 11 فيفري 2016، ص.25.
[2] منظمة الصحة العالمية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط ، ***الدبلوماسية الصحية***، ماي 2014، ص.1.
[3] منظمة الصحة العالمية ، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، ، ***الدبلوماسية الصحية***، م.1، ع.2، ديسمبر 2012، ص.4.
[4] Matthew Brown, Bryan A. Liang and others, “ China's Role in Global Health Diplomacy: Designing Expanded U.S. Partnership for Health System Strengthening in Africa ”, ***GLOBAL HEALTH GOVERNANCE***, vol.6, no. 2 (SUMMER 2013), p.150.

بدأت المساعدات الصحية للصين في الدول الأجنبية في 1963 عندما دعي أول فريق طبي صيني إلى الجزائر وحتى الآن، أرسلت الصين فرق طبية إلى 69 دولة في آسيا وأفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأوقيانوسيا وهناك أكثر من 1100 عضو يعمل في 113 مركز طبي في 50 دولة ومنطقة لبناء المرافق الصحية (المستشفيات، المراكز الصحية، مراكز مكافحة الملاريا).

في عام 1970 انهت الصين بناء مستشفى عبد الله مزي في جزيرة بيمبا في تنزانيا، وهذا هو أول مستشفى بني بمساعدة الصين في أفريقيا. ووفقا للإحصاءات ساعدت الصين الدول الافريقية في بناء 93 منشأ، وقدّم خبراء الصين التدريب على مكافحة الملاريا للسكان المحليين بعد الإنتهاء من مركز لمكافحة الملاريا. ومنحت المعدات الطبية والأدوية، وقدمت الصين 190 مليون يوان ل 30 مركزا لمكافحة الملاريا والعديد من معدات الطبية للمستشفيات وقامت بمنح دراسية لطلاب كلية الطب من بلدان نامية أخرى للدراسة في الصين.[1]

بعد 2003، أصبح جنوب شرق آسيا أولوية إقليمية أخرى للدبلوماسية الصحية الصينية. وفي 2004 الصين ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) قاموا بإنشاء صندوق الصين – الأسيان للصحة العامة لتمويل الأنشطة والمشاريع ذات الصلة بالصحة، و قد خصصت تقريبا 70 في المئة من ميزانيتها في الصندوق العالمي للصين لتمويل مكافحة الملاريا إلى المنطقة الحدودية الصينية في ميانمار.

بدلا من إرسال فرق طبية فقط، نوعت الصين مساعداتها من خلال توسيع استثماراتها في البنية التحتية المتعلقة بالصحة والموارد البشرية. في نهاية عام 2011 كانت الصين قد بنيت مئة مستشفى مجهز بالكامل في اثنتين وخمسين دولة، وأيضا قد عقدت أكثر من 400 دورة تدريبية ل15000 من العاملين في مجال الرعاية الصحية الخارجية.[2]

من عام 2007 إلى عام 2012، وبلغ إجمالي المساعدات الصحية الصينية إلى أفريقيا إلى 80 مليون دولار على الأقل سنويا، فلقد وظف تعزيز الصحة من أجل كسب التأييد الدولي فمنذ 1960 والصين

[1] Wenjie LIANG , Yunping Wang and others, " China's Approach in the Blooming South-South Health cooperation: Chances, Challenges and the Way Forward ", ***South- South Development Cooperation Chances and Challenges for the International Aid Architecture***, Heidelberg University (September 2014), p p.1-11.

[2] Yanzhong Huang, " Enter the Dragon and the Elephant China's and India's Participation in Global Health Governance", ***Council on Foreign Relations IIGG Working Paper***(April 2013), p.2.

ترسل الأطباء وتعالج المرضى، توفر الأدوية، مما ساعدها على ضمان مصالح السياسة الخارجية على المدى الطويل في مجال الطاقة والأمن الغذائي[1].

جدول رقم 5: الدول المستقبلة للفرق الطبة الصينية 1963-1982.

Region	Country
Africa	Algeria, Zanzibar (Tanzania), Somalia, Congo, Mali, Tanganyika (Tanzania), Mauritania, Guinea, Sudan, Equatorial Guinea, Sierra Leone, Tunisia, Zaire, Togo, Senegal, Madagascar, Morocco, Niger, Mozambique, São Tomé and Príncipe, Upper Volta (Burkina Faso), Guinea-Bissau, Gabon, Gambia, Benin, Zambia, Central African Republic, Botswana, Djibouti, Rwanda, Ethiopia,* Cameroon,* Chad*
Middle East	North Yemen, South Yemen, Kuwait, United Arab Emirates, Syria,* Iran*
Southeast Asia	Laos,* Vietnam,* Cambodia*

المصدر : Y anzhong Huang, "Pursuing Health as Foreign Policy: The Case of China," ***Indiana Journal of Global Legal Studies***: vol. 17, Iss.1 (Winter 2010),p.6.

ففي أفريقيا ومنذ 1960 والدبلوماسية الصحية الصينية تركز على بناء التضامن مع العالم النامي. وتشمل الأمثلة على المساعي الصينية في مختلف البلدان الأفريقية 20،000 كادر الطبي ومعالجة 250 مليون مريض (حسب احصائيات 2009). وقامت ببناء البنية التحتية الصحية ضمن البرنامج الذي أرسل المتطوعين الشباب الصينيين إلى أفريقيا منذ عام 2007، وأطلقت البحرية الصينية سفينة طبية في عام 2010 مع 500 سرير و8 غرف عمليات. [2]

نستخلص أن الصعود الصيني جمع بين عدة متغيرات ترتبط ببعضها البعض حيث كانت نقطة بداية هذ الصعود هو ذلك الفكر الإصلاحي في القيادة الصينية بالتقليل من العامل الإيديولوجي لصالح تبني سياسات براغماتية وهو ما انعكس من شكل جد إيجابي على جميع القطاعات سواء الاقتصادية والإجتماعية، السياسية وحتى الثقافية ما أدى إلى زيادة وزنها الإستراتيجي في النظام الدولي.

[1] Tom Daschle, Bill Frist, " The Case for Strategic Health Diplomacy: A Study of PEPFAR " , ***Bipartisan Policy Center***, (November 2015),p p.6-14.

[2] "Global Health Diplomacy: A Way Forward in International Affairs, Meeting Summary", ***Inaugural conference of the Global Health Diplomacy Network*** , Centre on Global Health Security (june 2011),p 13.

* (داخل الجدول) تعني توقف البعثات بسبب انتهاء الإتفاق أو تدهور العلاقات الدبلوماسية.

الفصل الثاني

نظرية القوة الكبرى المسؤولة وإعادة توجيه السياسة الخارجية الصينية.

المبحث الأول: توازنات القوى كعامل أصيل في تغير البنية السياسية الدولية والإقليمية

المبحث الثاني: القوة الكبرى المسؤولة: نحو تصور استراتيجي جديد للصعود الصيني.

المبحث الثالث: إعادة توجيه السياسة الخارجية الصينية كأولوية لتبني مفهوم القوة الكبرى المسؤولة.

يدرس هذا الفصل أشكال ونماذج توازن القوى وعلاقتها بتغير البنية الدولية باستخدام نماذج نظرية في العلاقات الدولية بما يخدم موضوع البحث. كذلك يتناول هذا الفصل نظرية القوة الكبرى المسؤولة الصينية حيث برزت الصين كلاعب نشيط في الساحة الدولية تتماثل أكثر مع عقلية القوة العظمى بما يلائم الموقع الأكثر وثوقا لها في الشؤون الإقليمية والعالمية، من خلال صياغة القواعد الدولية والمشاركة في الحكم الجماعي، وفي إدارة موازين القوى، كما أصبحت الصين لاعبا أكثر قدرة ومهارة في اللعبة الديبلوماسية. ومن أجل تحقيق هذا المسعى تبنت الصين منذ أواسط التسعينات ديبلوماسية أمنية جديدة تناشد من خلالها بتأسيس منظومة جديدة للأمن العالمي والأمن في المحيط الهادئ، وإقامة علاقة من الإحترام والود المتبادل بين الدول، وتوفير محيط استراتيجي أكثر استقرارا لكي تركز بيجينغ على التحديات الإقتصادية والإجتماعية في الداخل، وكذلك طمأنة الجيران الإقليمين بشأن الصعود الذي تشهده الصين، حيث تحرص الدوائر الأكاديمية والرسمية في الحكومة الصينية أن هذا الصعود سلمي لا يهدف لضرب الإستقرار الإقليمي.

يتناول كذلك هذا الفصل التغير الجذري الذي حصل في السياسة الخارجية الصينية من خلال الإستعانة بالنموذج النظري لتعديل المسار لتشارلز هيرمان وتوماس نيكلاسون من أجل فهم سياقات ونمط التغير في السياسة الخارجية الصينية، حيث وضعت الصين صورة لنفسها كقوة عظمى مسؤولة وبناة في آسيا ليصبح هذا المفهوم عنوان ديبلوماسيتها الجديدة كما يرى المختص في الشؤون الصينية ديفيد شامبو.

المبحث الأول: توازنات القوى كعامل أصيل في تغير البنية السياسية الدولية والإقليمية.

يعتبر توازن القوى من بين أكثر المفاهيم تداولا ونقاشا في العلاقات الدولية، حيث اختلف المنظرون في تحديد مفهوم شامل ودقيق له لدرجة أنه تحول إلى فكرة غامضة، لذلك سيتم الإعتماد على أبرز النماذج ضمن نظريات العلاقات الدولية التي حاولت أن تفسر تغير البنية الدولية بتغير ميزان القوى.

المطلب الأول: أشكال توازن القوى وطرق تأثيره في النظام الدولي.

1 مفهوم توازن القوى. Balance Of Power.

من الناحية الفرضية فإن توازن القوى، يعبر عن سياسة ترويج تَساوي القوى القائمة على افتراض أن عدم توازنها أمر خطير، لذا يتعين على الدول الحذرة التي تقف في الطرف المتضرر من ميزان القوى أن يتحالف بعضها مع بعض ضد دولة مهيمنة، أو أن تتخذ تدابير أخرى من شأنها أن تعزز قدرتها على وضع حد لأي معتد، كما يمكن لأي دولة أن تختار دورها التوازني، فتغير انحيازها مع طرف ما لمصلحة آخر متى دعت الحاجة من أجل الحفاظ على هذا التوازن.[1]

يعرفه **قاموس بنغوين** للعلاقات الدولية بأنه " العملية التي تحقق فيها دولة ما أو مجموعة من الدول غلبة أو سيطرة، بحيث يمكنها وضع القانون لتطبقه دول أخرى " [2]

2. إطار لفهم تغير البنية السياسية الدولية. (نظرية روبرت جيلبين Robert Gilpin)

يضع المفكر الواقعي روبرت جيلبين **Robert Gilpin** نموذجا خاصا يفكك فيه العلاقة بين اختلال توازن القوى، وتغير البنية الدولية. حيث يضع مجموعة من الإفتراضات تُعرف **بنظرية التغير الدوري للنظام الدولي** وهي خمس فرضيات طرحها كما يلي:

- ✓ يكون النظام الدولي مستقرا إذا لم تعتقد أي دولة بأن من الأفضل محاولة تغيير النظام.
- ✓ ستحاول دولة ما تغيير النظام الدولي إذا كانت المنافع المتوقعة تزيد على التكاليف المتوقعة.
- ✓ ستسعى دولة ما إلى تغيير النظام الدولي عن طريق التوسع الإقليمي، والسياسي، والإقتصادي حتى تتساوى التكاليف الحدية لأي تغيير إضافي مع المنافع المتوقعة أو تزيد عليها.

---

[1] ***المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية***، مارتن غريفيتش وتيري أوكلاهان (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، " مادة توازن القوى " ، ص.155.

[2] ***قاموس بنغوين للعلاقات الدولية***، غراهام إيفانز وجيفري نوينهام (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، " مادة ميزان القوى " ، ص.59.

- ✓ عندما يتم التوصل إلى توازن بين تكاليف المزيد من التغيير والتوسع ومنافعه، يصبح هناك ميل لأن ترتفع التكاليف الإقتصادية للمحافظة على الوضع الراهن بصورة أسرع من القدرة الإقتصادية على دعم الوضع الراهن. (أي وضع التغيير)
- ✓ إذا لم يحل انعدام التوازن في النظام الدولي، فيستغير هذا النظام وينشأ توازن جديد يعكس إعادة توزيع القوى. (ينشأ هذا النظام الجديد غالبا بعد حرب) أنظر الشكل رقم.7.

شكل رقم7: مخطط جيلبن لتفسير التغيير السياسي الدولي.

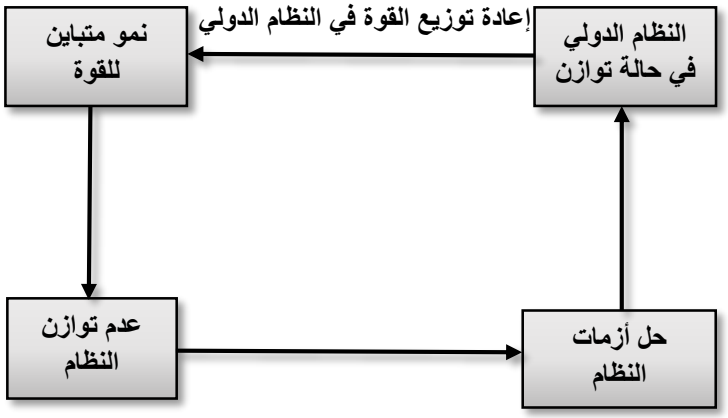

المصدر: روبرت جيلبين، ***الحرب والتغيير في السياسة العالمية***، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009)، ص.30.

حيث يفترض جيلبين أن الفاعلين يتصرفون كأنهم يسترشدون بمثل هذه المجموعة من حسابات التكلفة، كما أن هذه الإفتراضات لا يلغي بعضها بعضا، ولا يتداخل بعضها مع بعض. فالإفتراضان الثاني والثالث والرابع منفصلان، حيث يشير الإفتراض الثاني إلى حالة المراجعة **Revisionist** ويشير الإفتراض الرابع إلى حالة الوضع الراهن.[1] **Staus Quo** (ضمن هذا الإطار تعتبر الصين قوة صاعدة تمتلك من الإمكانيات ما يجعلها تستطيع تغيير النظام الدولي بدءا بسياسات السيطرة في شرق آسيا اقتصاديا وسياسيا، وعسكريا إلى أن تتغير القطبية الدولية أو تتوازن تكاليف التغيير مع المنافع المرجوة في هذه الحالة قد تقع حرب في كتلتين متضادتين وهي الصين وحلفائها، والولايات المتحدة ومنظومتها الغربية قد ينعكس عنه توازن جديد للقوى لصالح الصين.

[1] روبرت جيلبين، ***الحرب والتغيير في السياسة العالمية***، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009)، ص ص.28،29.

3. النماذج الهيكلية لأشكال توازن القوى.

أ. نموذج مورتن كابلان (Morton Kaplan)

يعتبر مورتن كابلان صاحب الجهد الأكبر بين جميع الباحثين في تحديد التفاعل داخل نماذجه التي وضعها للنظام الدولي.

يقترح كابلان ستة نظم رتبها بدرجة تماسكها وهي نموذج الثنائية القطبية المهلهلة (الفضفاضة) والثنائية القطبية المحكمة، والنظام العالمي، والنظام الهيراركي، ونظام الوحدة المعترضة. سيتم التركيز على النموذجين الأولين بما يتفق مع مضمون الدراسة.

- **الثنائية القطبية المهلهلة(الفضفاضة)**

هي تشبه في جوانب عدة النظام الدولي في فترة الحرب الباردة وهذا النموذج يتكون من كتل كبرى، ومن الناحية العلمية يعكس هذا النظام التنظيم الداخلي لأطراف الكتلة، فإذا كانت الكتلتان تتسم **بالهيراركية** (التدرج في القوة)، بمعنى وجود قوة كبرى وقوة متوسطة وقوة صغيرة، فإن ذلك يعني أن العضوية في التحالف أو التكتل تتسم بالصرامة. ومن هنا فإن الدول غير الملتزمة بأي من الكتلتين هي وحدها فقط التي يمكن أن تغير التحالفات من خلال انضمامها إلى كتلة أخرى. * (وجود قوى إقليمية جزئية في النظام الإقليمي لآسيا الباسيفيك سيكون عاملا حاسما في تكوين درجة اضطراب الثنائية القطبية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية عبر تحالفها إما مع الكتلة الصينية أو الكتلة الأمريكية.)

- **القطبية الثنائية المحكمة.**

يختلف هذا النموذج عن سابقه في جوانب هامة، فالأطراف المشاركة في هذا النظام أقل من سابقه، وبالتالي فإن هيكل الكتل هنا يكون أكثر استقرارا من النظام السابق، أما إذا كانت الأطراف في كل كتلة غير هيراركية من الناحية التنظيمية فإن النظام ينجح للتحول نحو النموذج المهلهل في حين تساعد الهيراركية على استقرار هذا النموذج، وتكون ميكانيزمات التماسك داخل النظام ضعيفة أو غير موجودة.[1] (يجب أن

* يضع كابلان مجموعة من القواعد للنظام القطبي الثنائي المهلهل منها: **أولا** أن الكتل الهيراركية المتماسكة والمتباينة في مستويات القوى داخلها تسعى لتصفية الكتلة المنافسة عبر مجموعة من التكتيكات فهي تفاوض بدلا من من أن تقاتل، أو تقاتل في حروب محدودة بدلا من حروب كبرى **ثانيا:** أن أطراف كل كتلة تسعى لزيادة قوتها كلما فعلت الأخرى ذلك. **ثالثا:** أن أطراف كل كتلة لديها الإستعداد لخوض حرب كبرى بدلا من السماح للكتلة المنافسة أن تحقق مركزا مهيمنا. **رابعا:** أن أعضاء الكتلة يخضعون أهداف الأطراف العالمية (الأمم المتحدة) لأهدافهم الذاتية.

[1] جيمس دورتي وربرت بالتسغراف، ***النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية***، ترجمة: وليد عبد الحي (بيروت: كاظمة للنشر والتوزيع، 1985)، ص ص.125-129.

تسيطر الصن على القوى الجزئية في آسيا الباسيفيك لتحقيق ثنائية محكمة مضادة للكتلة الغربية المحكمة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية).

ب. **النموذج البنيوي لكينيث والتز. (Kenneth Waltz)**

- **توازن القوى متعدد الأقطاب. (Multipolarity)**

يرى كينيث والتز أن زيادة عدد القوى الكبرى تؤدي إلى زيادة حدة عدم اليقين عما هي عليه، فإنها لا تبدل القيود البنيوية الأساسية التي تربطها بالفوضى المتعددة الأقطاب، لذلك تفترض هذه الظاهرة البنيوية في النظام الدولي أن يكون **مبدأ المساعدة الذاتية Self-Help** * هو مبدأ العمل للقوى الكبرى حيث لاسبيل لها لحماية نفسها، سوى جهدها الخاص، كما أن القوى الكبرى مهيأة سلفا لتجنب التعاون فيما بينها وتبني المواقف التنافسية فيما بينها لأن القوى الكبرى تخشى أن توزع ثمار التعاون بشكل لا يناسبها.

أما الشق البنيوي الأخر في نموذج كينيث والتز فهو يرتبط بتوزيع القوة فهو يرى أن الوحدات في أي نظام فوضوي تكون مدركة تماما لمواقع قوتها النسبية، فأي خطوة تقوم بها أي قوة كبرى لزيادة قوتها الداخلية تلاحظها القوى الكبرى الأخرى وتراقبها، حيث يرى والتز أن خوف كل قوة كبرى من التخلف عن سواها يدفعها إلى مضاهاة أي خطوة من هذا النوع تقوم به القوى الكبرى الأخرى ونتيجة ذلك يصبح لدى القوى الكبرى صفات مشتركة، تتزايد مع مرور الزمن، وهذا ما جعل والتز يصفها بأنها " **وحدات متماثلة** ". لذلك نجد أن هذه العملية الداخلية مرتبطة ارتباطا وثيقا بتوزيع القوة وتمثل بعدا حيويا لتوازن القوى. ويصف والتز هذه العملية الداخلية **بالتوازن الداخلي**. ويعتبرها ردة فعل نظامية شاملة [1].**

فإمكانية الخطأ في حساب القوة تدفع صانع السياسة الخارجية إلى السعي دائما إلى الهيمنة على النظام الدولي وليس توازن القوى فحسب، فنظرا إلى استحالة تأكد أي دولة من صحة حساباتها لتوزيع القوة الدولية في أي وقت، فإن عليها على الأقل أن تتأكد من أن حساباتها بغض النظر عن أخطائها لن تضعها في موضع ضعف في الصراع من أجل القوة، لذلك فإن جميع الدول المنهمكة في الصراع على القوة يجب أن

---

* حيث يكتب والتز عن هذا المبدأ " **الوحدات في سعيها لتحقيق أمنها وأهدافها في حالة الفوضى عليها الإعتماد على الوسائل والإجراءات التي باستطاعتها تشكيلها بذاتها، مبدأ اللهم- نفسي هو بشكل حتمي مبدأ التصرف في النظام الدولي** "

** أي أن القوى الكبرى لا يقوم بعضها بردات فعل تجاه بعضها فحسب، فهي أيضا تعي أنها تتفاعل فيما بينها في إطار النظام الذي تشكل جزءا منه. وقد عبر عن ذلك والتز " **كل منها يلعب لعبة وكلها تلعب اللعبة معا** "

[1] ليتل ريتشارد، ***توازن القوى في العلاقات الدولية: الإستعارات، الأساطير والنماذج***، ترجمة هاني تابري (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009)، ص ص.231-233.

تسعى فعليا من أجل توازن القوى، بل من أجل تفوقها على غيرها في القوة، ففي النهاية على جميع الدول السعي إلى تعظيم قوتها وفق الظروف المتاحة.[1]

ويرى "والتز" أن خروج أي قوة كبرى عن الأعراف الدبلوماسية لتقترب من مركز النظام الدولي فسوف تخضعها القوى الأخرى بالتحالف ضدها.

لذا يرى " **والتز Waltz** " أن مشاكل فهم ما يحدث لتوازن القوى داخل النظام الدولي تزداد بوتيرة أسرع مع كل زيادة في عدد القوى الكبرى لأن مثل هذه الزيادة تخلق إمكانيات التوازن الخارجي، وذلك بتكوين التحالفات. إذ أنه في النظام المتعدد الأقطاب لا يكفي النظر في مقدار القوة لدى كل الأعضاء في النظام الدولي، بل ينبغي أيضا النظر في احتمال تشكيل التحالفات، فإذا كان في النظام ثلاث قوى كبرى، توجد احتمالات قيام ثلاثة تحالفات ثنائية، وعندما يضم النظام الدولي أربع قوى كبرى تزداد احتمالات التحالفات الثنائية إلى ستة تحالفات، وفي حين كان النظام يضم خمس قوى كبرى فإن الوضع يولد إمكانية نشوء 10 أحلاف ثنائية، وإذا زدنا قوة كبرى واحدة يصل مجمل التحالفات الثنائية إلى 15 حلفا، وإذا زدنا رقما واحدا يرتفع إلى 21 حلفا ثنائيا راجع الأشكال رقم **8، 9، 10**. حيث يتبع عملية حسابية بسيطة.

الشكل رقم 8: احتمالات تكوين التحالفات في نظام ثلاثي الأقطاب (ضمن نموذج Waltz).

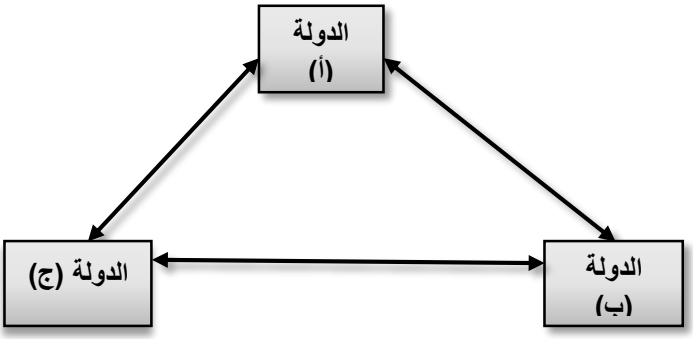

المصدر: ليتل ريتشارد ، ***مرجع سابق***، ص. 235.

[1] أحمد علي سالم، " القوة ة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي " ، ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، ع.20 (2008). ص ص.119-136.

الشكل رقم 9: احتمالات تكوين التحالفات في نظام رباعي الأقطاب.

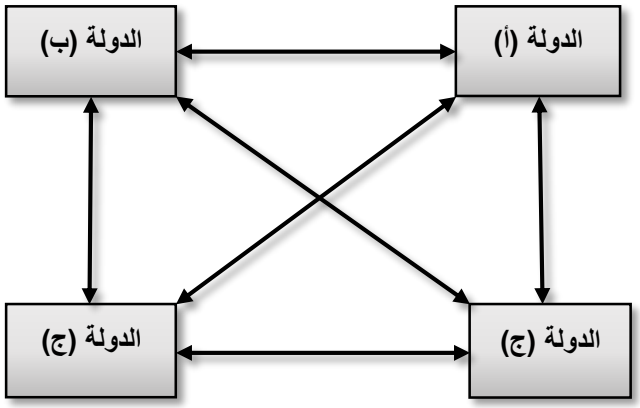

المصدر: ***نفس المرجع***، ص.236.

الشكل رقم 10: احتمالات تكوين التحالفات في نظام خماسي الأقطاب.

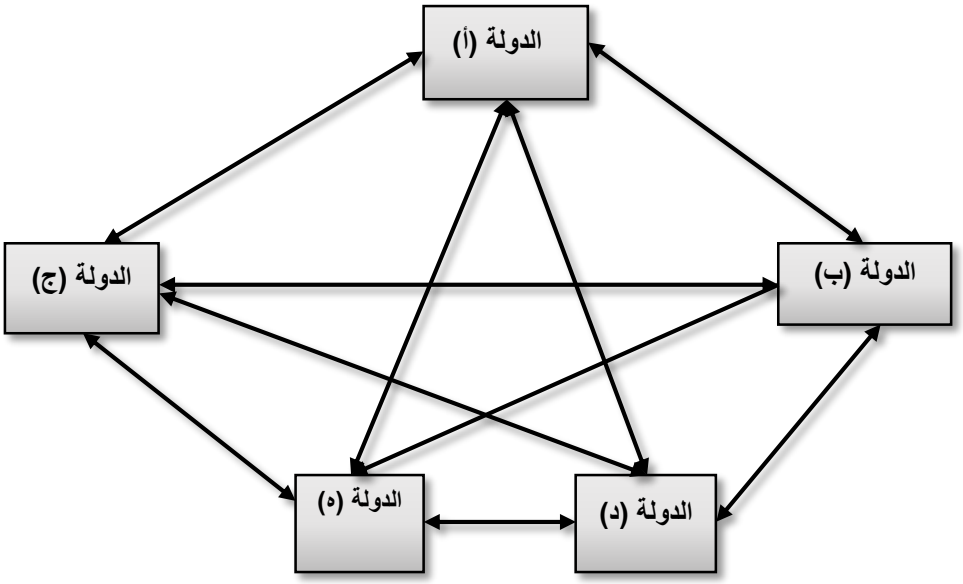

المصدر: ***نفس المرجع***، ص.236.

ومنه يرى والتز أن التعددية القطبية مصدر لعدم الإستقرار الدولي، حيث أن المرونة المتصلة بتشكيل التحالفات تقود إلى اختلال في التوازن، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى الحرب ويولد درجة عالية من الشعور بعدم الأمن، فإن عدم اليقين **ممن يهدد من، ومن سيكسب أو يخسر** من جراء تصرفات الدول الأخرى أمر يتزايد مع ازدياد الدول وللتعقيدات وعدم اليقين بنتيجة احتمالات تكوين التحالفات بين القوى الكبرى مضاعفات لابد أن تنعكس على نظرية توازن القوى[1].

[1] ليتل ريتشارد، ***مرجع سابق***، ص.240.

(في هذه الحالة فإن تعدد القوى الكبرى الإقليمية في آسيا– المحيط الهادئ سيؤدي إلى تشكيل عدة تحالفات ثنائية معدة كحلف اليابان– كوريا الجنوبية– الولايات المتحدة حيث تستشعر هذه المنظومة تهديد صعود الصين **كقوة كبرى مسؤولة** فيما يعرف **بنظرية الخطر الصيني**. في المقابل تبني الصين **توازنات خارجية** (تحالفات) مضادة مع روسيا –كوريا الشمالية)* .

- **<u>الثنائية القطبية واستقرار النظام الدولي في نموذج والتز " Waltz " (Bipolarity).</u>**

على عكس ما يزعمه الواقعيون الكلاسيكيون حول أهمية التعددية القطبية في استقرار النظام الدولي، يذهب "والتز" إلى أن البنية الثنائية للنظام الدولي ميّال أكثر إلى الإستقرار من النظام المتعدد الأقطاب، حيث تميل الكتلتان إلى **موازنة القوة بالقوة**، إذ أن عدد النزاعات بين القوتين هو صفر، كما أن استراتيجية الردع بسيطة.[1] فالتفاوت القائم في القوة بين القوى العظمى وبين كل الدول الأخرى، يضمن وضوح طبيعة التهديد الموجه لكل قوة عظمى. فكل قوة تحافظ على ميزان مركزي باعتمادها على أدواتها بدلا من حلفائها، لذلك تكون مخاطر سوء الحسابات والإرتداد ضئيلة.[2]

فانخفاض عدد وحدات النظام الدولي إلى قوتين عظميين يؤدي إلى إلغاء **التوازن الخارجي (التحالفات)** حيث يصبح دور الأحلاف ليس بنيويا لأن الدول الحليفة للقوتين الكبريين إنما هي دول ثانوية، وبذلك تصبح إدارة التحالفات مسألة في غاية السهولة. والأهم من ذلك أن التعقيدات والشكوك المتعلقة بالتوازن الخارجي تسقط من المعادلة. فالإهتمام ينصب حصرا على التوازن الداخلي إذ أن القوى الكبرى تدرك أنه لا يمكن التوصل إلى تصحيح اختلال التوازن إلا بجهودها الداخلية، ويرى " والتز" أن سهولة إجراء حسابات التوازن الداخلي تجعله أوثق من التوازن الخارجي، وبالتالي تقل احتمالات خطأ القوتين العظميين في تقدير قوتيهما النسبية، ولذلك فإن احتمالات عدم اليقين الملازم للتوازن الخارجي تضيق في النظام الثنائي القطب مما يسهل كثيرا بروز توازن مستقر للقوى. فنظرا لغياب بعض القيود البنيوية التي تنتجها التعددية القطبية عن ساحة النظام الثنائي الأقطاب، فمن الأسهل للقوتين العظميين أن تعملا " **كمتحركين ثنائيين عاقلين** "

---

* حيث يرتب "**Waltz** " هذه المشاكل كالتالي: **أولا** أن عدد القوى الكبرى أقل من أن يجعل الإنسحاب من الحلف ذا أثر استتباعي. **ثانيا:** مرونة التحالفات تبقي علاقات الصداقة والعداوة متقلبة. ثالثا: مرونة التحالفات تلقي ضلال الشك على تقديرات القوى الكبرى بشأن حاضر ومستقبل توازن القوى. **رابعا:** يمكن أن تشكل أعمال أي دولة تهديدا لأمن الدول الأخرى. **خامسا:** يوجد عدد كبير من القوى الكبرى، بحيث لا تستطيع أي منها التأكد مما يجري. **سادسا:** عدد الدول الإجمالي أقل من أن يجعل ما يجري في أي مكان في النظام الدولي غير ذي شأن. **سابعا:** هناك عدد قليل جدا من القوى الكبرى القادرة على منع تحول البحث عن حلفاء مصدر للتوتر والعداء. لذلك فبنية النظام المتعدد الأقطاب هي تربة خصبة لدوام وعمق عدم اليقين بشأن توازن القوى.

[1] جوني عاصي، ***النظرية والإيديولوجية في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة*** (بيرزيت: معهد أبو لغد للدراسات الدولية، 2006)، ص ص. 19-23.

[2] مارتن غريفيتش، ***خمسون مفكرا في العلاقات الدولية*** (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص.96.

وذلك بتخفيف حدة المنافسة بينهما، والتعاون مع الأخر من أجل المصلحة المشتركة مع الإستمرار في مراقبة كل منهما الأخر بحذر.[1] (في حالة تحول الصين إلى **قوة عظمى مسؤولة** موازية للولايات المتحدة سيفضي إلى نظام دولي ثنائي الأقطاب ينخفض فيه عدد القوى الكبرى في النظام وإلغاء الدور البنيوي للتوازنات الخارجية بالتركيز فقط على مضاعفة القوة، وتخفيف حدة المنافسة بين القطبين نتيجة الأسباب المذكورة سيخلق نظام دولي أكثر استقرارا حيث تنخفض فيه درجة الإرتدادات المباشرة وسوء الحسابات.)

الشكل رقم 11: توازن القوى في نظام ثنائي القطب.

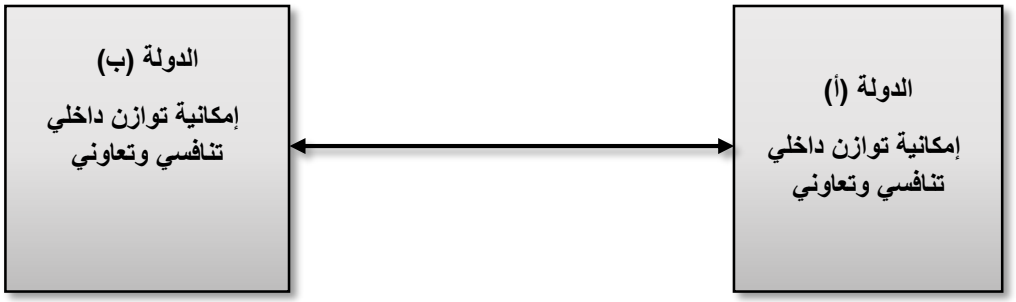

المصدر: ليتل ريتشارد، ***مرجع سابق***، ص.243.

المطلب الثاني : تأثير الأنساق الفرعية الإقليمية في التوازن الدولي العام.

التوازن الفرعي لا يمكنه أن يعمل مستقلا، أي أن تفاعلاته لا تجري بينهما بمعزل عن أطراف التوازن الرئيسي، ولكنه يستطيع أن يوسع من دائرة استقلاله إلى أقصى مدى ممكن بحيث يبدو وكأنه توازن مسيطر، وقد يضيق به مجال العمل بحيث يتحول إلى انعكاس للتوازن الرئيسي.

وتتوقف درجة تأثيره وتأثره على مدى استقلاله، فإذا اتسعت دائرة الإستقلال فإن هذا التوازن يمارس دورا تأثيريا واضحا في التوازن الرئيسي نفسه، أي أن أطراف هذا التوازن تستطيع أن تلعب دورا عالميا من خلال قدرتها الإقليمية، فتصبح جزءاً محسوبا في اللعبة الدولية الكبرى، أما إذا ضاقت دائرة الإستقلال ولم تدرك الأطراف أهمية التوازن الإقليمي، فإنها تصبح مجرد أداة في أيدي اللاعبين الكبار. ودرجة الإستقلال،

[1] ليتل ريتشارد، ***مرجع سابق***، ص ص.242-244.

والدور المترتب عليها، يعتمدان على عوامل شتى لكن أهمها هو القدرة الدبلوماسية، وإمكانيات الأطراف والموقع الجغرافي .*

وتغير ميزان القوى العالمي يتطلب تغيير موازين القوى الإقليمية، فالقطب الذي يستطيع تحقيق انتصارات إقليمية متعددة يستطيع قلب التوازن العالمي لمصلحته، كما أن الحفاظ على التوازنات الإقليمية بحسب وضعها القائم، يؤدي إلى الحفاظ على توازن القوى العالمي.

ونظرا لإدراك اللاعبين الإقلميين أهميتهم فإنهم يستطيعون التأثير في توازن القوى العالمي وفي سياسات الدول الكبرى بشرط أن يدركوا قواعد اللعبة، أن يستخدموا مكانتهم في التوازن الإقليمي.[1]

وفي أي نظام إقليمي، يوجد نظام للتوازن واضح في الغالب، وتوجد سياسات للتوازن. فإمكانات الدول الإقليمية مختلفة بالضرورة كنتيجة لتوافر أو عدم توافر الموارد ونوعية القدرة على استثمارها، والأدوار السياسية. وهذا ما قد يولد نظاما إقليميا توجد فيه قوتان إقليميتان، أو قد يوجد نظام إقليمي متعدد القوى،

ففي النظام الإقليمي ذي **الدولة القائد** يلاحظ أن القيم والممارسات وعلاقات القوة محددة، وأدوارها السياسية تكون متوقعة ويمكن للقوة الإقليمية الكبرى أن تعتمد سياسات التوازن، إذا لم يكن هناك تدخل خارجي مقصود حيث تتوافر القوة الإقليمية الكبرى على إمكانات فرض أشكال العلاقات، وتنفيذ التزامات إقليمية دون أن يصاحبها إجهاد لمواردها.

وفي النظام الإقليمي الثنائي القيادة، تكون الإمكانات موزعة نسبيا بين قوتين، الأمر الذي يجعل الكفة الأخرى لنظام التوازن مستقرة عند وجود أكثر من دور ومن سلوكات إقليمية متوقعة، ففيه تتمتع الدول الصغرى بهامش حركة سياسية ملحوظ، أما سياسات التوازن في هذا النظام فإنها أكثر تعقيدا من النظام الإقليمي الأحادي، فقد تندفع القوى الإقليمية الكبرى نحو الدول الصغرى لكسبها ضد منافستها أو خصمها، أو قد تلجأ إحداهما أو كلا القوتين إلى البيئة الخارجية لضمان الحصول على دعم مضاف. وفي النظام الإقليمي المتعدد الأقطاب، يلاحظ عدم وجود شكل محدد للأدوار السياسية القابلة للتوقع، الأمر الذي يجعل هذا النظام غير متمايز بشكل واضح في البيئة الدولية.[2]

* تلعب التوازنات الإقليمية دورا فاعلا ومؤثرا في العلاقات الدولية، إذ إن التوازن الدولي يعتمد في استقراره أو تغييره على الصراعات الإقليمية، إذا صح تشبيه التوازن العالمي بالبنيان المشيد فإن التوازنات الإقليمية هي الأحجار المكونة لهذا البناء، والصراعات الإقليمية ماهي إلا صراعات ممتدة للصراع العام في قمة الهرم، لذلك فإن القوى الكبرى، خصوصا في العصر النووي أصبحت تخوض صراعاتها من خلال التوازنات الإقليمية.

[1] إبراهيم أبو خزام، ***الحروب وتوازن القوى*** (بنغازي: دار الكتاب الجديد المتحدة ط.2، 2009)، ص ص.212،213.

[2] خضر عطوان، **القوى العالمية والتوازنات الإقليمية** (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010)، ص ص.43-45.

1. شروط تأثير التوازن الإقليمي في التوازن الدولي.

أ. **أهمية الطرف الإقليمي:** فمن شروط تأثير التوازن الفرعي في التوازن الرئيسي، أن يكون للطرف الإقليمي أهميته، وقدراته العسكرية، والإقتصادية والجغرافية، كي يستطيع أداء دوره لحساب القوى العالمية وليحقق لنفسه مكاسب مهمة على الصعيد الإقليمي.

ب. **إدراك القطب الدولي لأهمية توازن القوى الإقليمي.** حيث تشارك الأقطاب الدولية في الصراعات الإقليمية من أجل زيادة مكاسبها ودعم مكانتها في توازن القوى العالمي، وهي لا تخوض هذا الصراع إلاّ إذا أدركت أهمية الطرف الإقليمي الذي يجب ضمان تفوقه.[1]

عادة في الأنظمة التي تتواجد فيها قوة إقليمية مسيطرة فغالبا ما تكون سياسات التوازن فيها عن طريق ثلاث سياسات:

- وجود هامش مناورة سياسية واضح لأطراف النظام الإقليمي سواء نحو الإرتباط داخليا مع بعض أو الإرتباط بالقوى الكبرى، أو نحو الصراع ضد بعض.
- الرغبة الدائمة بالتغيير حتى تصل القوى الإقليمية إلى أفضل صياغة لنظامها الإقليمي، بشكل يضمن مصالحها ويحقق طموحاتها القومية. فيكون التنافس والنزاعات الدورية ظاهرة بارزة فيه، علاوة على تدخل القوى الكبرى لضمان معادلة علاقات القوة.
- التوافقات المحددة في ظروف وجود السلاح النووي. ومن صور هذه التوافقات القبول بسياسات الترضية، وعدم التدخل في صراعات حادة نظرا لتكلفتها الغير مقبولة دوليا، وهذا ما نلاحظه في أوروبا بشكل واضح.[2]

(من خلال طرحها لدبلوماسية القوة الكبرى المسؤولة، فإن الصين تريد تأسيس نظام إقليمي آسيوي تكون فيه **حامل الميزان،** حيث تتحكم في التوازنات ومعادلات القوة وتعمل بشكل مستقل عن التوازن الدولي العام وتوسيع نطاقه ليمارس دورا تأثيريا، فالصين تدرك أن تغير ميزان القوى العالمي يتطلب تغيير موازين القوى الإقليمية في آسيا**)**.

[1] خليل حسين، ***النظام الدولي: المفاهيم والأسس، الثوابت والمتغيرات*** (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013)، ص.111.

[2] خضر عطوان، ***مرجع سابق***. ص.45.

المبحث الثاني: القوة الكبرى المسؤولة نحو تصور استراتيجي جديد للصعود الصيني.

بدأ السياسيون والاستراتيجيون الصينيون يتحدثون عن الصين كقوة عظمى مسؤولة. فانبثق هذا المصطلح بدون أي تحفظ بالموازاة مع قرار بكين بعدم خفض قيمة عملتها الوطنية إبان الأزمة المالية الأسيوية بين 1997-1998، وهو قرار لاقى ثناء وتقديرا واسعين في المنطقة، منذ ذلك الحين استخدم المصطلح لوصف الوضع الديبلوماسي المتغير للصين، وكهدف طويل المدى يجب أن تسعى اليه الصين في سياستها الخارجية.

المطلب الأول: نظرية القوة الكبرى المسؤولة الصينية.

نظرية القوة الكبرى المسؤولة تشير الى دبلوماسية أمنية صينية قوية تجعل منها تلعب دور الفاعل وليس الضحية، وفي نفس الوقت أكثرا دعما والتزاما للمعايير الدولية والمؤسسات المتعددة

ما بين 2001-2003 انطلقت عبر نخب السياسة الخارجية في الصين، دعوات جديدة الى دبلوماسية قوة عظمى للصين أكثر نضجا ومسؤولية وذات نهج بناء، حيث تبدو هذه المقاربة وكأنها تتخلى عن عقدة الضحية التي تتصرف على أساس رد الفعل وتزيح قرنا من العار من تاريخ البلاد، وتتماثل أكثر مع عقلية القوة العظمى بما يلائم مع الموقع الأكبر والأكثر وثوقا للصين في الشؤون الإقليمية والدولية.[1] وتماشيا مع هذا المفهوم يمكن وضع مجموعة من التصورات التي تحدد هذا التوجه الإستراتيجي:

1.التفكير كقوة كبرى مسؤولة.

برزت الصين كلاعب نشط في الساحة الدولية (بالرغم من عدم الإعتراف بذلك على نطاق واسع) ففي السنوات الأخيرة بدأت الصين تنتهج نهجا يتسم بقدر أقل من المواجهة وقدر أكبر من التعقيد والثقة وآليات بناء بقدرات أكبر تجاه الشؤون الإقليمية و الدولية . فأصبحت مؤسسة السياسة الخارجية الصينية ترى بلادها قوة كبرى لها مصالح ومسؤوليات متنوعة وأنها ليست دولة نامية كما كان عليه الحال في عقبة ماوتسي تونغ . حيث أصبحت السياسة الخارجية أكثر ديناميكية وأكثر مشاركة مع السياسة الدولية، فلم تعد الصين تقبل بالقواعد والأعراف الدولية السائدة، بل أصبحت لاعب أكثر قدرة في اللعبة الدبلوماسية.

بعد أحداث 11 سبتمبر بدأت كتابات الاستراتيجيين الصينين تعكس تحولا حساسا في وجهة نظرهم في النظام الدولي ودور الصين، لذلك دعوا الى أن تتخلى الصين عن ذهنية الضحية التي سيطرت عليها لفترة طويلة باعتباره المنظور الرئيسي التي تنظر من خلاله الصين إلى مكانتها في الشؤون الدولية الحديثة حتى أن الرئيس السابق "**جيانغ** " بلور تلك الرؤية في خطاب فكري في 2001 بمناسبة الذكرى الثمانين لتأسيس

[1] بايتس غيل، ***النجم الصاعد الصين: ديبلوماسية أمنية جديدة***، ترجمة: دلال أبو حيدر (لبنان: دار الكتاب العربي، 2009)، ص ص.20-22.

الحزب الشيوعي وبدأ الصينيون من ذوي النفوذ، الترويج للمفهوم وبأن تتولى الصين **ذهنية القوة الكبرى** والتخلي عن سياسة الصين الخاضعة في ظل ثقة تولدت منذ عقدين نتيجة نمو اقتصادي مثير.

أصبح المسؤولون الصينيون يتحدثون الآن بصراحة إلى الحاجة **لتحمل مسؤوليات عالمية** بين القوى الكبرى، وانعكاسا لهذه التحولات أصبح الرئيس "**هو جينتاو**" أول رئيس صيني يحضر اجتماع لمجموعة الدول الصناعية الكبرى الثماني G-8 .[1]

2. <u>تنامي تأثير التيار القومي الصيني. (صقور الصين).</u>

إن أبرز المتأثرين بشعور القوة في الصين هم طبقة **القوميين التقليديين أو الصقور**، ولا سيما العسكريين منهم، إذ سبق أن دعا العقيد في الجيش الصيني " **ليو مينغفو**" في كتابه تحت عنوان " الحلم الصيني":

إلى أن تتخلى الصين عن تواضعها فيما يتعلق بأهدافها على الساحة العالمية، وأن تتحدى الولايات المتحدة على الزعامة العالمية.

وقد حمل الكتاب نبرة قوية ومتشددة عكست الطموحات القومية المتصاعدة، إذ يتحدث العقيد بشكل مكشوف عن هدف الصين الكبير في القرن الحادي والعشرين في:

" **أن تصبح القوة رقم واحد في العالم، وأن الوقت الآن مناسب جدا لتحقيق هذا الهدف، على اعتبار أنه إذا لم تتمكن الصين في القرن الحادي والعشرين من أن تكون رقم واحد في العالم وأن تكون القوة العظمى فإنها ستصبح حتما مهمشة**"، **وأن التنافس بين البلدين إنما هو في حقيقة الأمر صراع حول من يسقط ومن يصعد للهيمنة على العالم، وأن ذلك سيحصل حتى لو تحولت الصين إلى دولة أكثر رأسمالية من الولايات المتحدة نفسها، حيث ستسعى الأخيرة دوما إلى احتواء الأولى**[2]."

3. <u>وضع الظروف الملائمة لجعل الصين قوة كبرى مسؤولة (وفق رؤية تشيا ليبنغ Xia Liping)</u>

هناك تفسيرات مختلفة حول معنى القوة المسؤولة فحسب **ليبينغ** (مفكر استراتيجي) القوة مسؤولة هي:

- الدولة التي تلعب دورها في المجتمع الدولي ليس لتحقيق مصالحها الوطنية فقط، وإنما من أجل المصالح الاقليمية والسلم العالمي وتحقيق التنمية، الاستقرار، الازدهار.
- الدولة التي تأخذ التزاماتها الدولية على محمل الجد وتشارك في صياغة القواعد الدولية.

[1] Evan S. Medeiros and M. Taylor Fravel," China's New Diplomacy " , ***foreign affairs***, Vol. 82, No. 6 (November / December 2003), pp.22-32.

[2] علي حسين باكير،" مفهوم الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية، مركز الجزيرة للدراسات "، في:
<u>http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/201172113270156186.html#2</u> ، (8-03-2015).

زيادة على ذلك يرى ليبينغ أن هناك بعض الخلاف في الصين حول أي نوع من القوة المسؤولة الواجب اتباعها فيرى بعض الخبراء أن الصين يجب أن تشارك ليس فقط في الميكانيزمات الاقتصادية الدولية القائمة، ولكن أيضا في الميكانيزمات السياسية الدولية التي تقودها الولايات المتحدة، لأنه سوف يكون في مصلحة الصين إيجاد بيئة دولية سلمية. أنصار هذه النظرية يدعمون تحسين العلاقات بين الصين والولايات المتحدة، ومع ذلك يرى بعض المحللين الصينيين الآخرين أن الولايات المتحدة من شأنها أن تمنع الصين من الصعود، وتضع عراقيل لها تمنعها من لعب دور هام في السياسة الدولية، وتسعى إلى إضعاف الصين.

4.التأكيد على الظروف المستلزمة (الواجبة) لجعل الصين قوة كبرى مسؤولة.

بالإضافة إلى ذلك وضع **ليبينغ** مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوفر لجعل الصين قوة مسؤولة أهمها:

أ. ثقة الصين في البيئة الأمنية الدولية.

إذا اعتقدت الصين أن البيئة الأمنية الدولية مستقرة، وأنه لا تواجه تهديدات عسكرية خطيرة، فإنها ستواصل سياساتها الاصلاحية (بما في ذلك الإصلاح السياسي)، والانفتاح، وسياسة خارجية مستقلة تقوم على السلام. ونتيجة لذلك، فإن الصين سوف تدمج نفسها بعمق في المجتمع الدولي والميكانزمات العالمية والتي هي مفيدة لمصالح الصين الوطنية لكي تلعب دورها **كقوة عظمى مسؤولة**.

ب. على للدول الأخرى مساعدة الصين على المشاركة في الميكانزمات الدولية.

سيكون من المفيد لمصالح الدول خاصة القوى الكبرى والدول المجاورة للصين، إلى اتخاذ خطوات إيجابية وفعالة لمساعدة الصين على الإندماج في الإقتصاد العالمي، السياسة الدولية والميكانيزمات الأمنية. فعلى سبيل المثال دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية (**WTO**) يؤدي إلى توسيع العلاقات التجارية للدول الأخرى مع الصين. وهذا يقلل كثيرا من الشك داخل الصين حول نوايا الدول الغربية وإنشاء قناة جيدة بين الصين وقوى كبرى أخرى للتشاور مع بعضها البعض لزيادة التفاهم والتعاون المتبادل.[1]

ت. الحفاظ على التوازن الإستراتيجي في منطقة آسيا المحيط الهادئ.

تقع الصين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتعلق أهمية كبيرة على السلام والإستقرار في المنطقة. فالتوازن في العلاقات الثلاثية بين الولايات المتحدة والصين واليابان هو العامل الأكثر أهمية في الحفاظ على الاستقرار والسلام في المنطقة. (لا ينبغي أن تهيمن أي جهة). ويتعين على الدول الثلاث زيادة

[1] Xia Liping, " China's efforts as a responsible power" ,in D.Lovell (ed.), ***Asia-Pacific Security: Policy Challenges*** (Canberra: Asia Pacific Press, 2003), pp.70-76.

الحوارات الأمنية فيما بينهم خصوصا بين الصين والولايات المتحدة وبين الصين واليابان، وذلك لإقامة علاقات تعاون والمنفعة المتبادلة والفوز المشترك.

ث. <u>التعامل مع قضية تايوان على نحو لائق.</u>

قضية تايوان هي شأن داخلي صيني فهي تؤيد عملية التوحيد بطريقة سلمية. ولكن الصين لا يمكن أن تلزم نفسها بالتخلي عن استخدام القوة كملاذ أخير للحيلولة دون استقلال تايوان والتدخل الأجنبي في تايوان. لذلك القوة تعتبر أيضا كضمان لإمكانية حل قضية تايوان سلميا. [1]

5. تطور مفهوم القوة الكبرى المسؤولة الصينية بتغير الفكر الإستراتيجي (وفق نموذج روزيماري فوت (Rosemary Foot

يمكن تحليل تطور مفهوم القوة المسؤولة في العقل الإستراتيجي الصيني من خلال إسقاط **نموذج روزيماري فوت** " للقوة المسؤولة". حيث ترى أن مفهوم القوة المسؤولة الصينية مر بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى 1978-1995: تعزيز الصين لقاعدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

تميزت هذه المرحلة بالتركيز على العلاقات بين الدول باعتبار الدولة الفاعل الرئيسي في السياسة العالمية وتبني قاعدة عدم التدخل في الشؤون الخارجية والحفاظ على السلام، الإستقرار، الشراكة، احترام استقلال الدول الأخرى والسيادة والمساواة، وعدم الإنحياز، مكافحة الهيمنة، والاستعمار، والإمبريالية كجزء من المسؤولية الدولية في الشؤون العالمية.

المرحلة الثانية 1990-1999: مشاركة الصين الفعالة في النظام الدولي.

في هذه المرحلة بدأت الصين تغير من تصورها لمفهوم القوة المسؤولة فأصبحت تشارك في المنظمات الدولية والمجتمع الدولي والتوافق مع القوانين الدولية وقواعد السلام والأمن، أصبحت دولة متعاونة، مشاركة ومندمجة بشكل أكبر في السياسة الدولية.

المرحلة الثالثة 2000-2009: التزام الصين بالقضايا العالمية

في هذه المرحلة بدأت الصين ترى نفسها على أن لديها دور فعال في المجتمع الدولي، وهي دولة ذات نفوذ ومكانة وتعتبر نفسها كقوة عظمى، لها القدرة على تحمل المسؤوليات الدولية في العلاقات الخارجية والعالمية وتهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية في المستويين المحلي والدولي.(راجع الأشكال 12،13،14،15.

[1] Xia Liping,***op.cit***, p.76.

الأشكال رقم 12، 13، 14، 15: تطور القوة الكبرى المسؤولة الصينية

شكل رقم 12: المرحلة الأولى

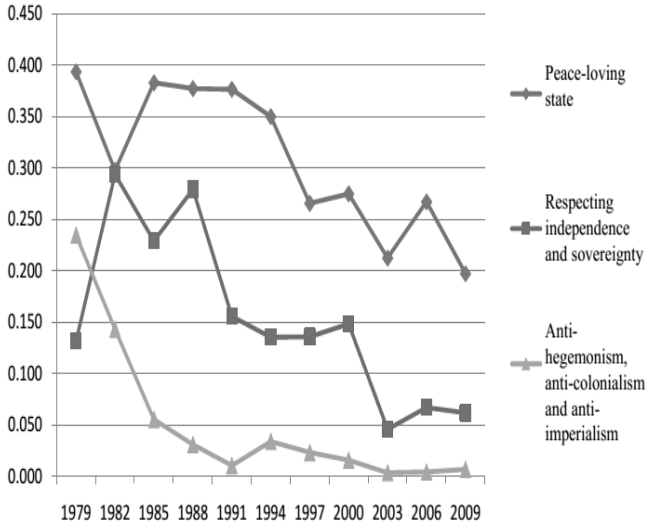

ضد الهيمنة، الإمبريالية، الإستعمار-Anti Imperialism,Colonialism,Hegmonism

احترام السيادة و الاستقلال : Respecting independence And Soverreignty

دولة محبة للسلام: Peace-Loving State

شكل رقم 13: المرحلة الثانية.

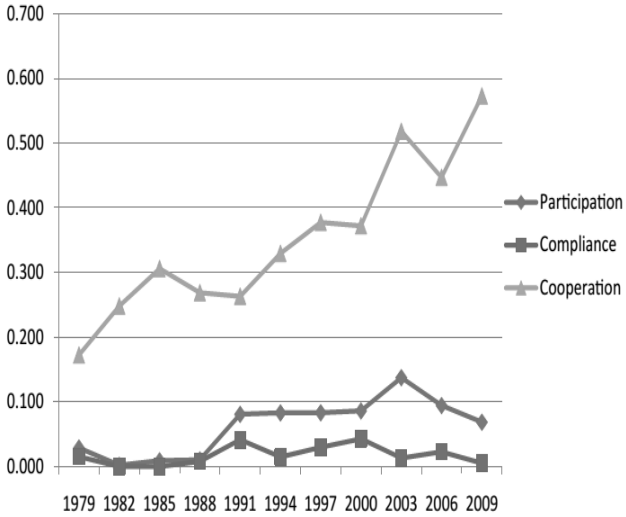

المشاركة: Participation ;الالتزام:Compliance

التعاون: Corperation

شكل رقم 15 : المراحل الثلاثة 3Phase

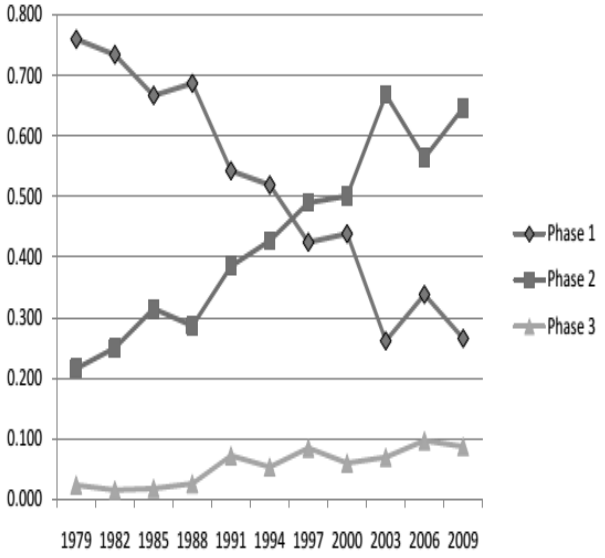

شكل رقم 14: المرحلة الثالثة

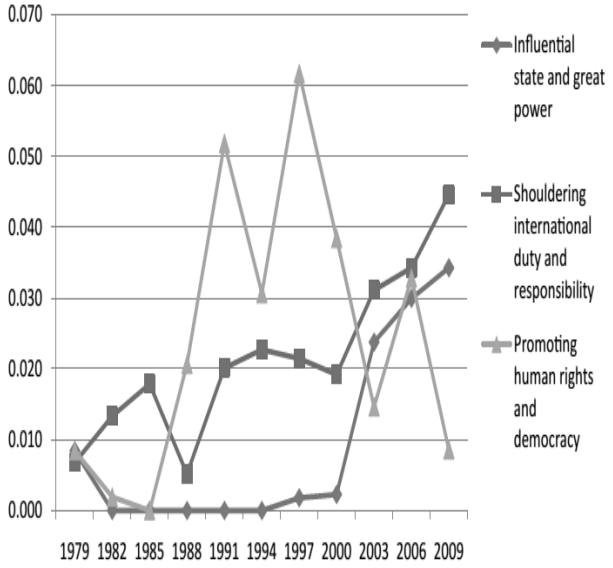

دولة مؤثرة وقوة كبرى: Influential State And Great Power

الإلتزام بالواجبات والمسؤولية الدولية: Shouldering International Duty And Resposipilty

احترام حقوق الإنسان والديمقراطية: Promoting Human Right And Democracy

المصدر: Xiang Gao, ***opcit,*** p p.410-414.

6. تحمل المسؤولية الدولية:

تعني التزامات وسلوكات الدول في السياسة العالمية، فيجب أولا أن تكون الدولة المسؤولة دولة وضع قائم في النظام الدولي وأن تقبل بقيم ومعايير المجتمع الدولي، وتعمل على دعم الترتيبات الدولية القائمة. ثانيا، القوة المسؤولة هي المشاركة في نشاطات الشؤون العالمية وفي صياغة القواعد الدولية والمشاركة في الحكم الجماعي وفي إدارة موازين القوى بالإضافة إلى التفاعل بين العوامل المحلية والدولية.

أدركت الصين أنها يجب أن تتحمل مسؤولياتها الدولية بما يتناسب مع صورتها كقوة عظمى وقد صرح كبار القادة السياسيين أن الصين يجب أن " تتحمل المسؤولية الدولية" كدولة ذات نفوذ كبير " كقوة مسؤولة" على مستويات مختلفة في العلاقات الخارجية وفي مختلف القضايا العالمية. حيث تعزز الخطابات الرسمية في الصين على زيادة الثقة والطموح القائم على " قوة عظمى" و" قوة مسؤولة" في الساحة العالمية.[1]

إن القوة الوطنية المتنامية للصين قد غيرت بالفعل سلوك السياسة الخارجية. فلقد أشار أحد الباحثين الصينين أن تحول السياسة الخارجية في منتصف الألفينيات تجلت في:

" **the change of China from an ordinary state diplomacy to great power diplomacy, from weak-posture diplomacy to strong-posture diplomacy, and from a passive diplomacy to a proactive diplomacy** "

" تغيير الصين من دبلوماسية دولة عادية الى دبلوماسية قوة عظمى، من دبلوماسية ضعيفة المواقف، الى دبلوماسية قوية المواقف، ومن دبلوماسية سلبية (غير فعالة) الى دبلوماسية استباقية."

خبير استراتيجي صيني آخر يلاحظ أنه:

" **in comparison to the past years, Chinese foreign policy in 2009 witnessed an important change' as 'China no longer bends to Western pressures and heeds what the West would think of its behaviour in the pursuit of its interests** "

" المقارنة مع السنوات الماضية، شهدت السياسة الخارجية الصينية في عام 2009 تحولا هاما فالصين لم تعد تنحني للضغوطات الغربية ولا تهتم لما يعتقده الغرب اتجاه سلوكها في السعي نحو تحقيق مصالحها." [2]

[1] Xiang Gao," China as a "Responsible Power ":Altruistic, Ambitious or Ambiguous? ", ***International Journal of China Studies***, Vol. 4, No. 3 (December 2013), pp. 406-427.

[2] Suisheng ZHAO, " Chinese Foreign Policy as a Rising Power to find its Rightful Place ", ***PERCEPTIONS***, Vol. 18, No. 1 (Spring 2013), p.122.

إن الصين قد طورت وانتهجت استراتيجية عالمية متماسكة ومحددة على المدى الطويل. فأسلوبها في العمل يشير إلى أن أولوياتها المعلنة هي "**خلق بيئة دولية ملائمة create afavorable international environment** " لتسهيل التنمية الإقتصادية الداخلية وإلى " الحفاظ على استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها" فهي تعكس في الواقع الدوافع الرئيسية وراء السياسة الخارجية والأمن القومي الحالي للصين. فرغبة الصين المعلنة لتطوير " **قوة وطنية شاملة**"، سواء الإقتصادية والعسكرية، أو غير ذلك، يرتبط بطموح لتحقيق " **مكانتها كقوة عظمى great power status** "، وضمان حماية مصالحها وحرية سلوكها في الشؤون الدولية. والسعي الى وضع مجال الخلافات جانبا في العلاقات مع الدول، وتعزيز العلاقات الاقتصادية، وطمأنة الآخرين حول الطبيعة السلمية للصعود الصين.[1]

هذا ما يتجلى من خلال تصريح متحدث سابق باسم وزارة الخارجية الصينية حيث أعلن بأن:

" **الصين عضو مسؤول في المجتمع الدولي. شاركنا دائما في القضايا السياسية والاقتصادية الدولية والإقليمية ونظام الأمن في ضوء ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية.... نحن نبذل جهودا جادة لتنفيذ المعاهدات والالتزامات الدولية. ونحن على استعداد للعمل مع جميع الدول بما فيها الولايات المتحدة لتعزيز التفاهم والحوار والثقة المتبادلة والقيام بدور نشط، لتعزيز الرفاهية المشتركة للبشرية على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة** .[2]

لقد أصبحت الصين **قوة مسؤولة** بالإضافة إلى تحسين مكانتها الدولية، حيث أنها تؤيد المفاوضات السلمية والتشاور الدبلوماسي في تسوية الصراعات العالمية والإقليمية، فهي تتولى مسؤولياتها الدولية التي ترقى إلى التزاماتها في تسوية القضايا العالمية مثل تغير المناخ العالمي والصحة العامة.[3].

[1] Bates Gill ,C. Fred Bergsten and others*, **China: The Balance Sheet: What the World Needs to Know About the Emerging Superpower***, (United States: PublicAffairs, 2006), p.13.

[2] Jaeho Hwang ,Brad Glosserman, " The Concept of “China as a Responsible Stakeholder ": Seen from washington, Beijing and Seoul ”, ***International Journal of Korean Unification Studies***, Vol. 19, No. 2(December 2010), p.160.

[3] ZHANG QINGMIN, ***China’s Diplomacy***,(Singapore: Cengage Learning Asia, 2011), p. viii.

المطلب الثاني: تكييف المصالح الصينية وفق الالتزام الاستراتيجي الجديد.

في إطار تبني الصين لنظرية القوة الكبرى المسؤولة سعت إلى وضع إستراتيجية جديدة تتكيف وطبيعة مصالحها. ويمكن طرحها من خلال مجموعة من العناصر:

1. الدبلوماسية الأمنية الجديدة:

هي السياسات الأمنية الدولية التي من شأنها أن تحسن صورة وموقع الصين في النظام العالمي.

فالدبلوماسية الأمنية الجديدة للصين في الحكم الاستراتيجي تعود الى القائد **دينغ هيساو بينغ ding xioping** الذي وصل في عام 1982 إلى استنتاج بأن العالم سيتجه أكثر فأكثر نحو السلم والتطور، وأن إمكانية اندلاع حرب عالمية ثالثة يكاد يكون مستحيلا وأنه يمكن للصين أن تنظر إلى قيام بيئة عالمية مستقرة تسمح لها بالعمل على نموها الداخلي.

تتبع الصين نصيحة **دينغ** وردا على التحديات المحلية والأجنبية. خلال التسعينيات تلاحمت الدبلوماسية الأمنية لبكين في نوع من **Tifa** أو الصيغ السلطوية المنبثقة من طبقة الإستراتيجيين الرسميين الصينيين، تشمل هذه الصيغ على مفهوم أمني جديد والتصرف كقوة كبرى مسؤولة، وتسعى إلى الصعود السلمي كما تعكس فكر جديد لدبلوماسية الدولة في صفوف النخبة الاستراتيجية والسياسية في الصين.

يعتمد هذا المفهوم الجديد على مبادئ تؤيدها الحكومة الصينية لاسيما منها مبادئ التعايش السلمي، إلا أنهم وفي الفترة ما بين 1994-1995 بدأوا بإطلاق مناشدات لإقامة منظومة جديدة للنظام العالمي فيما يتعلق بالأمن في منطقة آسيا-المحيط الهادئ وإقامة علاقة من الاحترام والود المتبادل بين الدول ليس على أساس المبادئ الخمسة فقط، وإنما على أساس النمو الإقتصادي المشترك والحل السلمي للنزاعات عن طريق المشاورات والحوارات الثنائية والمتعددة الأطراف.

هذه الصيغ الأولى تبلورت في مفهوم أمني جديد سنة 1998 عندما أصدر المكتب الإعلامي لمجلس الدولة للصين وثيقة بيضاء ،والتي نصت في مجملها أنه:

" يمر العالم بتحولات عميقة تفرض نبذ عقلية الحرب الباردة، وتطوير مفهوم أمني جديد، ونظام سياسي، اقتصادي، أمني عالمي جديد تلبي حاجيات زمانا الحاضر"

يجب أن تشكل الثقة المتبادلة، الفائدة المشتركة، المساواة والتعاون جوهر المفهوم الأمني الجديد، كما يمكن أن يشكل كل من ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الخمسة للتعايش السلمي، وغيرها من المبادئ المعترف[1] بها دوليا الأساس السياسي لحماية السلام على اعتبار أن التعاون ذا الفائدة المتبادلة يشكلان ضماناته

[1] بايتس غيل، ***مرجع سابق***، ص ص،14-20.

الاقتصادية. فهي تسعى بشكل عام الى الحفاظ على مناخ عالمي مستقر يسوده الاستقرار خصوصا في محيطها الإقليمي لكي تركز على التحديات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية كما نصت الوثيقة البيضاء لوزارة الدفاع في 2002:

" تحتاج الصين النامية الى مناخ سلمي عالمي ومناخ ملائم في محيطها"

و تسعى الى تطويق النفوذ الأمريكي في محيطها مع الحرص في الوقت نفسه على عدم المواجهة المباشرة حيث يعتبر **وانغ جيسي** كبير المحللين الصينين للعلاقات الأمريكية الصينية بأنه:

"**على بيكين أن تلعب دورا دفاعيا، فهي في غنى عن أن تنظر اليها واشنطن كعدو**".

أدخلت بيكين المفهوم الأمني الجديد حيز التطبيق عبر إقامة سلسلة من العلاقات السياسية والأمنية الجديدة فقد بنت شراكات ثنائية أبرزها مع روسيا وقامت بترتيبات أمنية متعددة الأطراف وشاركت بشكل فعال وديناميكي في مجموعة من الآليات الأمنية بما في ذلك استضافة المفاوضات المتعددة الأطراف الساعية إلى حل المواجهة النووية مع كوريا الشمالية ،وكذلك قامت بفتح حوارات أمنية واتباع اجراءات بناء ثقة بين الجيوش مع شركائها عبر العالم. [1]

فالدوافع وراء هذه لدبلوماسية الجديدة هي الحاجة إلى تأمين موارد الطاقة والسلع الأساسية والبحث عن أسواق جديدة للصادرات الصينية والإستثمار، ولعزل تايوان على الصعيد الدولي وتحسين صورة الصين على أنها قوة مسؤولة وسلمية. لتحقيق هذه الأهداف المتعددة تستخدم الصين مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات مثل دبلوماسية المؤتمرات، لا شروط سياسية في التجارة والمساعدات (باستثناء الاصرار على سياسة " الصين واحدة ") تجنب المواجهة مع القوى القائمة.

بالإضافة إلى تلبية المصالح الإقتصادية الرئيسية في الصين، أصبح تعزيز القوة الناعمة في جميع أنحاء العالم هدفا جديدا للديبلوماسية الصينية. فهي تحاول أن تنمو بطريقة سلمية تختلف عن القوى الصاعدة الأخرى والتي كانت تسعى إلى زعزعة استقرار النظام الدولي.[2]

2. تبني سياسة الصعود السلمي:

ظهرت بوادر نظرية الصعود " **السلمي للصين**" في العام 2003، وصاغها آنذاك الإستراتيجي الصيني المستشار السياسي **زينغ بيجيان** حيث حاول من خلال طرحه لهذا المفهوم طمأنة المجتمع الدولي إلى أن

[1] بايتس غيل، ***مرجع سابق***، ص ص.24-57.

[2] Zhiqun Zhu***, China's newdiplomacy: rationale, strategies and significance*** (England: Ashgate Publishing limited, 2013), pp.6-14.

عودة الصين إلى الساحة العالمية كلاعب أساسي لن يغير من هيكل النظام الدولي أو يهدد أمنه واستقراره كما يحصل في العادة عند بروز قوى دولية جديدة أو عودة قوى قديمة.

وفي نفس السياق جرى إعادة استخدام للمصطلح نفسه والمفهوم نفسه من قبل كل من الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني «هو جينتاو» ونائبه رئيس الوزراء « وين جياباو» في العام 2004، مقترحين أن يكون مفهوم «**الصعود السلمي The Rise Of China**» مكوناً رسمياً من مكونات سياسة الصين الخارجية.[1]

انطلاقا من وعي الجيل الجديد من المسؤولين الصينين بصعود بلدهم نحو القوة، أصبح همهم هو تبديد المخاوف التي خلقها هذا الصعود كقوة كبرى في النظام الدولي، ولتحقيق هذا الهدف فإن الفريق الجديد في السلطة ركز على إعادة التوازن للسياسة الخارجية من خلال تركيزها على العلاقات مع القوى الكبرى وتبني دبلوماسية أكثر اعتدالا وأكثر تنوعا تبعا للأهداف المسطرة.

هكذا عملت الصين على إظهار نفسها أكثر نشاطا وتعاونا في المحافل الدولية وأعطت اهتماما كبيرا في الوقت نفسه لتحسين علاقاتها مع جيرانها واستخدام القوة الناعمة التي اكتسبتها بفعل النمو السريع لقوتها الإقتصادية وتأثيرها الثقافي فالصين تنتهج سياسة خارجية سلمية مستقلة، هدفها هو صيانة السلم العالمي ودفع التنمية المشتركة. ومن **محتوياتها الرئيسية:**

– حماية المصالح المشتركة للبشرية بحيث ترغب الصين في أن تشارك المجتمع الدولي في بذل الجهود وتحفيز التعددية القطبية، دفع التعايش مع القوى المتعددة للحفاظ على استقرار المجتمع الدولي.

– تأييد نظام سياسي واقتصادي دولي جديد عادل تحترم فيه كافة الدول بعضها البعض وتتشاور فيما بينها سياسيا، والدفع بالجهود نحو التنمية المشتركة دون حدوث فجوة بين الدول الغنية والفقيرة.

– يجب أن تتبادل الدول الثقة أمنيا للحماية المشتركة التي تقوم على أساس الثقة المتبادلة والمنفعة المساواة دون للجوء الى القوة أو التهديد باستخدامها فالصين تعارض الهيمنة وسياسات القوة بشتى أشكالها وأن الصين لا تسعى للهيمنة ولا التوسع.

– تعزيز التعاون الإقليمي وحسن الجوار باعتبارها دولا شريكة

– تقوية التضامن والتعاون مع العالم الثالث وتعزيز التفاهم والثقة والمساعدة والدعم المتبادل.

–المشاركة الجادة في النشاطات الدبلوماسية المتعددة الأطراف ولعب دور متزايد في المنظمات الدولية والإقليمية وتأييد الدول النامية في حماية حقوقها ومصالحها العادلة.[2]

[1] الصعود السلمي للصين: الشرق الأوسط مثالاً، ***جريدة الوسط***، ع.3151، 24 أبريل 2011، ص.16.

[2] سليني ياسين، " التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية "، ***المجلة الجزائرية للدراسات السياسية***، ع.4 (ديسمبر 2015)، ص ص 39،40.

ولم يخلو اعتماد هذه السياسة (الصعود السلمي) من الجدل الداخلي بين النخب السياسية لذلك سنحاول رصد أهم العناصر المتعلقة بجوانب النقاش هو هذا المفهوم:

أ. <u>النقاش الداخلي حول المفهوم:</u>

فتحت هذه النظرية نقاشا واسعا داخل الصين، إذ عارضت بعض الفئات استخدامها، فيما تحفظت أخرى عليها، ولا سيما تيار الرئيس "**جيانغ زيمين**" أو ما يعرف **بالتيار القومي البراغماتي**، وذلك لأسباب عديدة أبرزها أن المفهوم يتضمن مصطلح " الصعود"، والإشارة إلى "الصعود الصيني" أمر قد يثير مخاوف القوى الدولية الآخرين بحد ذاته بغض النظر عما إذا ما طرح من باب كونه سلميا أم لا. واقترح هذا التيار في المقابل استبدال مفهوم " الصعود السلمي بمفهوم " **السلام والتنمية**" (التنمية السلمية **Peaceful Rise**) الذي يعود في جذوره إلى الإستراتيجي "دينغ سياوبينغ" مهندس سياسة الانفتاح والتحديث للصين المعاصرة منذ العام 1978، وهي السياسة التي دفعت الصين إلى المسرح العالمي ومن أقوال "دينغ" المأثورة :

" **علينا أن نراقبَ بروية وأن نحصن موقعنا ونتعامل مع الأحداث بهدوء، وأن نخفي طاقتنا وننتظر وقتنا ونكون جيدين في المحافظة على البقاء بعيدا عن الأضواء، وألا ندعي القيادة مطلقا**".

ومن هذا المنطلق رأى التيار **القومي البراغماتي** أن توجه " دينغ" لا يزال يشكل أساسا متينا يجب الاعتماد عليه.

في المقابل أصر **التيار القومي الواقعي (الصقور)** أي تيار "**هو جينتاو**" على أنه لا داعي لإخفاء طموح الصين في الصعود على الساحة العالمية كقوة كبرى، فالمهم ليس الحديث عن صعود الصين أو عدمه، لأن الجميع يستطيع أن يرى أن الصين تصعد اليوم في النظام العالمي وإن لم يكتمل سياق صعودها كليا بعد، لكن الأهم أن يتم إقناع القوى الرئيسية في النظام العالمي بأن الصعود الصيني لن يهدد موقعهم على الساحة العالمية أو مصالحهم القائمة.
ورغم ذلك، لم يقتنع البراغماتيون بمنطق الواقعيين، فاستبعد مفهوم "الصعود السلمي" لصالح المفهوم المقترح "السلام والتنمية" (التنمية السلمية) في النقاش الدائر في الأوساط الرسمية.[1]

ب. <u>اختلاف حول مضامين الصعود الصيني من قوة ناشئة إلى قوة عالمية مسؤولة.</u>

وكانت مسألة ما إذا كانت الصين سوف تشكل دولة الوضع الراهن أو دولة تعديلية في النظام الدولي موضع نقاس في الدوائر العلمية والسياسة، يتميز النقاش بالجدل ، ليس فقط بين الخبراء الغربيين ونظرائهم الصينيين ولكن أيضا بين الخبراء الصينيين، فمن خلال التقرير المشترك لمجلس العلاقات الخارجية ومركز

[1] علي حسين باكير ، ***مرجع سابق***.

آسيا في معهد العلوم السياسية يشير أيضا بأن الصين حققت "صعود تاريخي" وحولت نفسها من "قوة ناشئة" إلى "**قوة عالمية**" ويشير الباحث الأمريكي **ديفيد شامبو** أن الصين قد خلقت تدريجيا صورة لنفسها **كقوة مسؤولة** وبناءة، ومتوقعة في آسيا.

القوة الإقتصادية المتنامية للصين والنفوذ الدولي تؤكد أن "الصعود السلمي" ليس خرافة ولكن واقع وحقيقة قابلة للقياس هذا الواقع يثبت بشكل غير غامض.
منذ أن أصبحت الصين عضوا دائما في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 1970 حققت تقدما كبيرا في قبول واستيعاب المعايير والإتفاقيات الدولية، فالصين لم تعد خصم للنظام الدولي والأعراف الدولية.
فالصين لم تعد ترى نفسها قوة تعديلية تشكل تهديدا لقواعد النظام الدولي.

وما يثبت صحة هذه الفرضية هي انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، وكذلك المشاركة الفعالة على نحو متزايد في عمليات حفظ السلام الدولية للأمم المتحدة. ومنه بدأت الصين تشير إلى نفسها على أنها " **أمة عظيمة مسؤولة**" تستوجب الثقة. [1]

إن الخطابات الرسمية التي أدلى بها الرئيس الصيني « **شي جينبينغ** » (في المؤتمر المركزي للعمل على السياسة الخارجية في ديسمبر 2014) وتحدث فيها على أن الصين لن تسعى أبداً لفرض إرادتها على الدول الأخرى، مهما تبلغ قوتها. وعلى الرغم من أن خطاب الرئيس الصيني يعبر في جوهره عن توجهات عامة في السياسة الخارجية الصينية، فإنه ينطوي على رسائل طمأنة مهمة سواء للدول المجاورة للصين، أو لبقية قوى العالم ودوله، حيث التساؤلات عن طبيعة الدور المستقبلي للصين في النظام العالمي الجديد، وحدود القوة الصينية، وكيفية ممارسة الصين **لدورها كقوة كبرى مسؤولة** داخل النظام العالمي. والمؤكد أن الصين تدرك هذه المخاوف التي تنمو مع بروز دورها وقوتها الشاملة.[2]

وفي سياق ذلك انتقدت سلوك السياسة الخارجية الأمريكية التي عملت على بسط نفوذها في العالم باسم حقوق الانسان والديمقراطية فالصين مقتنعة أن الواقع الدولي يشهد تغيرات عميقة تجعل من هيمنة قوة واحدة غير مقبول، إذ أن هناك دول أخرى كثيرة مختلفة من حيث الثقافات والأديان ومستوى النمو الاقتصادي من حقها تقرير شؤونها والمشاركة في إدارة الشؤون العالمية، لهذا لا يمكن لدولة أن تقود العالم لذلك تعتبر النتيجة المنطقية وجود عالم متعدد الأقطاب. **تدرك الصين أن المساهمة الفعالة في تشكيل البنية المستقبلية للنظام الدولي لا بد أن تسبقها مكانة إقليمية** والتي تقدم كمدخل لتحقيق المصالح الصينية على مستوى عالمي لكن بما لا يزعزع الإستقرار الإقليمي والعالمي.[3]

---

[1] Maria Letizia, " defining china's role in the international system " ,***ISPI Analysis***, No. 55 (MAY 2011), pp.1-4.
[2] أمـــل عبـــدالله الهـدابي، " عندما تتحدث الصين" ، ***جريدة الاتحاد***، ع.14244، 07 -7- 2014، ص 36.
[3] جميلة طيب، ***أثر تصاعد القوة الصينية على دول شرق آسيا***، أطروحة دكتورة غير منشورة (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010-2011)، ص ص.99-116.

المبحث الثالث: إعادة توجيه Reorientaion السياسة الخارجية الصينية كأولوية لتبني مفهوم القوة الكبرى المسؤولة.

تعد مسألة الإستمرارية والتغير من المواضيع المهمة لدراسة طبيعة الأدوار في العلاقات الدولية، خصوصا السياسة الخارجية للقوى الدولية، وقد تتغير طبيعة تلك الأدوار استجابة لمعطيات متعددة تخضع لعامل الزمان والمكان، أو عامل التغير في قيم النظام السياسي وإدراك القائد السياسي للبيئة الخارجية، أو قدرات الدولة والدول الإقليمية المنافسة لها، أو بسبب تأثير عوامل خارجية تتعلق بتغير موازين القوى دوليا، وما ينتج عنها من تغير في هيكلية النظام الدولي، ومدى تأثيره على تحالفات القوى الإقليمية مع قوى كبرى في النظام الإقليمي.

وتأتي أهمية دراسة أثر الإستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الصينية بسبب التغير الجذري من سياسة "**العزلة**"، إلى سياسة " **نمط التوزيع** " واعتماد الدور النشيط في السياسة الخارجية بحكم ثقل وزنها الاستراتيجي على المستوى الإقليمي والدولي.[1]

المطلب الأول: إطار التحليل عبر المسار لفهم التغير في السياسات الخارجية للدول (نموذجي هيرمان ونيكلاسون).

يعرف **توماس نيكلاسون (Tomas Niklasson)** التغير في السياسة الخارجية مقتبسا من تعريف **هولستي (Holsti)** أنها:

" **Foreigne policy restructuring as the dramatic, wholesale alteration of a nations pattern of external relations** "

" **تعديل أو تحول أو تبديل حاد، دراماتيكي في أنماط العلاقات الخارجية لدولة ما** " [2]

ويظهر من خلال هذا التعريف أن المتغير التابع في هذه العملية، هو التغيرات في أنماط العلاقات الخارجية والدبلوماسية، والثقافية، والعسكرية، والتجارية، والإقتصادية وتحديد سياسات جديدة بالنظر إلى

[1] عدنان خلف حميد البدراني، " أثر الإستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الصينية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط " ***مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية***، ع.49 (2015)، ص ص.1-38.

[2] Tomas Niklasson, ***Regime Stability And Foreign Policy Change: Interaction Between Domestic And Foreign Policy In Hungary 1956 – 1994*** (Sweden: Studentlitterateur, 2006), p.40.

دور **الوكلاء الخارجيين (Foreign Agents)** داخل الدولة، ونية صانع السياسة في إعادة صياغة السياسة الخارجية، وهو ما يعبر عنه **بإعادة توجيه (Reorientation)**. [1]

1. نموذج تعديل المسار في السياسة الخارجية لتشارلز هيرمان (Charles Hirmann).

يتناول تشارلز هيرمان دراسة موضوع التغير في السياسة الخارجية للدول من خلال تأسيسه لنموذج علمي سماه " **نموذج تعديل المسار (Changing Course Model)** " الذي نشره في مجلة الدراسات الدولية سنة 1990 في مقالة بعنوان: **تعديل المسار: لماذا تختار الحكومات إعادة توجيه السياسة الخارجية.**

إذ يرى أن التغييرات التي تحدثها الدول في سياساتها الخارجية، لا تنفك تندرج ضمن إحدى مسارات التغيير الأربع التالية.[2]

- **التغير التكيفي:** ويقصد به تغير في مستوى الإهتمام الموجه إلى قضية معينة، مع استمرار بقاء السياسة الخارجية في أهدافها وأدواتها.
- **التغير البرنامجي (Program Change):** وينصرف إلى تغيير في أدوات السياسة الخارجية، ومن ذلك تحقيق الأهداف عن طريق التفاوض وليس عن طريق القوة العسكرية مع استمرار الأهداف.
- **التغير في الأهداف (Goal Change):** ويشير إلى تغير أهداف السياسة الخارجية ذاتها وليس مجرد تغير الأدوات.
- **التغير التوجهي (Orientation Change):** يصفه هيرمان بأنه أكثر التغير تطرفا وجذرية " The Most Extreme Form Of Foreign Policy Change "

حيث ينصرف إلى تغير التوجه العام للسياسة الخارجية بما في ذلك تغير الأدوات والإستراتيجيات والأهداف.

وهذا هو نوع التغير الذي حصل في السياسة الخارجية الصينية منذ بداية الإصلاحات الإقتصادية في 1978 التي قادها **(دينج هيساو بينغ)** كما وقفنا عليها سابقا، حيث حدث تحول جذري قوامه التحول من

[1] محمد حمشي، " الإستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية: حالة الصين " في:
(05-03-2015)، ***http://www.mhamchi.yolasite.com/***

[2] بلقاسم بن ضيف الله، ***تغير مفهوم القوة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية (2012/2008): دراسة تحليلية في تأثير البيئتين الداخلية والخارجية***، رسالة ماستر غير منشورة (جامعة بومرداس: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012)، ص.32.

"**العزلة**" إلى " **نمط التنويع**" أي إعادة الدور النشيط في الساحة الدولية، وتنويع علاقات الصين الخارجية بما في ذلك الدخول في علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.* [1]

وتحدث هذه المسارات على مستوى **عملية صنع القرار الحكومي لتغيير/تعديل المسار**، وهي انعكاس لإدراكات صناع القرار في الدول وحجم تأثير العوامل المنتجة للتغير أو ما يسمى وكلاء التغير **Agents Change** في السياسة الخارجية والتي رتبها هيرمان كالتالي:

- **القائد المتمرس (Leader Driven):** أي الإدراك الذي يحدثه القائد السياسي في السياسة الخارجية للدولة.
- **التأييد البيروقراطي (Bureaucrratic Advocay):** حجم التأييد الذي يحظى به صانع القرار من طرف الأجهزة البيروقراطية حول تعديل مسار السياسة الخارجية.
- **إعادة البناء المحلي (Domestic Restructuring):** إحداث إصلاحات وتحديثات داخلية على مستوى عدة قطاعات تؤثر بدورها على انعطاف السياسة الخارجية.
- **صدمة خارجية (External Shock):** كالأزمات الإقتصادية، أو تغير في موازين القوى وما يتعلق به من تكييف أو تغيير للسياسة الخارجية للوحدة السياسية.[2]

الشكل رقم 16: مخطط لنموذج تعديل المسار الذي وضعه " تشارلز هيرمان" لدراسة التغير في السياسة الخارجية.

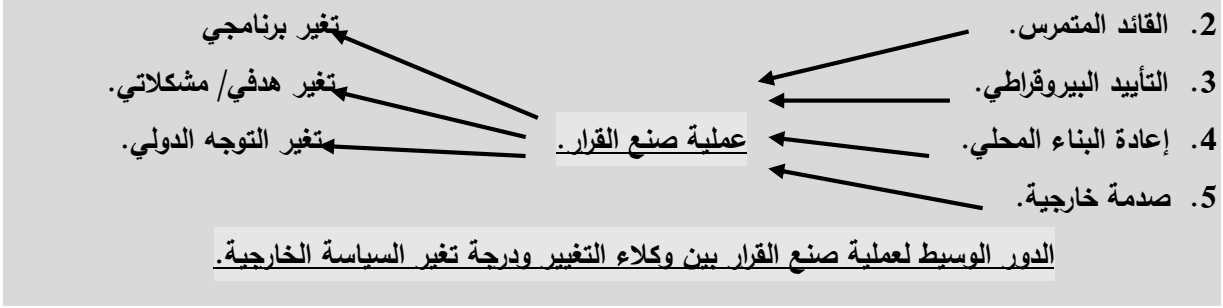

المصدر: بلقاسم بن ضيف الله، ***مرجع سابق***، ص.34.

* يعتبر **هيرمان (Hirmann)** أن الشكل الأول من التغير لا يعد تغيرا في السياسة الخارجية، وأن الأشكال الثلاثة الأخرى هي التي يمكن أن تصنف في إطار التغير في السياسة الخارجية، ويمكن القول أن الشكل الرابع نادر الحدوث، فمعظم أشكال التغير في السياسة الخارجية تحدث في إطار الشكل الثاني والثالث.

[1] محمد السيد سليم، ***مرجع سابق***، ص.34.

[2] بن ضيف الله بلقاسم، ***مرجع سابق***، ص ص.34.

2. نموذج توماس نيكلاسون (Tomas Niklasson) في تغير السياسة الخارجية.

يرى نيكلاسون أن درجات التغير التي تحدث على مستوى السياسة الخارجية لأي دولة لابد أن تتدرج في ثلاثة أشكال

- **التكيف (Adjustment):** وهو تعديل أو تغيير بسيط (**Minor Changes**) يلحق بالدولة وتفاعلاتها الخارجية.
- **الإصلاح :** وهو تغيير وسيط يلحق بالسياسة الخارجية في جوانب أعمق من الشكل الأول.
- **إعادة البناء:** وهو تغير جذري في كامل السياسة الخارجية للدولة من استراتيجيات، وأهداف، وبرامج.

حسب نيكلاسون فإن هذه التغييرات قد تحدث سريعا في مدة قصيرة بحيث نستطيع ملاحظتها وقد تحدث بشكل تدريجي.[*] [1]

الشكل رقم 17: مظاهر التغير في السياسة الخارجية حسب منظور توماس نيكلاسون (Tomas Niklasson).
✓ **درجة التغير.**
1. تكيف (تغير ثانوي).
2. إصلاح (تغير متوسط/ معتدل).
3. إعاد البناء (تغيرات جوهرية في البرامج، الأهداف، الإستراتيجيات/ أو التوجهات الدولية).
✓ **الإطار الزمني للتغير.**
1. تغير تدريجي.
2. تغير سريع.
✓ **مجال التغير.**
1. تغير في المجالات الإشكالية الخمس (استقرار النظام، الأمن السياسة التجارية والإقتصادية، الهوية الوطنية، والإستقلال).
2. المستهدف من التغير (دول أو فواعل تتأثر مباشرة بهذا التغير بالنظر إلى حالة التكيف/ المواجهة، الإستقلال/ الإعتماد المتبادل، ومستوى التعهد أو الإلتزام تجاه القضايا).

المصدر: Tomas Niklasson, ***op.cit***, pp.43.

[*] وقد أضاف **نيكلاسون** "**Niklasson**" إلى جانب هذه الأشكال الثلاثة التي تم شرحها، مجموعة من العوامل المفسرة للتغيير في السياسة الخارجية، تتدرج ضمن العوامل الداخلية والخارجية ثم قسمها إلى عوامل **منتجة للتغير promoters** وعوامل **معيقة للتغير stabilizers**، حيث تمثل العوامل المنتجة للتغير مصادر الضغط. على صانع السياسة الخارجية للتخلي عن السياسة الراهنة، أو تعديلها، بينما تمثل العوامل المعيقة للتغير مصادر الضبط والحيلولة دون إحداث تغيير.

[1] Tomas Niklasson, ***op.cit***, pp.41,42.

المطلب الثاني: المتغيرات المؤدية لاستحداث مفهوم القوة الكبرى المسؤولة في السياسة الخارجية الصينية وفق نموذج تعديل المسار.

إن التحولات التي شهدتها الصين على مستوى بنية السلطة السياسية أدت الى تغير في العمل السياسي الخارجي، الذي أصبح يغلب عليه النزعة البراغماتية، حيث أن الصين أصبحت تسير بخطى تحكمها المصلحة والوعي بالواقع الجيوسياسي الجديد حيث اتخذت استراتيجية خارجية محورها تطوير الحوار والتنمية على المستوى الدولي، وتغليب البعد البراغماتي على البعد الأيديولوجي وتجنب المواجهة مع الولايات المتحدة وتوسيع نفوذها عن طريق الانخراط في التكتلات الاقليمية الأسيوية مما سيوفر لها مركز اقليميا مؤثر.[1]

إن العوامل المحددة للسياسة الخارجية للصين متعددة بعض هذه العوامل ترتبط بالبيئة الداخلية كالنظام السياسي والرغبة في تحقيق درجات عالية من التنمية الاقتصادية، و البعض الآخر مرتبط بالبيئة الخارجية كشكل النظام الدولي الذي تحدد منه الصين مصادر التهديد لأمنها واستقرارها، هذه العوامل المتعددة تختلف من حيث وزن كل منها وقوتها على التأثير في سياستها الخارجية ، إلا أن بعضها يكون في بعض الفترات ونتيجة بعض الظروف والعوامل أكثر تأثيرا من غيرها في توجه الصين الخارجي ذلك يعني أن السياسة الخارجية الصينية هي سياسة ديناميكية ومرنة و ليست سياسة جامدة غير قابلة للتغير.

1. مراحل تطور السياسية الخارجية الصينية:

أ. المرحلة الماوية 1946-1978:

أثر في هذه الفترة عامل التاريخ والتقاليد انطلاقا من فكرة الصين التقليدية القائمة على أساس أنها تتمتع بتفوق وأنها الرائدة **والمملكة الوسطى** فكان عامل الإيديولوجية هو العامل المسيطر والسائد في السياسة الخارجية أثناء فترة **ماوتسي تونغ** حيث كان الخط العام يتبع فكرة الماركسية – اللينينية وفكر ماوتسي تونغ باعتباره الموجه للسياسة الخارجية [2]

كان مفهوم الأمن القومي الصيني مركز على حماية الحدود ورفض الصين لأي تدخلات خارجية في سياستها وتتحسس لأي تحركات عسكرية ضمن محيطها الاستراتيجي وفضل السياسيون الصينيون الدخول في سياسة العزلة التامة عن العالم فكانت متمركزة داخل حدودها فقط وممتنعة عن ممارسة أي دور حيوي خارج حدودها، فقلصت حجم التمثيل الدبلوماسي مع دول العالم وانتهجت سياسة عدم الإنخراط في الشؤون العالمية.[3]

[1] سليني ياسين ، ***مرجع سابق***، ص.41.
[2] محمد بن هويدن، " محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي"، ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، ع. 13 (شتاء 2007)، ص ص.59-69.
[3] سنية الحسيني، ***مرجع سابق***، ص.46.

ب. مرحلة الاصلاحات والانفتاح 1978- 1990:

شهدت السياسة الخارجية الصينية تغيرا جوهريا بعد أن تمت إصلاحات 1978 وفاة ماوتسي تونغ و تسلم دينغ الحكم في البلاد تخلى القادة الجدد عن الحملات السياسية المكثفة وركزوا على التنمية الاقتصادية فلقد أكد دينغ أن بلاده توجد في المرحلة الأولى من الاشتراكية ومن الملائم مستقبلا أن يتم تحقيق اشتراكية بخصائص صينية، وبالتالي مع نهاية الثمانينات كانت سياستها الخارجية مركزة على المنطلق الإقتصادي وبالتالي تراجع الدور الايديولوجي كمحدد السياسة الخارجية لصالح العامل الإقتصادي[1]

بعد التوجه نحو تطوير الإقتصاد في منتصف السبعينات، تبوأت القضايا الإقتصادية مقدمة سياستها الخارجية فشرعت في تطوير رؤيتها لأمنها القومي لإشباع مصالحها خارج حدودها. فأعادت علاقاتها السياسية مع دول العالم، وسعت للحصول على الموارد النفطية بعد أن برز الإهتمام الصيني بأمن الطاقة كأحد مرتكزات أمنها القومي الذي يضمن استمرار اقتصادها واهتمت بتطوير علاقتها بالدول الإفريقية ودول الشرق الأوسط نظرا لأهميتها كأهم مصدر من مصادر الطاقة العالمية. [2]

ج. مرحلة تبني الدبلوماسية الأمنية الجديدة 1995-إلى يومنا هذا:

بعد ظهور "جيل جديد من القادة " أصغر سنا وأكثر انفتاحا، وأكثر قدرة في السيطرة على قواعد الخطاب الديبلوماسي الدولي، والتمسك بالصورة الإفتتاحية المنتظرة من قبل الشركاء في بكين أدت الى تحول جذري في الإستراتيجية الصينية.[3]

أعلن الرئيس " **شي جينيبنغ** "، التخلي عن الإلتزام بحكمة الرئيس **دينج** الذي لم يعتقد بضرورة التدخل بسرعة لتنفيذ خطط التنمية، بل اختار العمل بقاعدة أتركوا المياه تتدفق وتسلك مساراتها التي تراها مناسبة حتى تتساوى كل المستويات، وحتى تصل إلى مستواها الذي تستحقه وهو الذي تفرضه الطبيعة والتاريخ وإرادة تغيير.

ولأول مرة، خلال عقود عديدة، يخرج خبراء وسياسيون من الحزب الشيوعي الصيني ليؤكدوا أنهم اقتنعوا بأن حملات التوعية والتوجيه التي كانت محل فخر الحزب الشيوعي الصيني **لم تعد مجدية** بل يجب تبني استراتيجية مجدية.

---

[1] اسليني ياسين ، ***مرجع سابق***، ص.39.
[2] سنية الحسيني، ***مرجع سابق***، ص.52.

[3] Valérie Niquet, " ARCHITECTURE DE SECURITE REGIONALE, PAIX ET STABILITE : UNE VISION CHINOISE"**,** ***Institut des relations internationales et stratégiques*** (Novembre 2003),p.4.

لم تعد **التنمية الاقتصادية** هدف السياسية الخارجية كما كانت خلال مرحلة النهوض. حيث أصبح هدف السياسة الخارجية الصينية الآن هو تحقيق" **الحلم الصيني** " بتغيير سمعة الصين من مجتمع ينتج للتصدير إلى مجتمع ينتج ليستهلك.

هذا التغيير في **الأهداف** يتطلب تغييرا مماثلا في **الجوهر والأدوات والأساليب** فالسياسة الخارجية الصينية أصبحت تعتمد على أساليب، أدوات، أفكار صينية، لذلك قررت زيادة استخدام القوة الناعمة.[1]

2.إدراك صناع القرار الصينيون لدور الصين في النظام الدولي.

إن صعود الصين في السنوات الأخيرة، وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2009، قد أحدث نقاشًا بشأن تغيير السياسة الخارجية الصينية في أوساط علماء العلاقات الدولية، تركَّز فيما إذا كان تفكير **دينغ** ما زال يخدم مصالح الصين بالطريقة المثلى. وتحولت هذه النقاشات وغيرها إلى أجندة سياسية جديدة لبكين تحت شعار " **نموذج جديد للعلاقات بين القوى العظمى**"، ويمكن تفسيرها بطرق مختلفة إلا أنها تتميز عن سياسة **دينغ** في أن الصين تسلك طريقًا أكثر تأكيدًا فيما يتعلق بانخراطها في السياسات الدولية، حتى إن بعض المحللين يقترحون على الصين أن تُقِرَّ بوضعها كقوة عظمى وأن **تتصرف كلاعب مسؤول** بدلًا من إنكارها لهذا الدور.

وفي أعقاب صعود " **شي جينبينغ**" إلى هرم السلطة في عام 2013، قامت الصين بخطوات مهمة باتجاه إدماج هذه الأفكار في سياستها الخارجية، ويتجلَّى هذا الإتجاه في **ثلاثة من التغييرات أولها:** أن الصين تسعى إلى الإشتراك بفاعلية في المؤسسات متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة للانخراط في الشؤون الدولية، **وثانيها:** أن الصين تنوي زيادة تأثيرها الدولي عن طريق اقتراح مبادرات إقليمية على الصعيد الإقتصادي والسياسي مثل "**حزام واحد وطريق واحدة**"، و" **البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB)**، **وثالثها:** أن الصين باتت أكثر حزمًا فيما يتعلق بالأراضي المتنازع عليها، وخاصةً في بحر الصين الجنوبي من خلال استصلاح الأراضي وتشييد مدرج عسكري ضخم لهبوط الطائرات.[2]

فالصين لا تستعجل لعب دورها المفترض في النظام العالمي، وأنها تسعى في المرحلة الراهنة إلى التفرغ لبناء قوتها الذاتية ومعالجة إشكاليتها التنموية المترتبة على الصعود الاقتصادي المتسارع طيلة السنوات السابقة، ولذا فهي تنتهج استراتيجية تريث تتماشى مع وضعها الاستراتيجي، فالصين تدرك أن الإعتماد على القوة العسكرية في تكريس نفوذها العالمي لن يحقق نجاحاً يذكر في ظل توازنات القوى الدولية الراهنة،

[1] جميل مطر، " استراتيجية عظمى لتحقيق الحلم الصيني"، ***جريدة البينة الجديدة***، ع.2145، 28-12-2014، ص.13.
[2] رايموند لي، " الصين و الحرب في اليمن عدم الانحياز والحل السلمي" ، ***مركز الجزيرة للدراسات*** (ماي 2015)، ص.4.

كما تدرك أيضاً أن استخدام القوة الناعمة يحتاج إلى جهد وفترات طويلة من العمل، ولكنها مطلوبة في حال أرادت أن تكون قوة عظمى فاعلة .[1]

ما يُلاحظ في خطاب خطاب "**جينبينغ**" هو التحولُ عن مبادئ التحفظ في الإفصاح عن سمات وأهداف الخطط الإقتصادية والسياسية للصين، فضلا عن تأكيده مسألة **الدور القيادي للصين عالميًّا**، في إشارة إلى أن عملية الصعود الصيني باتت أكيدة، وتمر بآخر مراحلها في عهده .حيث أكد جينبيج ضرورةَ التزام الصين "**بدبلوماسية دولة كبرى**"، على أن تتميز بالسمات الصينية، فتتسم بالنمط الصيني، والسلوك الصيني، والتوجه الصيني. وطالب بالعمل بشكل خلاق على صياغة الدبلوماسية الصينية، سواء على الصعيد النظري أو العملي، وَلَفْتِ النظر العالمي إلى الحلم الصيني[2].

القيام بأعباء دور عالمي هو أمر جديد بالنسبة للصين، ويمكن القول انطلاقا من النقاش الجاري بين المحللين الصينين أن لا اجماع حول الأولويات الاستراتيجية الصينية فالجميع متفقون على أن الوصول الآمن الى مصادر الطاقة هو شأن وطني حيوي بالنسبة للصين، ويذهب فريق آخر الى تأكيد تركيز الصين التقليدي نحو الشرق : قضية تايوان ، تحدي اليابان و كوريا الجنوبية ، إظهار السيطرة في البحر الجنوبي ذي الإحتمالات النفطية الغنية في وجه المزاعم الاقليمية للفلبين وفيتنام وماليزيا و اندونيسيا وتقوم خلف هذه الاستراتيجية الشرقية رغبة في مقاومة ما قد يبدو محاولة أمريكية لاحتواء الصين .

ويرى فرق ثالث أن في وسع الصين الآن – بل عليها إظهار قوتها في كل الاتجاهات ممارسة التأثير على روسيا في الشمال، والهند والمناطق الإسلامية عموما لجهة الغرب بالإضافة الى العناية بمصالحها شرقا وجنوبا.[3]

وما يمكن استخلاصه من هذا الفصل أن أهم ما يميز السياسة الخارجية الصينية حاليا ثلاثة مظاهر بارزة:

1 العمل على طمأنة القوى الدولية والإقليمية على الطابع السلمي لنهوضها الاقتصادي

2 انخراط الصين المتنامي في المنظمات الدولية

3 تعزيز روابطها الدولية من خلال دبلوماسية جديدة.

وهي المظاهر التي تخدم أهداف الصين في تقديم صورة إيجابية عن الصين الجديدة ومحاولة محو الصورة النمطية عن الصين الشيوعية الغير مندمجة في المجتمع الدولي.[4]

---

[1] أمـــل عبـــد الله الهـدابي، ***مرجع سابق***، ص 36.

[2] يسرا الشرقاوي، " Peaceful Rising التوجهات التصالحية للسياسة الخارجية الصينية " في :
http://www.rcssmideast.org/،(10-03-2016)

[3] مايكل هدسون، " تحولات جيو- سياسية: صعود آسيوي وتراجع أمريكي في الشرق الأوسط "، ***مجلة المستقبل العربي***، ع. 414 (أغسطس 2013)، ص.97.

[4] حكيمي توفيق، ***مرجع سابق***، ص.400.

الفصل الثالث

تحول موازين القوى في آسيا – الباسيفيك في ظل تبني الصين دبلوماسية القوة الكبرى المسؤولة.

المبحث الأول: البنية الجيوستراتيجية لمنطقة آسيا – الباسيفيك.

المبحث الثاني: الدور المتحول للأحلاف الإقليمية من خلال الدبلوماسية الأمنية الجديدة للصين.

المبحث الثالث: الإستجابة الصينية للتفاعلات المحاذية في بحر الصين الجنوبي.

المبحث الرابع: إعادة تشكيل الدور الصيني ضمن المثلث الاستراتيجي القائم في آسيا – الباسفيك.

المبحث الخامس: مستقبل التوازن الإقليمي في آسيا الباسيفيك في ظل التنافس الصيني – الأمريكي.

يتناول هذا الفصل، الأهداف الجيوسياسية لدبلوماسية الصين الجديدة وطموحاتها الإقليمية لتغدو القوة الآسيوية المهيمنة في منطقة آسيا الباسيفيك، من خلال إعادة تشكيل الدور الإقليمي وانتهاج عدة استراتيجيات كإقامة منظومة من الترتيبات الأمنية المتعددة الأطراف في آسيا والمحيط الهادئ، وتكثيف العمل ضمنها من أجل تعظيم دورها في هندسة السياسات الأمنية الإقليمية بالشكل الذي يخدم مصالحها. أو التوجه الصيني نحو تشكيل محور مع روسيا من خلال التقارب الإستراتيجي بين الدولتين، ويعد بحر الصين الجنوبي الساحة التي يظهر فيها التنافس الجيوسياسي بين الأطراف الإقليمية بحيث تستجيب الصين كقوة مسيطرة في المنطقة سواء التعامل بجدية مع قضية تايوان والسعي الحثيث لتوحيدها بالبر الرئيسي الصيني، أو فرض السيطرة الشبه كاملة على بحري الصين الجنوبي والشرقي بنشر منظومة دفاعات صاروخية باليستية قبالة المنطقة، وتشييد الجزر الإصنطاعية، وحماية المضائق البحرية الإستراتيجية لضمان أمن إمدادات الطاقة. كما ترغب الصين في إعادة تشكيل دورها الإقليمي كدولة قائد في آسيا – الباسيفيك بدحرجة (**Roll back**) نفوذ القوى الإقليمية الأخرى، كل هذه المتغيرات تشير إلى تغيير حاصل في موازين القوى الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ لاسيما مع تحول مركز ثقل القوة العالمي نحو آسيا والإستدارة الأمريكية نحو المنطقة.

المبحث الأول: البنية الجيوستراتيجية لمنطقة آسيا–الباسيفيك.

تعد منطقة آسيا الباسيفيك رقعة جيوستراتيجية لما تتضمنه من مستوى الإمكانيات والقوة التي تميزها عن غيرها من النظم الإقليمية، وهذا ما جعل مركز ثقل القوة العالمي ينتقل نحو آسيا إذ تستحوذ على أكثر من 50 بالمئة من الناتج العالمي بفعل تنامي اقتصاديات دول المنطقة خاصة الصين واليابان.

المطلب الأول: طبيعة الجغرافيا السياسية للمنطقة.

يطلق عادة على " آسيا والمحيط الهادئ" دول **شرق آسيا والدول الغربية من المحيط الهادئ** (الولايات المتحدة، أستراليا وكندا ونيوزيلندا). ويمكن تقسيم **شرق آسيا** إلى شمال شرق آسيا وجنوب شرق آسيا، فيغطي **شمال شرق آسيا** الصين، تايوان (التي تطالب بها الصين)، اليابان، كوريا الجنوبية، كوريا الشمالية، روسيا (الشرق الأقصى الروسي أو روسيا المحيط الهادئ)، ومنغوليا.

تغطي **جنوب شرق آسيا** بروناي وبورما (المعروفة رسميا باسم ميانمار)، كمبوديا، اندونيسيا، لاوس، ماليزيا الفلبين، سنغافورة ، تايلاند ، فيتنام وكل من دول جنوب شرق آسيا الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN). وتعتبر منطقة **جزر المحيط الهادئ** بأكملها ضمن مجال آسيا والمحيط الهادئ إلى جانب كل مع استراليا ونيوزيلندا (هي القوى الرئيسية لجنوب المحيط الهادئ)، فيما تشكل الدول الجزرية المستقلة أو التي تتمتع بالحكم الذاتي منتدى جزر المحيط الهادئ (PIF) (أهم هذه الدول الجزرية هي غينيا الجديدة وفيجي).

كما ينبغي الإشارة إلى أن بعض التعاريف لآسيا والمحيط الهادئ لا تشمل فقط الولايات المتحدة وكندا ولكن تشمل أيضا الدول الساحلية للمحيط الهادئ من أمريكا اللاتينية كالمكسيك وبيرو وشيلي وأعضاء منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (APEC).[1]

أصبح لدول منطقة آسيا والمحيط الهادئ دور متزايد في الإقتصاد العالمي، وهو ما يتضح من الناحيتين الديموغرافية والإقتصادية فتمثل منطقة آسيا والمحيط الهادئ حوالي 37٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من حيث القدرة الشرائية، وتضم المنطقة أيضا بعض الإقتصادات الأكثر ديناميكية ومساهمة في نمو الإقتصاد العالمي حيث بلغت نسبة مساهمتها حوالي 40٪. الإقتصادات الناضجة مثل أستراليا أو اليابان بلغ إنتاجها المحلي الإجمالي للفرد الواحد على التوالي 42،000 دولار أمريكي و34،000 دولار أمريكي في عام 2007 وفقا لأسعار السوق[2].

[1]Derek McDougall, ***Asia Pacific in World Politics*** (United States: Lynne Rienner Publishers, 2006),p.7.
[2] The growing importance of the Asia-Pacific region, in:
https://www.ecb.europa.eu/press/key/date/2008/html/sp080225.en.html (10-04-2016).

الخريطة رقم 4 :الجغرافيا السياسية لآسيا-المحيط الهادئ

المصدر:(11-04- 2016) ***http://mapsof.net/pacific-ocean/pacific-ocean***

تحتوي هذه المنطقة على 7 من أصل 10 دول من حيث أكبر عدد للسكان في العالم وتشمل الصين والهند، الولايات المتحدة الأمريكية، أندونيسيا، باكستان، بنغلاديش، اليابان. يقدر عدد سكان منطقة آسيا المحيط الهادئ 4.5 مليار نسمة حسب إحصائيات سنة 2015 أي ما يعادل 61٪ من سكان العالم.

حاليا تمثل أربعة من عشرة أقوى الدول الإقتصادية العالمية (الولايات المتحدة والصين واليابان والهند) و58٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العالم. وتمثل المنطقة الجزء الأكبر من الإنتاج الزراعي العالمي، فإنها تساهم بنسبة 95٪ من الشاي و80٪ من الأرز والفول السوداني (الفستق)، بالإضافة إلى 70٪ من البقوليات. كما أنها تساهم ب 40-60٪ من القمح، الذرة، قصب السكر والقطن [1]

استخدام الوقود الأحفوري هو السائد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بالإضافة إلى الطاقة الكهرومائية، الطاقة المتجددة والطاقة النووية فحسب مجلس التعاون الإقتصادي لمنطقة المحيط الهادئ لا يزال النفط يبقى الوقود المفضل في معظم اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ، وهو ما يمثل 30-40 في المائة أو أكثر من احتياجاتها من الطاقة في معظم الاقتصادات باستثناء الصين التي تعتمد بشكل كبير على الفحم، ارتفع إنتاج الفحم 3-5 في المائة سنويا خلال 2005-2009، أما الصين تشهد زيادة بنسبة 16 في المائة في الإنتاج خلال الفترة 2008-2009 لتصل إلى 44 في المائة من إجمالي إنتاج الفحم في العالم ما يعادل 3.05 مليون طن.

[1] V.S. Rao ,N.T. Yaduraju and others, ***Weed Science in the Asian-Pacific Region*** (India: Indian Society of Weed Science,2015),p. i.

يشكل الفحم أكثر من 20 في المائة من إجمالي استخدام الطاقة في معظم اقتصادات آسيا والمحيط الهادئ. [1]

1. إقليم جنوب شرق آسيا.

يقصد بإقليم جنوب شرق آسيا ذلك الجزء الواقع إلى الشرق من شبه القارة الهندية إلى جنوب الصين الشعبية. إن موقع جنوب شرق آسيا الجغرافي بين المحيطين الهندي والهادئ جعله يسيطر على الطرق الهامة الرابطة بين الشرق الآسيوي والغرب.[2] كون جنوب شرق آسيا محاطة بشمال شرق آسيا وجنوب آسيا وغرب الباسيفيك فقد ضمت حوالي 12 مضيقا استراتيجيا ومسطحات مائية في هذه المنطقة مثل: مضايق سوندا، لومبوك، ماكاسار، مالكو وبحر الصين الجنوبي وأهم مضيق فيها هو **مضيق ملقا**.

قد سمح موقع جنوب شرق آسيا بالربط بين أكثر خطوط المواصلات البحرية ثقلا وحيوية في العالم وهما:

طريق شرق–غرب: الذي يصل المحيط الهندي بالمحيط الهادئ

طريق شمال جنوب: الذي يربط أستراليا ونيوزلندا بشمال شرق آسيا.

فالكثير من الدول الأسيوية تعتمد بطريقة ما على استيراد وتصدير الموارد الحيوية الواقعة في مختلف أنحاء العالم وتقريبا كل ما ينقل إليها من موارد يجب أن يشحن عبر بحر الصين الجنوبي.[3]

2. إقليم شمال شرق آسيا.

هو إقليم تطل دوله على المحيط الهادئ من ناحية الشرق (ماعدا منغوليا التي هي دولة حبيسة) تبلغ مساحته 11.8 مليون كم² ويبلغ عدد سكانه في سنة 2010 حوالي 1.564 مليار نسمة فيعتبر الإقليم أكبر أقاليم آسيا سكانا.

تختلف القدرات الإقتصادية لدول المنطقة فالصين تحتل المركز الثاني عالميا في الناتج المحلي الإجمالي وتحتل اليابان المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة والصين في سنة 2010، فاليابان هي واحدة من أكبر الدول الصناعية في العالم وقد شهدت كوريا الجنوبية كذلك نمو اقتصاديا كبيرا في السنوات الأخيرة. يتميز الإقليم بتنوع موارده فهو يحتوي على احتياطي كبير من المعادن خاصة الحديد والنحاس والزنك فالصين هي أول دولة منتجة لهذه المعادن فتنتج 600 مليون طن من الحديد حسب احصائيات سنة 2008 لتحتل المرتبة الأولى عالميا من إنتاج الحديد. كذلك تعرف المنطقة موارد أخرى كإنتاج القمح والأرز حيث بلغ

[1] UNEP, ***Summary for Asia and the Pacific Region On the Eve of Rio+20***, 6 June 2012, p.3.

[2] علي موسى، محمد الحمادي، ***جغرافيا القارات*** (دمشق: دار الفكر، 1997)، ص ص.297،298.

[3] عبد القادر دندن، ***الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى-جنوب آسيا-شرق وجنوب شرق آسيا***، أطروحة دكتورة غير منشورة (جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012-2013)، ص.283.

إنتاج القمح 114 مليون طن ما يعادل 16.7% من انتاج القمح في العالم وبالنسبة للأرز بلغ الانتاج 214 مليون طن ما يعادل 32% من الانتاج العالمي. [1]

خريطة رقم 5: دول شمال شرق آسيا و جنوب شرق آسيا

المصدر: Magali Barbieri, « La démographie de l'Asie de l'Est et du Sud-Est des années 1950 aux années 2000. Synthèse des changements et bilan statistique », ***Population***, vol.64 (1/2009), p.9.

3. المحيط الهادئ.

هو أكبر المحيطات، إذ تبلغ مساحته نصف مساحة الغلاف المائي وأكثر من ثلث مساحة سطح الكرة الأرضية وتبلغ مساحته حوالي 165.246 مليون كم2. وفي حال أضفنا إليه البحار الفرعية التابعة له كبحر اليابان وبحر الصين فستصبح مساحته حوالي 179.679 مليون كلم مربع.

يقع المحيط الهادي بين القارة الأميركية من جهة وقارتي آسيا وأوقيانيا من جهة أخرى، وهو يمتد تقريبا 15500 كيلومترا من بحر برينغ في أركتيك إلى أقصى الشمال الدائرة القطبية في المحيط المتجمد الجنوبي

[1] جودة حسنين وآخرون، ***جغرافيا آسيا في عالم متغير*** (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2011)، ص ص.241،243.

عند 60° جنوبا، يصل أكبر عرض للمحيط الهادئ بين الشرق والغرب تقريبا 5° شمال دائرة العرض، حيث يمتد حوالي 19800 كيلومترا من إندونيسيا إلى سواحل كولومبيا وبيرو.

يحتوي المحيط الهادئ تقريبا على 25000 جزيرة أي أكثر من العدد الإجمالي لبقية المحيطات أجمع، وغالبيتها توجد في جنوب خط الإستواء.[1]

ازدادت الأهمية الإستراتيجية للمحيط الهادئ، بحيث بات من القول: إن من يمتلك موطئ قدم أو على الأصح مرسى باخرة فيه سيكون قادرًا على الإسهام في تحديد وصياغة مستقبل الأوضاع الدولية سياسيًا واقتصاديًا خلال المرحلة القادمة. فقد اكتسبت منطقة آسيا/المحيط الهادئ خلال السنوات الأخيرة مزيدًا من الأهمية الإستراتيجية باعتبارها من أكثر مناطق العالم ديناميكية بعد انتقال مركز الثقل الاقتصادي إليها، وبعد أن أصبحت أحد المحركات الأهم في الاقتصاد العالمي.[2]

المطلب الثاني: جيوبوليتيكا المضايق البحرية في المحيط الباسيفيكي.

نظرا لديناميكية حركة التجارة في المنطقة تحمل المضايق الدولية في هذه الجهة أهمية جيوبوليتيكية كبيرة لمن يسيطر عليها. وسنتناول أهم هذه المضايق:

1. مضيق ملقا وأهميته لحركة التجارة.

يعتبر مضيق ملقا من أهم الممرات الاستراتيجية المائية في العالم إلى جانب مضيق هرمز، وهو أطول مضيق للملاحة البحرية في العالم. يبلغ طول المضيق حوالي 800 كلم، وعرضه بين 50 و320 كلم (أضيق مكان فيه بعرض 2.5 كلم)، وعمقه ما يقارب الثلاثة والعشرون مترًا أي: حوالي 70 قدمًا. سيطر العديد من القوى تاريخيًا على المضيق من بينهم العرب، ولطالما شكّل جزءًا مهمًا من الطرق التي تربط العرب بالصين والشرق الأوسط بجنوب شرقي آسيا تجاريًا منذ قرون.

يقع المضيق بين كل من ماليزيا وإندونيسيا كما تقع سنغافورة على طرفه، وهو يربط بين المحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي والمحيط الهادئ؛ الأمر الذي يجعله مركزَ تقاطع تجاريًا بين أوروبا وآسيا في المحيط الهادئ. ويشكّل مضيق ملقا حاليًا حوالي 40% من تجارة العالم ويمر عبره سنويًا أكثر من 50 ألف سفينة تجارية محملة بمختلف المواد والبضائع من جميع أنحاء العالم، كما يشهد مرور ما بين 80 إلى 90% من الواردات النفطية لدول مثل الصين واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان. وتتواجد خلف هذا المضيق منطقة

[1] المحيط الهادئ، في:(08-04-2016) ***https://sites.google.com/site/amazingseaworld/silent-ocean***

[2] عزت شحرور، " الصين ونزاعات المحيط الهادئ.. الأسباب و المآلات " ، ***مركز الجزيرة للدراسات*** (أكتوبر 2012)، ص.5.

بحرية جيوستراتيجية تربط العالم البحري للشرق الأوسط بمنطقة شبه القارة الهندية بشمال شرق آسيا وهي بحر الصين الجنوبي[1].

خريطة رقم 6 : مضيق ملقا.

المصدر : Vincent Herbert, Jean-rené Vanney, " Le détroit de Malacca : une entité géographique identifiée par ses caractères naturels ", ***Outre-Terre*** , no. 25-26 (02-2010), p. 245.

إذ يُعتبر المضيق واحدا من أكثر الممرات المائية حيوية في العالم حيث جعل من دول المنطقة التي تطل عليه دولا مفصلية للتجارة العالمية والتعاملات الاقتصادية العملاقة، وتتعاظم أهميته الجيوستراتيجية باستمرار ما دام مرتبطا ارتباطا مباشرا بنمو المقدرة السياسية والاقتصادية والعسكرية للصين و لليابان إضافة إلى أنه يتحكم بصورة مباشرة في الأوضاع الاستراتيجية لتكتلات شرق آسيا التي تُعتبر من أهم التكتلات الاقتصادية العملاقة في العالم.[2]

2. مضيق لوزون وأهميته الجيواسترتيجية.

هو مضيق هام يربط بحر الفلبين في غرب المحيط الهادي ببحر الصين الجنوبي بين تايوان ولوزون في الفلبين. يبلغ عرض المضيق ما يقرب من 250 كم. يضم عدداً من الجزر في مجموعتين: جزر باتانيس من مقاطعة باتانيس وجزر بابويان من مقاطعة كاجايان .

[1] علي حسين باكير، " تحولات الطاقة وجيوبوليتيك الممرات البحرية: "ملقا" نموذجًا "، ***مركز الجزيرة للدراسات*** (جوان 2014)، ص.5.
[2] مصطفى كامل، " المضايق البحرية مسرح الصراع القادم بين القوى العالمية "، في:
http://www.daralhilal.com.eg/show-8321.html (12-04-2016)

ينقسم هذا المضيق إلى عدد من القنوات الصغيرة. يفصل ممر بين لوزون وجزر بابويان، التي تنفصل عن جزر باتانيس بقناة بالينتانغ. وتنفصل باتانيس عن تايوان من قبل قناة باشي.

تكمن أهمية هذا المضيق في الشحن والإتصالات. تستخدم العديد من سفن الأمريكتين هذا المضيق للوصول إلى الموانئ الهامة في شرق آسيا. كما تمر العديد من خطوط الاتصالات البحرية في مضيق لوزون. توفر هذه الكابلات البيانات الهامة والخدمات الهاتفية إلى كل من الصين وهونغ كونغ وتايوان واليابان وكوريا الجنوبية.

3. مضيق كوريا وأهميته في مجال المواصلات البحرية.

يقع مضيق كوريا في شمال غرب المحيط الهادئ واصلا بين بحر اليابان والبحر الشرقي الصيني، هو يفصل أيضا بين جنوب غرب شبه الجزيرة الكورية والجزر اليابانية (هانشو وكيوشو).

يقدر عرض مضيق كوريا بحوالي 177 كم. وفي وسط المضيق تقع جزيرة تسوشيما, وعادة يطلق اسم المضيق على الممر المائي الواقع بين جزيرة تسوشيما وكوريا وعرض هذا الممر يقدر بحوالي 97 كم.

4. مضيق تايوان وأهميته السيادية.

يعرف أيضا بمضيق فورموسى بمساحة يساوي 180 كم مضيق بين الصين القارية وبين تايوان. أصغر جزء في المضيق تبلغ مساحته 131 كم المضيق جزء من بحر الصين الجنوبي ويتصل مع بحر الصين الشرقي في المنطقة الشمال شرقية. [1]

نستنتج أن منطقة آسيا الباسيفيك تحتوي على قدر هائل من مقومات القوة التي ترشحها لأن ترسم معالم الإستراتيجية العالمية المعاصرة، حيث يرشح الخبراء القرن الحالي بأنه سيكون القرن الباسيفيكي نظرا لظهور قوى اقتصادية آسيوية مثل الصين واليابان التي تقوم بتفعيل ديناميكية الاقتصاد العالمي نظرا لتحكمها بالأسواق العالمية و حركة التجارة الأسيوية حيث أصبحت تستدعي احتياجاتها الاقتصادية تأمين مناطق اقتصادية، خاصة في إفريقيا ذات المصادر الطاقوية وهنا تظهر الأهمية الجيوستراتيجية في منطقة الباسيفيك التي تمر عبرها معظم إمدادات الطاقة للإقتصادات الآسيوية.

[1] ***https://ar.wikipedia.org (12-04-2016)***

المبحث الثاني: الدور المتحول للأحلاف الإقليمية من خلال الدبلوماسية الأمنية الجديدة للصين.

تغيرت مقاربة الصين إزاء التحالفات الإقليمية منذ انتهاجها للدبلوماسية الأمنية الجديدة، حيث أصبحت أكثر انفتاحا على الآليات التعاونية وأكثر دعما لإجراءات بناء الثقة والحوارات الأمنية المتعددة الأطراف.

المطلب الأول: أهداف المقاربة الصينية وراء دعم الترتيبات الأمنية المتعددة الأطراف في الفضاء الباسيفيكي.

تنطلق مقاربة الصين التي تزداد ديناميكية نحو الآليات الأمنية الإقليمية المتعددة الأطراف من الأهداف الثلاثة للدبلوماسية الأمنية الجديدة:

1– نزع فتيل التوترات في الفضاء الأمني الخارجي لتتمكن الصين من التركيز على التحديات الاقتصادية والسياسية إضافة إلى الإصلاح الإجتماعي.

2– يساعد الإرتباط الفعلي للصين في الآليات الأمنية المتعددة الأطراف على بسط نفوذها وقوتها لكن بطريقة تطمأن جيرانها في شأن الصعود السلمي والنمو السلمي اللذان تشهدهما.

3– يساهم الدور الفعلي للصين في الآليات المتعددة الأطراف في حصر وتطويق النفوذ والهيمنة الأمريكية في المحيط الصيني، مع تفادي أي مواجهة مباشرة بينهما. وأهم هذه الآليات الأمنية [1]

ومن أهم هذه الترتيبات الأمنية المتعددة الأطراف :

1. **منتدى آسيان الاقليمي وآسيان.**

بعد انتهاء الحرب الباردة بدأت **رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN** تهتم بالقضايا الأمنية، فتم إنشاء **منتدى الأسيان الإقليمي ASEAN REGIONAL FORUM** وهو منتدى متعدد الأطراف تتم فيه مناقشة القضايا الأمنية والسياسية، مع التركيز على إجراءات بناء الثقة بين الأطراف وتطوير وثيقة سنوية تسمى الرؤية الأمنية السنوية. حيث لا أمانة عامة دائمة للمنتدى، فالأمن لا يكون عبر الأمن الجماعي أو الهيكلية الدفاعية وإنما عبر إجراءات بناء الثقة إذ لم يصل منتدى آسيان الإقليمي **ARF** إلى مرحلة حل النزاعات بسبب رفض الصين التحرك في هذا الاتجاه.[2]

[1] بايتس غيل، ***مرجع سابق***، ص.56.

[2] محمد السيد سليم، " خبرات التكامل الآسيوي ودلالاتها بالنسبة إلى التكامل العربي: حالة الآسيان "، ***مجلة المستقبل العربي***، ع.366 (أوت: 2009)، ص ص.97 – 109.

لم تكن الصين داعمة لفكرة **ARF** عندما طرحت للمرة الأولى حيث رأى المحللون الاستراتيجيون الصينيون أن هذا المنتدى سيتحول الى منظمة أمنية نظامية إلى درجة عالية تتدخل في الشؤون الداخلية للدول وفي الصراعات الاقليمية حيث، أصرت الصين إلى عدم الوصول الى حل النزاعات في إطار **ARF** واستبداله بتطوير مقاربات إزاء النزاعات وذلك بسبب خوف الصين من تحول المنتدى إلى كيان أمني ممأسس، كما نقل على محللين صينين آخرين أن المكامن الحقيقية للقلق الصيني في إمكانية أن تصبح قضية تايوان ونزاعات بحر الصين الجنوبي جزءا من مدوالات **ARF** ، كما أن الاستراتيجيين الصينين قلقين من احتمال أن يتحول هذا المنتدى خاضع لسيطرة القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة أو اليابان التي ستكيفه بما يخدم مصالحها ويضر بمصالح الصين، وأخيرا كانت بكين مرتابة من أن يتحول المنتدى إلى موقع يتفق فيه الآخرون على الصين في أن يتم تطويقها واحتوائها. لكن مقاربة بيكين أخذت بالتغير تدريجيا مع تبنيها الدبلوماسية الأمنية الجديدة وعقلية القوة الكبرى المسؤولة التي سمحت لها بأن تدرك الفرص[1] التي يتيحها هذا المنتدى كون **ARF** يضم أغلب الفاعلين في الباسيفيك وتحويلها عن طريق دبلوماسية مطردة الرشاقة والمسؤولية إلى أداة لدعم فرضية الإستقرار في البيئة الاستراتيجية المحيطة بالصين ومضاعفة الصين دورها في هندسة السياسات الأمنية الإقليمية ،وذلك لتهميش أو إبقاء الولايات المتحدة بعيدة عن صياغة السياسات المتعلقة بالأمن الاقليمي داخل **ARF** كونها عضو في المنتدى وخاصة تلك المتعلقة بالمسائل الحساسة كقضية بحر الصين الجنوبي جزيرة تايوان ولكن بطريقة ممأسسة.

فحسب العديد من الاستراتيجيين تحول سياسة الصين اتجاه الآليات المتعددة الأطراف في المنطقة مرتبطون بعاملين:

العامل الأول **طريق الآسيان ASEAN WAY** معناها التأثير الايجابي المتبادل بين دول الآسيان والعامل الثاني هو أن تصبح الصين الدولة القائدة أو الوحدة التي تصنع القرارات والسياسات الإقليمية داخل منظمة آسيان.[2]

وبالفعل قامت بكين بعدة خطوات داخل وخارج **ARF** بهدف تحسين علاقاتها مع جيرانها في آسيان حيث ساعدت في تأسيس قمة **آسيان+3** التي تضع دول أسيان العشرة زائد الصين واليابان وكوريا الجنوبية التي أدت إلى لقاءات القمة بين آسيان والصين، وانطلاقا من مسار **آسيان+3** اتفق قادة آسيان على تأسيس آلية جديدة تحت إسم **قمة شرق آسيا EAS** لتعزيز الأمن وإجراءات بناء الثقة.

في تطور آخر قدم الوفد الصيني في اجتماع **ARF** سنة 2002 وثيقة رسمية **تشرح المفهوم الأمني الجديد**، والتطور الآخر إقامة عدد من إجراءات بناء الثقة وقنوات خارج مسار **ARF** تشدد على القضايا

[1] بايتس غيل، ***مرجع سابق***، ص ص.59-62.

[2] Fenna Egberink , Frans-Paul van der Putten, ASEAN, China's Rise and Geopolitical Stability in Asia, ***Clingendael Paper No. 2 : Netherlands Institute of International Relations*** (April 2011),p.24.

الغير تقليدية والعابرة للحدود القومية تحت عنوان **الدبلوماسية الأمنية الجديدة**، كما أدى **مسار آسيان +3**، وقمة آسيان الصين ذات الصلة إلى إصدار البيان المشترك عند التعاون في شرق آسيا، وتبادل الزيارات بين السفن الحربية والمسؤولين العسكريين الكبار وتبادل المعلومات والمسؤولين في الجامعات و الكليات العسكرية، وفي اجتماع **ARF** سنة 2003 اقترح وزير الخارجية الصيني تأسيس مؤتمر للسياسة الأمنية في المنتدى يحضره مسؤولون رفيعو المستوى في مجال الدفاع والعسكريين بين الدول الأعضاء ويهدف إلى فتح قنوات جديدة من الحوار، ورفع درجة الثقة بين المسؤولين الإقليمين، كما دعمت الصين المزيد من الإتفاقات في علاقات الصين مع جيرانها في جنوب شرق آسيا، فقد انضمت الصين إلى معاهدة آسيان للتفاهم والتعاون في جنوب شرق آسيا، التي تلتزم فيها الصين الموقعين الآخرين على دعم الإستقرار والإمتناع عن استخدام القوة وحل النزاعات عبر المفاوضات، إلى غيرها من هذه الاجراءات الأمنية المتعددة الأطراف التي تدل على السلوك الدبلوماسي المسؤول وتطبيق المفهوم الأمني الجديد.[1]

الشكل رقم.18: أهم التنظيمات المتعددة الأطراف التي تطرح فيها الصين مقاربتها الأمنية الجديدة.

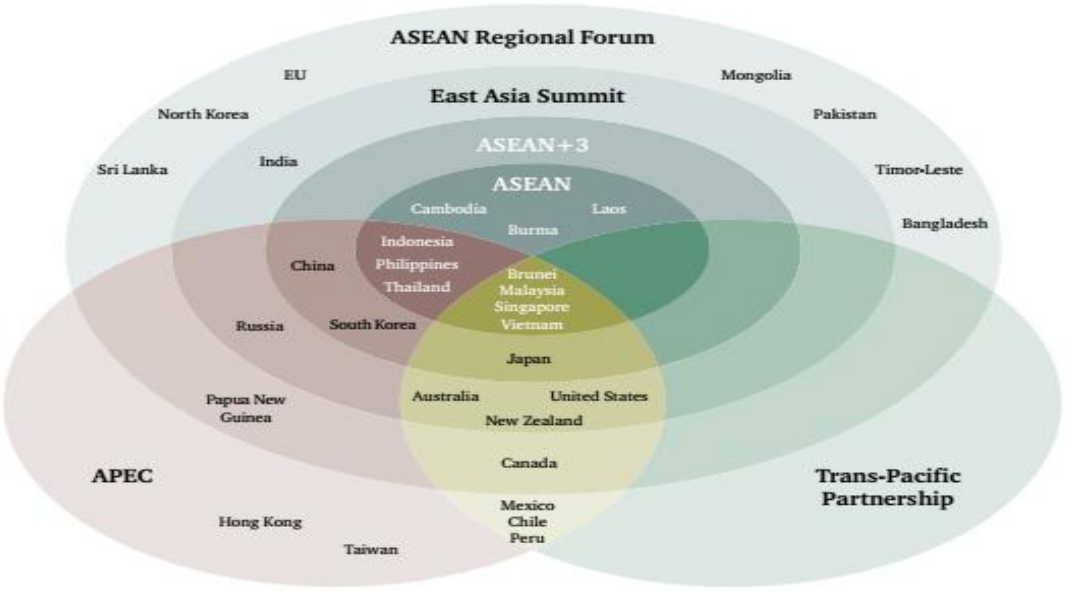

Source: Authors.

المصدر: Xenia Dormandy , Rory Kinane, Asia–Pacific Security A Changing Role for the United States, **Chatham House Report** (April 2014),p.14.

2. السياق الاستراتيجي – الجيوسياسي وراء دعم الصين ترتيبات أمنية في المحيط الهادئ.

بدأ يبرز توجه سياسي آسيوي مميز بالفعل من المأسسة المطردة للتعاون الإقليمي الآسيوي الهادفة إلى التحرر من الهيمنة الأمريكية، والصينيون منفتحون بشأن تصميمهم على أن إنشاء منظمة تعاونية في منطقة

[1] بايتس غيل، ***مرجع سابق***، ص ص. 62 – 96.

شرق آسيا أصبح واحدا من الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى للصين، وأن الصين تدرك بالفعل أن تكامل المنطقة لا يعني التكامل الاجتماعي والاقتصادي وحسب بل التكامل السياسي والأمني أيضا.[1]

فمثلا تحاول الصين وضع رابطة آسيان على الطريق الصحيح لتحقيق هدفها الأساسي المتمثل في المركزية وهو مصطلح تم وضعه للتأكيد على أهمية التماسك الداخلي في تحقيق كل من التقدم الإقتصادي وإدارة علاقات الرابطة مع الشركاء الخارجيين بحيث أن الصين هي القوة البارزة اليوم في منطقة آسيا الباسيفيك، فقد أقامت شبكة من الآليات المتعددة الأطراف في المنطقة وسيكون لدى بيكين قدرة حقيقية على التأثير في المسار المستقبلي للتكامل في المنطقة.[2]

لاحظ الاستراتيجيون اليابانيون هذا الاتجاه الآخر لذلك حذرو من خطر نشوء منطقة صين عظمى في آسيا، وأن ذلك قد يؤدي بدوره الى إقليمية إقصائية. وقد أشارت المناقشات اليابانية للشؤون الخارجية علاوة على ذلك إلى تزايد قلق اليابان من أن الاتفاقات الأمنية القائمة في منطقة الشرق الأقصى قد تضعف، وأن اليابان قد تواجه بعض الخيارات الأساسية، حيث أن رد الفعل الأكثر احتمالا على حدوث هزة كبرى تزعزع استقرار منطقة شرق آسيا مثل إخفاق أمريكي في التعامل بفعالية وبمقاربة إقليمية مع التحدي الذي تشكله كوريا الشمالية. سيكون انغماس اليابان المفاجئ والأحادي في إعادة التسلح، وهذا بدوره سيؤدي الى زيادة ميل الصين إلى تولي قيادة أكثر صراحة لآسيوية قارية اقصائية.[3]

المطلب الثاني: التقارب الصيني الروسي: بوادر تشكل حلف مضاد للهيمنة الأمريكية في الشرق الأقصى.

في إطار تبني الصين للمفهوم الأمني الجديد والتزاماتها كقوة كبرى مسؤولة، طورت الصين علاقات وطيدة مع روسيا بحيث تم توقيع سنة 2001 على **معاهدة حسن الجوار** لتطوير العلاقات الصينية الروسية بشكل طويل ومستقر.[4]

أكدت دراسة نشرها "**معهد كارنيجي للسلام الدولي** "، تحت عنوان "**من أوروبا العظمى إلى آسيا العظمى: التقارب الروسي – الصيني**" على عمق التعاون الروسي الصيني بسبب المصالح المشتركة بما يتعلق بالشؤون العالمية فالبلدان يشتركان في توافر الرغبة لديهما لكي تصبحا قوتان تتمتعان بحرية الحركة عالمياً،

[1] زبيغنيو بريجنسكي، ***الإختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة***: عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004)، ص ص.143،144.

[2] Peter Chalk , "China and America's Coming Battle for Southeast Asia" in: ***http://nationalinterest.org/blog/the-buzz/china-americas-coming-battle-southeast-asia-12427 (18-03-2016).***

[3] زبينغيو بريجنسكي، ***مرجع سابق***، ص.144.

[4] "دبلوماسية الصداقة وحسن الجوار"، في: ***http://www.arabsino.com/book/life-in-china/ar/29.htm ، (15-03-2016).***

فقد حدث تلاقٍ روسي – صيني، خاصةً فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية التي يراها أنها الطرفان تهدف إلى نشر الفوضى والإضطرابات وخلق عدم الإستقرار في المحيط الصيني وتقويضها، ونقل تحالف "الناتو" بالقرب من روسيا لإحباط خطط التكامل الروسية في أوراسيا.[1]

1. التعاون العسكري

تستورد الصين كميات كبيرة من العتاد والمساعدات التقنية والمهارات من روسيا كتوقيع روسيا صفقة تزيد قيمتها عن ملياري دولار تشتري بموجبهما الصين 24 مليون مقاتلة من طراز **سوخوي 35** حيث ستجعل هذه الصفقة الصين أول دولة تشتري هذا النوع المتطور من الطائرات.[2]

قد وجه الإعلان الروسي الصيني المشترك بتوجيه نقد لواشنطن وسياستها الأمنية، والزخم السلبي في الشؤون الأمنية العالمية كما وجه لوما إلى الولايات المتحدة لسعيها إلى تعديل وتفكيك معاهدة حظر الصواريخ البالستية، لسعيها مع حلفائها بمن فيهم تايوان إلى نشر منظومات دفاع صاروخي في منطقة آسيا المحيط الهادئ، ستُبقي الصين على مبدأ الحرص على الفوائد الناجمة عن الحفاظ على شراكة استراتيجية مع روسيا حيث يرى شق من الخبراء أن الدافع الأساسي لتعزيز التعاون العسكري بين البلدين يعود إلى تلاقي المصالح الجيوسياسية، لاسيما مصلحتهما بالعمل معا من أجل مراجعة التوجه الأمريكي نحو آسيا.[3]

2. صفقة الغاز الكبرى.

وقع البلدان روسيا والصين صفقة غاز كبرى بلغت قيمتها حوالي 211 مليار دولار، تُزود روسيا بموجبها الصين ب 83 مليار متر مكعب من الغاز سنويا لمدة ثلاثين سنة، وذلك عبر الأنابيب انطلاقًا من الشرق الأقصى الروسي بحلول سنة 2013، واستغرق العمل لإبرام هذه الصفقة عدة سنوات من التفاوض، وتأتي هذه الصفقة بين الصين وروسيا رداً على التحركات الاستراتيجية التي تعمل على تقوية تحالفها العسكري مع كل من اليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا، وتعزيز حضورها العسكري في كل من سنغافورة والفلبين وجزيرة غوام، وعلى المستوى الاقتصادي تعمل الولايات المتحدة على إنشاء شراكة اقتصادية ومنطقة تبادل تجاري ة حرة عبر معاهدة **الشراكة العابرة للباسيفيك TPP** مع دول آسيا/الهادئ،

[1] محمد أحمد عبد النبي، " من شنغهاي إلى سانت بطرسبرغ: روسيا تتجه من أوروبا العظمى إلى آسيا العظمى" في: ***http://www.futurecenter.ae/study.php?study=492***، (16/03/2016).

[2] " الصين تبرم أكبر صفقة عسكرية مع روسيا للظفر بسوخوي 35"، ***جريدة العرب***، ع.10104، 21-11-2015، ص.5.

[3] بايتس غيل، ***مرجع سابق***، ص ص.87-94.

وذلك مع إقصاء الصين من هذه المعاهدة. لذلك توجهت بكين لمنافسة واشنطن لإقامة محور مع روسيا لمواجهة التوجه الأمريكي نحو الباسيفيك الهادف إلى تطويق واحتواء الصين. [1]

3. مستقبل التقارب الروسي الصيني.

استخلصت تلك الدراسة الصادرة عن معهد كارنيغي بأن التقارب الروسي– الصيني سيجعل بيكين لاعبا رئيسيا، إضافة إلى اكتسابها لعمق استراتيجي وتحقيقها تقدماً ملحوظاً في تفوقها القاري، أما اليابان، فنتيجة لفقدان الخيار الروسي بعد أن انضمت الأولى للعقوبات الغربية ضد موسكو، فإنه يتحتم عليها تقوية تحالفها العسكري والسياسي بالولايات المتحدة، خاصة في ضوء احتمال عدم حياد روسيا مستقبلا فيما يخص النزاع بين اليابان والصين حول جزيرة سينكاكو. وسوف يؤثر التقارب الصيني – الروسي على الهند أيضاً، بما يدفعها إلى لعب دور أكثر نشاطاً في مثلث القوى الآسيوية الكبرى خاصة في منظمات مثل شنغهاي وغيرها، أما فيما يتعلق بشبه الجزيرة الكورية، فإن روسيا والصين سيعملان بالتوازي مع بعضهما، وفي حالة نشوب أزمة بين الكوريتين، فإن بكين وموسكو سينسقان سياستهما وسيتم تفويض الصين للتحرك.[2]

ينبئ التقارب الحالي بأن روسيا والصين ستحافظان على علاقات جيدة، التي ستخدم مصالح البلدين بشكل أفضل؛ حيث يرى الأكاديمي الصيني "**يان شوتونغ**" أن الصين يجب أن تستغل التقارب مع روسيا وتدفع بالعلاقات معها إلى تحالف لمواجهة سياسة الاحتواء الأميركية للصين، وذلك في حين يرى بعض المراقبين أن هذا التقارب هو بادرة لظهور تحالف روسي– صيني موجه ضد الغرب.[3]

إن التغير الإدراكي الصيني لطبيعة التفاعلات في محيطها الإقليمي أدى إلى إعادة صياغة مقاربتها للترتيبات الأمنية المتعددة الأطراف في الفضاء الباسيفيكي، حيث أصبحت أكثر اندماجا ضمن هذه التنظيمات من خلال تعظيم دورها في هندسة السياسات الأمنية في المحيط الهادئ، وذلك لتوفير محيط استراتيجي أكثر استقرارا لأجل التفرغ للتحديات الداخلية، وطمأنة الجيران الإقليمين أن الصعود الصيني هو صعود سلمي و تطويق النفوذ الأمريكي مع تجنب المواجهة، والتقارب مع روسيا لتحقيق توازن استراتيجي مع الولايات المتحدة وحلفائها في آسيا من خلال تعميق الشراكة في جميع القطاعات لتتحول إلى حلف استراتيجي.

[1] عبد الرحمان المنصوري، " صفقة الغاز الصينية الروسية: الظروف والدلالات"، ***مركز الجزيرة للدراسات*** (22 جوان 2014)، ص ص.2-5.
[2] محمد أحمد عبد النبي، ***مرجع سابق***.
[3] عبد الرحمان المنصوري، ***مرجع سابق*** ،ص.6.

المبحث الثالث: الإستجابة الصينية للتفاعلات المحاذية في بحر الصين الجنوبي.

يعد بحر الصين الجنوبي مسرح النزاعات في آسيا الباسيفيك بسبب تعدد المطالب الإقليمية خاصة الطاقوية الأرخبيلية حيث تظهر الصين كقوة مهيمنة في المنطقة بادعائها الأحقية الكاملة على بحر الصين وانتهاج استراتيجيات لتثبيت الهيمنة وتشييد الجزر الإصطناعية ونشر منظومات دفاعية باليستية.

المطلب الأول: قضية توحيد تايوان مع البر الرئيسي: التوتر المقيد (دولة واحدة ونظامان).

فيما يتعلق بالصين المسألة الطاغية هي تايوان، فالصين لا تعتبر هذه المسألة شأن من شؤون السياسة الخارجية بل تعتبرها أمرا داخليا في صلب هويتها كدولة أمة تعتبر الصين تايوان جزءا لا يتجزأ من البلد والسؤال الوحيد عند قادتها هو متى وكيف تتحقق إعادة وحدة البلاد.[1]

فتايوان حسبهم كانت الموضع الذي بدأ منه تقطيع أوصال الصين. المقاطعة الأولى التي تصدر من قبل الاستعماريين وتوحيدها مع البر الرئيسي (الصين البلد الأم) يعتبر حتى من قبل الصينين الذين لا يشاطرون الحزب الحاكم الرأي واجبا مقدسا يمكن تأجيله لأسباب عملية أو تكتيكية لكن بدون التخلي عنه.[2] أو ما تعتبره المهمة الغير منجزة في توحيد البلاد بشكل كامل عبر إعادة تايوان إلى الحظيرة. فقضية تايوان تدق على وتر اذلال الصين على أيدي قوى أجنبية إبان مرحلة يطلق عليها الصينيون **قرن الإذلال الوطني** وغالبا ما يقع اللوم في الإنفصال المستمر بتايوان عن الصين إلى نية أجنبية في إشارة واضحة إلى دور الولايات المتحدة والتحالف الأمريكي الياباني في الدفاع عن تايوان في مواجهة الصين.[3]

فقد أفلتت تايوان من إعادة التوحيد القسري مع البر الرئيس الصيني بفضل حماية الأسطول السابع، الذي تمركز في مضيق تايوان بع عام 1950 وبفضل اتفاقية الأمن المتبادل التي أبرمتها تايوان مع الولايات المتحدة عام 1954، وبعد تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، تم إلغاء المعاهدة عام 1979.[4] حيث سعت الولايات المتحدة لإقامة توازن بين هذين الإلتزامين فكانت تثني الصين على استخدام القوة العسكرية لتوحيد البلد، وكانت تمنع حكام تايوان من إعلال الاستقلال أو اتحاذ خطوات معادلة لمثل هذا الإعلان ومن شأنها أن يكون لها أثر محتمل باستدعاء رد عسكري من البر الصيني الرئيسي، وليس بإمكان البر الرئيسي أن يستبعد احتمال أن ترد الولايات المتحدة عسكريا اذا استخدمت الصين القوة العسكرية.[5]

---

[1] ريتشارد هاس، ***الفرصة لحظة أمريكا لتغيير مجرى التاريخ***، تعريب: أسعد كامل إلياس (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007)، ص.182.

[2] هنري كيسنجر، ***هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟: نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين***، ترجمة: عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي،2003)، ص ص.148،149.

[3] بايتس غيل، ***مرجع سابق***، ص ص.225،226.

[4] توماس ويلبورن، ***السياسة الدولية في شمال شرق آسيا: المثلث الإستراتيجي*** (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،1998)، ص.22.

[5] ريتشارد هاس، ***مرجع سابق***، ص.184.

1. إشكالية تكييف قضية تايوان ضمن دبلوماسية القوة الكبرى المسؤولة.

مسألة تايوان هي إشكالية تعيق مسعى الصين في تفسير دبلوماسيتها كقوة كبرى مسؤولة، لكن بالرغم كن ذلك، صدرت بعض الأخبار المشجعة من البر الرئيسي في شأن سياستها المتعلقة بتايوان حيث ظهرت مقاربة أكثر براغماتية ومرونة اتجاه إدماج تايوان بالدبلوماسية الأمنية الجديدة، حيث رحبت الصين باستثمارات تايوان في البر الرئيسي، وتم التأكيد على التوحيد السلمي، الأمر الذي يجعل مسألة تايوان **توتر مقيدا** وراحت بيكين تدعو إلى **الصلات الثلاث:** خدمة البريد والتجارة والاتصالات المباشرة عبر المضيق أو **التبادلات الأربعة** : التفاعلات الأكاديمية والثقافية والاقتصاد والرياضة.[1]

حيث اعترفت الصين بأن تايوان كيان سياسي له سماته الاقتصادية والتجارية، ومن ثم لم تعترض الصين العلاقات الثقافية والإقتصادية بين تايوان ودول العالم شريطة عدم معاملة تايوان كدولة مستقلة ذات سيادة، وخصصت لتايوان بعض المقاعد في المجلس الصيني وفي ضوء هذا التطور تقدمت بيكين بمبادرة لإعادة تايوان الى الصين الأم، تضمنت بنود المبادرة ما يلي:

دولة واحدو ونظامان: ويعني ذلك تخلي تايوان عن فكرة تمثيليها للصين مع السماح لها بالحفاظ على نظامها الاجتماعي والإقتصادي وقواتها المسلحة.

فقد هدفت الصين إلى منح تايوان نوع من الإدارة الخاصة مع احتفاظ الصين بحق التمثيل الخارجي وبشؤون الدفاع عن الصين ككل وهي المبادرة التي وإن رفضتها تايوان إلا أنها تشير إلى التغير الذي طرأ على السياسة الخارجية الصينية اتجاه تايوان، ورغبة الأولى في إعادة الثانية إلى البر الرئيسي.[2]

بل وإن البر الرئيسي هو الشريك التجاري الأكبر لتايوان والسوق الأول لصادراتها، ما يجعل قضية تايوان توتر مقيدا عن طريق جملة من السياسات المرنة والبراغماتية لأهداف بعيدة المدى.[3]

2. السياق الإستراتيجي والجيوسياسي في علاقة البر الرئيسي بتايوان.

تعد تايوان نقطة أساسية ومحورية في السياسة الباسيفيكية حيث تعتبر جزيرة تايوان حاملة **طائرات** لا يمكن إغراقها والتي تسيطر عل النقطة المركزية للساحل المحيط بالصين، والتي يمكن من خلالها لقوة خارجية مثل الولايات المتحدة أن تظهر قوتها على طول المحيط الساحلي للصين. وعلى هذا النحو لا يزعج المخططين البحريين الصينين مثل الإستقلال الفعلي لتايوان، ومن بين جميع أبراج الحراسة على طول سور

[1] بايتس غيل، ***مرجع سابق***، ص ص 224-227.
[2] ماجدة صالح، " اتجاهات الوحدة القومية: كوريا والصين "، في: ***آسيا والتحولات العالمية***، تحرير: محمد السيد سليم (القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، 1998)، ص.269.
[3] بايتس غيل، ***مرجع سابق***، ص ص.227-229.

الصين البحري العكسي، فإن تايوان تحتل الموقع الأكثر مركزية ومع عودة تايوان إلى البر الرئيسي للصين فإنها قواتها البحرية التي يتكون فجأة في موقع من الأفضلية الاستراتيجية في مواجهة **سلسلة الجزر الأولى**.[1]

حيث أظهر تجارب الصواريخ المهددة في المياه المحيطة بتايوان سنة 1995، والحشد المستمر للصواريخ قبلة تايوان، والتحديث العسكري المركز على احتمال حدوث أي طارئ يتعلق بتايوان يثبت الجدية التي تتعامل بها بيكين مع قضية تايوان.[2]

فوفقا لدراسة أجرتها مؤسسة **راند RAND** الأمريكية سنة 2009 فإن الولايات المتحدة لن تكون قادرة على الدفاع عن تايوان في مواجهة هجوم صيني بحلول 2020، حيث تستعد الصين لذلك بالأسلحة الإلكترونية وبقوات جوية بطائرات مقاتلة جديدة من الجيل الرابع، وبالصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات مع انتشار آلاف الصواريخ على البر الرئيسي والتي تستهدف كلا من تايوان والطائرات التايوانية المقاتلة على الأرض، الأمر الذ يبقي الوضع الاستراتيجي في المضيق متقلبا وقابلا للانفجار. بالرغم من الإشارات المشجعة من بيكين على تبدل مقاربتها اتجاه تايوان كقوة كبرى مسؤولة وتبني دبلوماسية حسن الجوار.[3]

المطلب الثاني: جيوبولتيكا أمن الطاقة الصيني في بحر الصين الجنوبي واستراتيجية عقد اللؤلؤ.

يربط بحر الصين الجنوبي العالم البحري للشرق الأوسط بمنطقة شبه القارة الهندية بشمال شرق آسيا، يأتي حوالي ثلثي إمدادات الطاقة لكوريا الجنوبية و60% لليابان وتايوان وكذلك 80% من واردات الصين عبر بحر الصين الجنوبي، فهو لا يعد معبرا لإمدادات الطاقة فحسب، بل يحتوي على حوالي 7 مليارات برميل كاحتياطي وحوالي 900 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي.[4]

وتعد الصين ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم بعد و.م.أ وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن واردات الصين النفطية سوف تقفز إلى 13.1 مليون برميل يوميا في عام 2030، وقد بلغ إنتاج الصين من النفط في عام 2009 حوالي 104 مليون برميل يوميا أي أقل من 50% من استهلاك الصين، وهذا الوضع دفع بالصين الإعتماد كثيرا على الخارج للإيفاء بحاجياتها من مصادر الطاقة وبما ينعكس سلبا على مسيرة التنمية الاقتصادية بها، والذي سوف ينعكس أيضا كما سنرى على سياستها الخارجية خاصة في بحر الصين الجنوبي وتصوراتها النظرية وتحركاتها الجيوطاقوية في هذه المنطقة الجيوستراتجية . [5]

---

[1] روبرت د. كابلان، ***انتقام الجغرافيا: ما تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير***، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2015)، ص ص.259،260.

[2] بايتس غيل، ***مرجع سابق***، ص.226.

[3] روبرت د. كابلان، ***مرجع سابق***، ص.260.

[4] علي حسين باكير، " مراجعة كتاب غليان آسيا: بحر الصين الجنوبي ونهاية هادئ مستقر "، ***مركز الجزيرة للدراسات*** (أفريل 2014)، ص ص.3،4.

[5] خديجة عرفة محمد، ***أمن الطاقة وآثاره الإستراتيجية*** (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014)، ص ص.122،123.

هناك جزء مهم من الحقول النفطية الصينية يقع في بحر الصين الجنوبي إلا أن لهذا الموقع مساوئ حيث تكثر النزاعات البحرية بين الدول المجاورة للصين بسبب كثرة الأرخبيلات وقد ازدادت الأهمية الاستراتيجية للبحر فالجزيرة البعيدة تعتبر كمركز متقدم يمكن استخدامها لتخزين المعدات والوقود، فإذا كانت واقعة في منطقة غنية بالموارد النفطية والغازية فإن امتلاكها يصبح حيويا، ويمكن استخدام هذه الجزر المنتشرة من شمال بحر الصين إلى جنوبه كقاعدة لوجستية للقاذفات عن بعد، تشكل هذه الجزر في العمليات العسكرية نوعا من **حاملات طائرات ثابتة**. وبانضمام الصين إلى النظام الإقتصادي والسياسي العالمي غيرت التوازن الجيوستراتيجي الإقليمي، مخلفة أوضاعا نزاعية، لاسيما فيما يتعلق بالسيادة الإقليمية حيث انفردت بيكين بتغير خريطة المنطقة البحرية وقررت بسط سيادتها على 80% من مياه بحر الصين الجنوبي.[1]

الخريطة رقم7: خريطة بحر الصين الجنوبي: ومناطق النفوذ للدول المحاذية.

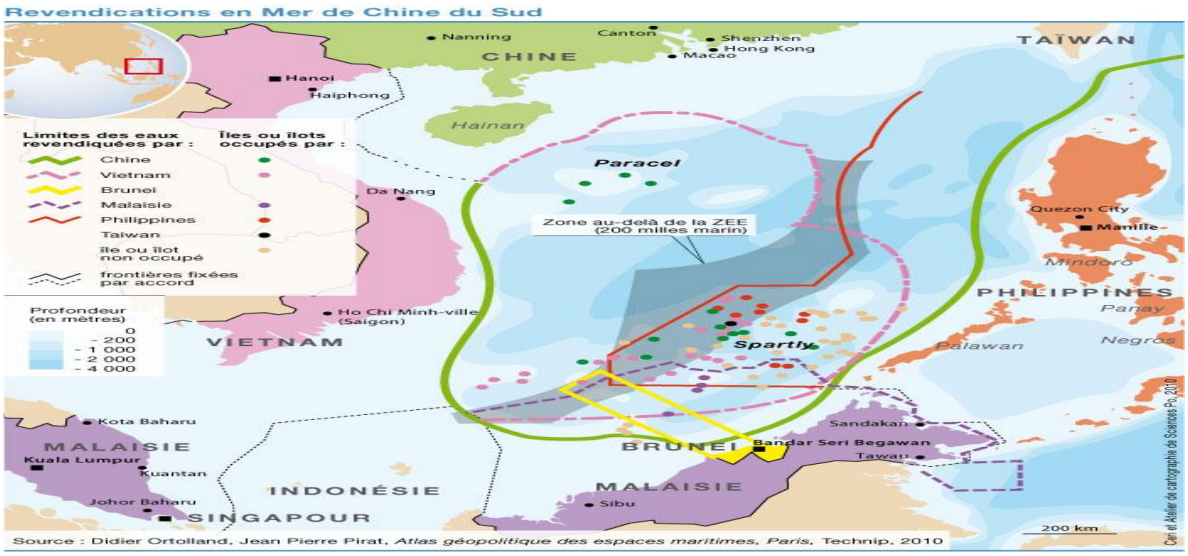

المصدر: Fiche Documentaire no. 4/15 :" Les enjeux en Mer de Chine méridionale ", ***institut français de la mer***, (octobre 2015), p.3.

عندما يتعلق الأمر بالبحرية يذهب العقل الاستراتيجي الصيني إلى التفكير إقليميا كقوة برية غير آمنة، في محاولة للتوسع في دوائر متحدة المركز بالطريقة التي اقترحها سبيكمان باستخدام تصورات جيوستراتيجية وهي خط **سلسلة الجزر الأولى** فهي المياه التي يحدها من الشرق أرخبيل اليابان وتايوان والفلبين وبورنيو وتشمل بحري الصين الشرقي والجنوبي. وسلسلة **الجزر الثانية** التي تقع **خلف سلسلة الجزر الأولى** هي مصطلحات إقليمية والتي في هذه الحالات ينظر إليها على أنها توسعات أرخبيلية لمساحة اليابسة الصينية.[2]

[1] فيليب سيبيل لوبيز، ***الجغرافيا السياسية للبترول***، ترجمة: نجاة الصليبي الطويل (أبوظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة و الثقافة: كلمة، 2013)، ص ص.282-284.

[2] روبرت د. كابلان، ***مرجع سابق***، ص.257.

الخريطة رقم 8: خريطة توضح التصور الجيوسياسي الصيني لسلسلة الجزر الأولى والثانية.

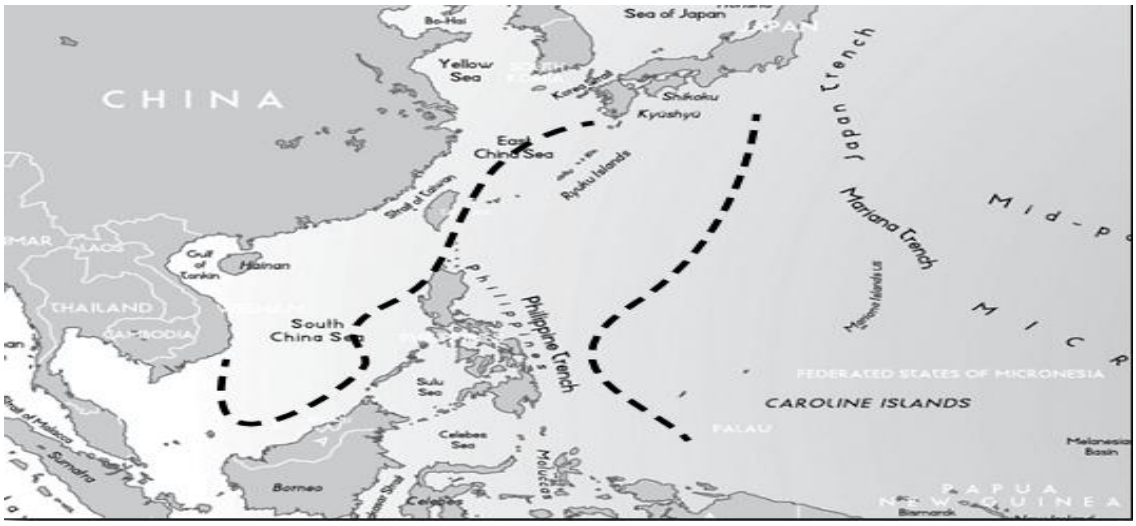

المصدر: Wayne Mapp, Military Modernisation and Buildup in the asia pacific the case for restraint, **RSIS MONOGRAPH NO. 31** (2014), p.27.

1. تحركات الصين الجيوطاقوية في بحر الصين الجنوبي.

يعد بحر الصين الجنوبي بحدوده الساحلية غير المنتظمة إلى حد كبير معضلة استراتيجية، حيث أن ادعاء الصين بأحقيتها في جزر سبراتلي بأكملها، فهي تسعى إلى إقامة نطاق اقتصادي حصري يغطي معظم بحر الصين الجنوبي وهو موقف يضعها في صراع مباشر مع بروناي وأندونسيا وماليزيا والفلبين وتايوان وفيتنام التي تدعي كل منها الحق في قطاعات مهمة من جزر سبراتلي ومياهها المحيطة.

إن الصراع على الطاقة في بحر الصين الجنوبي هو بدرجة كبيرة على جزر سبراتلي، فهي موضع ادعاء جزئي أو كلي بالحق فيها من قبل **6 دول:** بروناي، الصين، الفلبين، تايوان فتنام، وتدعي الصين وتايوان الحق بسلسلة سبراتلي كاملة، ودعما لهذه الادعاءات انخرطت الصين في نشاطات عديدة تهدف الى اظهار نيتها في احتلال هذه المنطقة بكاملها و السيطرة عليها ، وتشمل هذه النشاطات إقامة مواقع عسكرية أمامية على الجزر والمناورات البحرية الدورية ومنح امتيازات التنقيب والاستخراج لشركات النفط الدولية في المياه الخاضعة للمنافسة، وفي أحيان قليلة القيام باستعراض للقوة.[1]

[1] مايكل كلير، ***الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية***، ترجمة: عدنان حسن (بيروت: دار الكتاب العربي، 2002)، ص ص.128-136.

الخريطة رقم 9: خريطة لموقع جزر سبراتلي والدول المطالبة بالجزر.

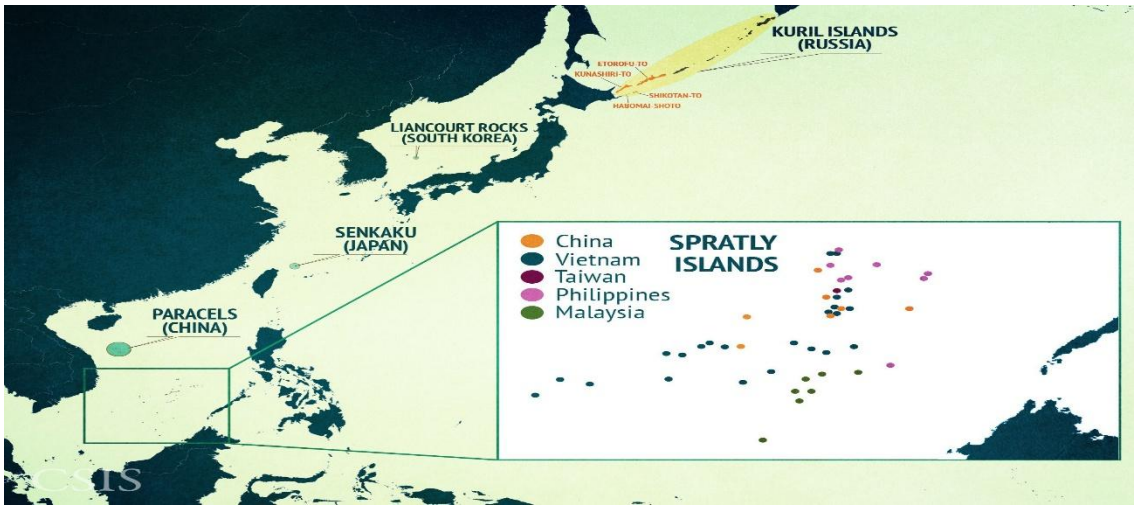

المصدر: .(28-03-2016) ***http://amti.csis.org/atlas/***

2. الأبعاد الجيواستراتيجية للصين وراء تشييد الجزر الاصطناعية في بحر الصين الجنوبي:

انتقلت الصين في أواخر 2013 لتطبيق سياسة مختلفة تماما بالنسبة للنزاع حول السيادة في بحر الصين الجنوبي، فبدلا من أن تحاور الصين الدول المجاورة قامت بتعزيز قواتها البحرية وبناء الجزر الإصطناعية في المنطقة الخاضعة لسيطرتها. لقد اعتمدت الصين هذه الإجراءات العملية بما يتفق مع قدراها الهندسية، ولم يتم ملاحظة هذا التعيير إلا في 2015، بعد أن نشرت عدة مراكز أبحاث أمريكية صورا ملتقطة بالأقمار الصناعية التي يمكن للصين بها التغطية والتحكم بمساحات المياه المتنازع عليها.

تعد عمليات استصلاح البحر، خاصة الشعب المرجانية وأرخبيل الجزر المتناثرة وتأهيلها لعمليات التشييد سواء لمنشآته المدنية أم العسكرية، سياسة صينية مبتكرة واستعراضا لقوتها الإقتصادية، فضلا عن قدراتها العلمية والتقنية التي باتت متقدمة خاصة في مجال الهندسة المدنية الثقيلة. حيث قامت بتوظيف هذه القدرات بذكاء لتخدم مصالحها السياسية وسيادتها الوطنية كما أنها برهنت عمليا على صحة معادلة تنموية فعالة تتلخص في أن **الهندسة في خدمة السياسة** وخاصة في المشاريع العملاقة.

تعد جزر سبراتلي الحالة المثلى لمنطقة متنازع عليها فهي الأبعد عن حدود الصين البرية وشواطئها وأقرب إلى الدول الأخرى والتي حاولت كل منهم أن تنشئ جزر صغيرة فيها لتثبيت حقوقها فيها، لذلك من أبرز الأهداف الجيوستراتيجية للصين من بناء الجزر الاصطناعية هي تثبيت الأحقية على جزر سبراتلي.[1]

[1] أزاد أحمد علي، " الأبعاد الجيوستراتيجية للخلاف الأمريكي الصيني حول تشييد الجزر الاصطناعية "، ***مركز روورداو للدراسات*** (جانفي 2016)، ص ص.8-10.

3. استراتيجية عقد اللؤلؤ :

تقوم استراتيجية عقد اللؤلؤ الصينية على بناء قوة بحرية ضخمة قادرة على حماية مصالحها، وربما الدفع بالقوى الأخرى خارج مجال بحر الصين الجنوبي كما تعمل على توثيق علاقاتها الاستراتيجية ببعض الدول المختارة الممتدة من بحر الصين الجنوبي وصولا للشرق الأوسط. فهي بنت وتبني منشآت حيوية واستراتيجية (موانئ، قواعد، رادارات، طرق، مصافي نفط، منشآت لخدمات لوجستية...)، في كل من بنغلادش، بورما، كمبوديا، مالديف، ميانمار، السيشل، سيريلانكا، تايلند، باكستان. وتسعى إلى تقوية علاقاتها مع هذه الدول التي تنتشر على طول الخط الساحلي الذي يزودها بإمداداتها الخارجية وارداتها البحرية المهمة والمواقع الاستراتيجية غرب وشرق المحيط الهندي من خليج عد مرورا ببحر العرب وليس انتهاء بمضيق ملقا فيما بات يعرف باستراتيجية عقد اللؤلؤ.[1]

خريطة رقم 10: عقد اللؤلؤ String Of Pearls.

المصدر:

"china string of pearls strategy " in:

http://www.china-briefing.com/news/2009/03/18/china%E2%80%99s-string-of-pearls-strategy.html (15-03-2016).

يعد بحر الصين الجنوبي عمق استراتيجي ومجال حيوي رئيسي للصين لذلك هي تنتهج سياسات هيمنة لإحكام السيطرة على المنطقة وتقليص نفوذ القوى الإقليمية عبر عدة استراتيجيات دفاعية. أما فيما يخص قضية تايوان، فتظهر الصين أنها أكثر جدية بخصوص توحيدها مع البر الرئيسي حيث تبقى قضية تايوان العامل الذي يثير فرضية الاضطراب وعدم الاستقرار في بحر الصين الجنوبي من بين المتغيرات الأخرى.

[1] علي حسين باكير،" تحولات الطاقة وجيوبولتيكا الممرات البحرية: ملقا نموذجا "، ***مرجع سابق***، ص ص.5،6.

المبحث الرابع: إعادة تشكيل الدور الصيني ضمن المثلث الإستراتيجي القائم في آسيا–الباسيفيك.

تعمل القوى الآسيوية اليوم في سياق إقليمي غير منظم ففي هذه المنطقة تتنافس الصين الناهضة مع اليابان على السيادة الإقليمية، فاستقرار شرق آسيا يضمنه مثلث استراتيجي أمريكي– صيني– ياباني يتمأسس بالتدريج ويخضع لتوازن دقيق، يتوقف بشكل كبير على سلوك الدولتين الرئيسيتين في المنطقة الصين واليابان وعلى كيفية تأثير أمريكا على سلوكهما.

المطلب الأول: العلاقات الصينية – اليابانية و التنافس على القيادة الاقليمية (تصعيد المعضلة الأمنية)

التنافس الصيني – الياباني على القيادة الإقليمية.

الصين تخشى اليابان حيث تراقب برنامج إعادة تسلحها عن كثب، وينظر اليابانيون إلى الصين على أنها تشكل تهديدا أمنيا محتملا ومنافس متناميا لتفوق اليابان الاقتصادي والسياسي الإقليمي.

إن ما يحدد الحرب والسلام الى حد كبير في المنطقة هو كيفية تفاعل الصين واليابان إحداهما مع الآخر ومع الولايات المتحدة، فاذا ما سحبت الولايات المتحدة قواتها من المنطقة لن يكون أمام اليابان خيار سوى الإسراع في الكشف عن برنامجها المتواصل لإعادة التسلح ومن المرجح أن تشرع الصين في بناء سريع لقوتها النووية لمنح الصين قوة ردع دنيا.

إن التنافس الصيني الياباني ليس طبيعيا من الناحية التاريخية وحسب، وإنما ضرورة سياسية أيضا: فهو يعبئ الوحدة الوطنية دون أن يترتب على ذلك تكاليف دولية باهضة. [1]

إن قائمة القضايا في العلاقات الصينية – اليابانية معقدة كما يقول تقرير لمراسل كبير في آسيا " **عسير عليك أن تجري محادثة مع واحد من كبار صناع السياسة اليابانية لمدة تصل الى 30 دقيقة دون أن تتحول المحادثة الى موضوع الصين.**"

إن الولايات المتحدة لا تكف عن الضغط على طوكيو لكي يكون لها دور أكبر في شؤون الأمن الدولي، بينما ترى بكين في كل خطوة يابانية في هذا الإتجاه تهديدا موجها إلى الصين وبادرة جديدة على أن اليابان لم تغير نزعتها العسكرية وأساليبها الإمبريالية. ومن المتوقع في المستقبل أن تظل هذه المسألة مصدر توتر دائم لليابان فكما قال تيتسويا كاتاوكا: " **في مثلث غير مستقر للعلاقات بين اليابان – الصين – أمريكا، ستلتمس اليابان لنفسها دائما وأبدا أن تكون في فريق من اثنين ضد ثالث .**"[2]

---

[1] زبيغنيو بريجنسكي، ***مرجع سابق***، ص ص.124-129.

[2] دانييل بورشتاين، أرنيه دي كيزا، ***التنين الأكبر الصين في القرن الواحد والعشرين***، ترجمة: شوقي جلال (الكويت: مطابع الوطن، 2001)، ص ص.366-370.

تطرح حيازة اليابان لقدرات الدفاع الذاتي على غرار امتلاك الصواريخ الباليستسة وحيازة القدرة على الدفاع الذاتي من خلال نشر هذه النظم الدفاعية تساؤلات حول سياسات اليابان الجديدة وأثرها على الاستقرار الإقليمي، فالصين ترى بأنها المستهدفة لأن هذه الخطوة تعطي لها مبررا لتطوير قدرات مماثلة، مما يؤدي الى اشتعال المنافسة بين الصين واليابان والولايات المتحدة حول عمليات حيازة ونشر هذه القدرات في المنطقة. لأنه في ظل متطلبات الدفاع عن النفس التي تقتضي أنه في ذلك الوضع الإقليمي يصبح من الضروري على كل دولة أن تقوم بحيازة القوة نظرا لافتقادها الثقة في تعاملها مع التطورات الحاصلة في الجوار القريب منها مما يؤدي إلى تزايد التوتر بين الأطراف المكونة للنسق الإقليمي [1]

منذ نهاية الحرب الباردة أصبحت اليابان تنظر بقلق إلى تنامي القوة الإقتصادية والعسكرية الصينية في محيطها الآسيوي، فهي ترى بأن الخلاف التاريخي بينه وبين الصين تغذي التنافس الجيوسياسي وتعزز السباق على بسط النفوذ على مصادر الطاقة. حيث تسعى الصين إلى دور ريادي في جوارها الآسيوي وهي تستمد نفوذها من قوتها الإقتصادية.

في إطار استراتيجية سعي اليابان لاحتواء الصين عسكريا، أبرمت اليابان تحالفا استراتيجيا مع الولايات المتحدة في 2005 تضمن تنسيق غير مسبوق على المستوى العملياتي ورفع جزئي للحظر المفروض على تصدير تكنولوجيا السلاح المتطور نحو اليابان، ويعد هذا التحالف تحولا يُخرج التعاون العسكري الأمريكي إلى نطاق واسع يتجاوز الحدود الجغرافية لليابان. رغم وجود علاقات اقتصادية مكثفة بين الجارين إلى أن الهواجس والشكوك على الصعيدين الأمني والإستراتيجي تبقى سيدة الموقف في العلاقات الثنائية [2]

- **<u>الجزر المتنازع عليها سنكاكو/ دياويو:</u>**

إن الجزر الثماني المتنازع عليها الواقعة تحت السيطرة اليابانية بموجب اتفاقية قديمة (الخلاف يعود إلى عام 1895) برغم بعدها عن السواحل اليابانية وقربها إلى سواحل الصين فهي ليست جزر مأهولة بالسكان، بل هي جزر تكتسب أهميتها من تحكمها في ممرات بحرية وجوية استراتيجية للتجارة، بالإضافة إلى أنها منطقة غنية بالنفط والغاز، فاليابان تؤكد على أنها تشغل الجزر منذ 1895 إبان الحرب التي انتصرت فيها على الصين بينما تقول بكين أن الخرائط اليابانية لجزر دياويو التي تعود إلى 1783 و 1785 توضح أنها أراضي صينية.

[1] عبد الكريم حديد ، ***الإستراتيجية الأمنية لليابان منذ 1995***، أطروحة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013)، ص ص.201،202.

[2] وليم أشعيا عوديشو، ***النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة***، أطروحة ماجستير غير منشورة (الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك: كلية القانون و السياسة، 2008)، ص ص.73،74.

كانت هذه الجزر خاضعة لسيطرت الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى أن جرى تسليمها لليابان عام 1972، فالصين وتايوان تعتقدان أن اليابان تخالف القانون حيث تخضع هذه الجزر لسيادتها، وفي المقابل فإن اليابان ترى أن الصين وتايوان باتتا تطمعان في هذه الجزر منذ سبعينيات القرن الماضي عندما اكتشف وجود ثروات طبيعية ضخمة فيها.[1]

هناك مشاكل حدودية بين الصين واليابان حول مجموعة من الجزر في بحر الصين الشرقي، والتي تقع على بعد 92 ميل بحري شمال شرقي مدينة كيلونغ بتايوان وتسمى جزر دياويو أي (جزر صيد السمك) و تعرف في اليابان باسم سينكاكو بوصفها جزءا من السيادة اليابانية، تبرر الصين موقفها في أحقيتها في امتلاك الجزر بأدلة تاريخية وقانونية تعتمد عليها ومنها الإعلان الذي جاء في بيان القاهرة الذي أصدرته الصين والولايات المتحدة وبريطانيا في 1943، القاضي بأنه على اليابان إعادة الأراضي المحتلة ومن بينها شمال شرقي الصين وتايوان وجزر بنغهو إلى الصين وفي 1945 أعلنت اليابان قبولها لبيان بوتسدام و الإستسلام بدون شرط الأمر الذي يعني إعادة اليابان جزيرة تايوان والجزر التابعة لها إلى الصين.[2]

خريطة رقم 11: جزر سينكاكو–دياويو.

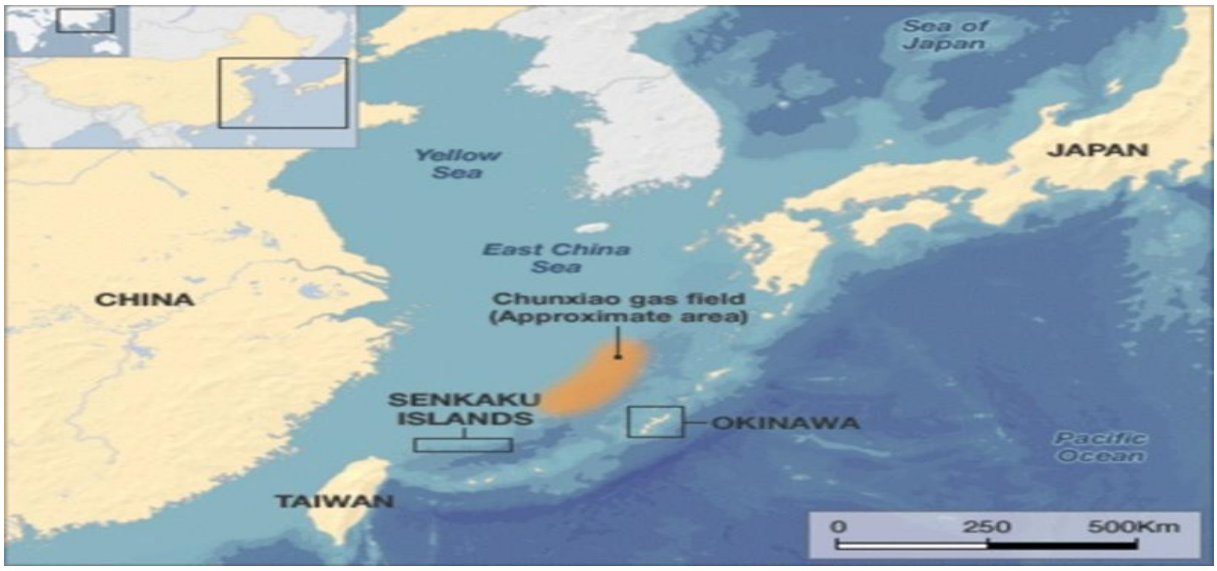

المصدر: Ivy Lee, Fang Ming," Deconstructing Japan's Claim of Sovereignty over the Diaoyu/Senkaku Island", ***The Asia-Pacific Journal***, Vol. 10, Iss. 53, no.1 (Decembre 2012),p.3.

للجزر قيمة إستراتيجية للبلدين بفعل موقعها الإستراتيجي؛ فالسيادة على هذه الجزر ستسمح لليابان أو الصين بالمطالبة باستغلال 40,000 كيلومتر مربع من المياه المحيطة بها باعتبارها منطقة اقتصادية

[1] " نزاع الصين واليابان إلى أين؟ الحرب مستبعدة و النفط والغاز بيت الغاز"، ***مجلة آفاق المستقبل***، ع.21 (جانفي-فيفري-مارس 2014)، ص ص.23،25.

[2] باهر مردان، " العلاقات الصينية /اليابانية... بين المتغيرات السياسية و الثوابت الاقتصادية "، ***مجلة دراسات دولية***، ع.57 (2014)، ص ص.203،204.

خالصة، كما يمكن استغلال الجزر عسكريا؛ فالصين تخشى أن تقيم اليابان نظم استطلاع جوية وبحرية تضع الخطوط البحرية والجوية في المنطقة وفي مناطق صينية مثل "وينزهو" و"نينغ بو" تحت المراقبة المباشرة لليابانيين، ويرى الصينيون في هذا تهديدًا أمنيا وعسكريا خطيرا.

تتعدد الأسباب التي أدت إلى النزاع حول الجزر وتتلخص أهمها في: التغيرات الهيكلية التي تشهدها المنطقة وتغير ميزان القوى بين البلدين لصالح الصين، وتنامي نزعات التعصب القومي والمشاعر الوطنية في البلدين واكتساب الصين للثقة بفعل النمو الاقتصادي الكبير، ومنه أصبح النزاع حول هذه الجزر الصغيرة في السنوات الأخيرة المصدر الرئيسي للتوتر في العلاقة بين الصين واليابان خاصة وأن البلدين أغلقا باب التفاوض مع تمسك كل طرف بحقه السيادي دون تقديم أي تنازلات لإيجاد أرضية مشتركة للحوار[1].

التنافس بين الصين واليابان يعد السمة التي تعرفها المنطقة انطلاقا من سعي كل طرف لتكريس ذاته كقوة كبرى في المنطقة، سواء تعلق الأمر بالمجال السياسي أو العسكري فأصبح كلا الطرفين يعمل على زيادة قدراته ومستويات القوة التي يتوفر عليه، إذ تسعى اليابان للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن الأمر التي ترفضه الصين وهو ما يوفر لليابان في حالة حصولها عليه مركزا مهما في الساحة العالمية والإقليمية ويؤلها لتلعب دورا مؤثرا في المنطقة ينافس الدور الذي تلعبه الصين بكل ثقلها السياسي والاقتصادي والتي هي في مواجهة باردة مع اليابان التي تحاول أن تجاري القوة المتزايدة الصينية.[2]

المطلب الثاني: العلاقات الصينية –الأمريكية واستراتيجية دحرجة (Roll Back) التواجد الإقليمي الأمريكي.

هناك اتجاهين داخل النخبة الأمريكية حول علاقة الولايات المتحدة مع الصين.

الإتجاه الأول: يرى أن الصين عدو قائم ويعارضون سياسة الهدنة التي تتبعها الولايات المتحدة مع الصين والتي ستجعل من الصين أقوى وتصبح مهددة للولايات المتحدة، ولذلك هم يرون أن أنجح طريقة هي معادات الصين ورسمها كعدو وأنه على صانعي القرار أن يدركوا ان الصين هي أكبر مهدد للأمن القومي الأمريكي، لذللك من الضروري تقوية التحالف العسكري مع اليابان ودول أخر في منطقة آسيا الباسيفيك.

الإتجاه الثاني: يرون أنه ليس من مصلحة أمريكا معاملة الصين كعدو ويفضل أنصار هذا الإتجاه ضمها داخل النظام العالمي عبر أساليب ترغيبية مثل الاستثمار داخل الصين، الإعتراف بالدور الاقليمي

[1] عبد الرحمن المنصوري، " الملفات الساخنة في العلاقات اليابانية الصينية "، ***مركز الجزيرة للدراسات*** (شباط 2013)، ص ص.5،6.
[2] عبد الكريم حديد، ***مرجع سابق***، ص ص.67،68.

الصيني في منطقة آسيا وهكذا تتمكن الولايات المتحدة في منع الصين من تهديد المصالح الأمريكية . لكن هذا لا يمنع من استخدام بعض أساليب القوة إذا دعت الضرورة.[1]

هناك أربعة قضايا تمثل جوهر العلاقات الأمريكية الصينية هي :

الأمن في شرق آسيا والباسيفيك – الإقتصاد العالمي وتحرير التجارة.

ضبط التسلح و منع الانتشار النووي – الموقف من الشرق الأوسط مع ابراز موقف كل من الدولتين منها ودور التغيير الداخلي في تحديد الموقف مع لتركيز على الصين.[2]

1. سياسة القوة الكبرى المسؤولة كاستراتيجية لاحتواء النفوذ الأمريكي:

بما أن الولايات المتحدة منتشرة عسكريا في اليابان وكوريا الجنوبية، فإن سلوك بكين في جوارها المباشر سيؤثر تأثيرا مباشر في مجمل العلاقات الأمريكية– الصينية فإن مجموعة **الأهداف الاستراتيجية** الراهنة للصين الصاعدة مدفوعة بالعوامل التالية:

– السعي لإقامة علاقات دبلوماسية أوثق مع المنافسين الإقتصاديين والسياسيين المحتملين للولايات المتحدة، وتطوير مصالح مشتركة مع معظم دول العالم الثالث وبخاصة الآسيوية لتعزيز المكانة الصينية وزيادة قدرة الصين على المساومة مع الولايات المتحدة واليابان. [3]

– اختزال الأخطار الكامنة في التطويق الجغرافي المحتمل للصين، من جراء ارتباطات الولايات المتحدة الأمنية مع كل من اليابان، كوريا الجنوبية والفلبين، وهشاشة انفتاح الصين البحري على المحيط الهندي عبر مضيق ملقا ومنه على الشرق الأوسط وإفريقيا وأوروبا أمام خطر الاعتراض.

– التأسيس لموقع أفضل في أسرة آسيوية شرقية ناشئة (يمكنها أن تشتمل على منطقة حرة صينية–يابانية– كورية جنوبية) كما في منظمة الآسيان الموجودة مع احتواء من دون استبعاد حضور أو دور أمريكي كبير فيهما.

– التأسيس لحضور اقتصادي وسياسي غير مباشر في عدد من بلدان الشرق الأوسط وافريقيا وأمريكا اللاتينية يضمن وصول مستقر إلى المواد الخام، المعادن والطاقة ويضمن موقعا مسيطر في الأسواق المحلية لجملة المنتجات الصينية ذات الاسعار التنافسية.

[1] عبير بيسوني عرفة، على رضوان، ***السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين*** (مصر: دار النهضة العربية،2011)، ص.132.
[2] رأفت غنيمي الشيخ، ***أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر*** (مصر: عين الدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، 2006) ص.250.
[3] نظير محمود أمين، " التنافس الصيني-الأمريكي في آسيا "، ***مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية***، م. 2، ع. 7 (2013)، ص.400.

فهذه العوامل هي التي تمثل مصالح البلد الجيوسياسية والإقتصادية وتعكس نظرة الصين التاريخية إلى حقها المشروع في الإضطلاع بدور مهيمن على المستوى الإقليمي.[1]

بما أن الصين تمتلك حدودا برية وبحرية مع 21 دولة (15 برية و6 بحرية) وهو ما يعني بأن العبء الدفاعي يفترض تخطيط وتطبيق استراتيجية واضحة في مجال الأمن القومي الصيني ويمكن تحديد **أبعاد هذه الاستراتيجية:**

– توفير البيئة الأمنية الملائمة لعملية البناء الإقتصادي، وهو ما يعني أنه على الاستراتيجية الصينية أن توافق بين متطلبات الأمن من ناحية، ومن متطلبات الإستمرار في عملية النمو الاقتصادي من ناحية أخرى.

– التوحيد السلمي للأراضي الصينية، وهو الهدف الذي يقصد به القضية التايوانية تحديدا، لكن السياسة الصينية لا تستبعد استخدام وسائل أخرى في حالة الضرورة (القوة العسكرية) التي قد تتمثل في مواصلة الولايات المتحدة بعملية بيع الأسلحة المتطورة لتايوان لمواجهة الصين.

– حماية طرق إمدادات الطاقة بعد أن تحولت الصين إلى ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم لاسيما من الشرق الأوسط، فلقد شرعت الصين في بناء أسطول بحري من ناقلات النفط الخام، كما عملت على تحسين علاقاتها مع دول مجاورة لنقاط اختناق محتملة في جنوب شرق آسيا وغرب آسيا، وتطوير قدراتها البحرية الحربية وتطوير موانئ وممرات الربط البرية يمكن بها تجاوز نقاط الإختناق في حالة نشوب الأزمات.[2]

2. الاستراتيجية الأمريكية لتقويض الصعود الصيني في آسيا الباسيفيك:

كشف الرئيس الأمريكي باراك أوباما عن الوثيقة الإستراتيجية الجديدة للجيش الأمريكي في 2012 التي تدعو الى تواجد عسكري أمريكي أكبر في آسيا وتدعو الجيش الأمريكي إلى **إعادة التوازن** تجاه منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويأتي تحول التركيز الى منطقة آسيا والمحيط الهادئ وسط قلق في البنتاغون من الأهداف الاستراتيجية للصين.

تهدف هذه الاستراتيجية الى نقل الثقل الاستراتيجي الى آسيا فقد تم نشر 60% من القوات البحرية الأمريكية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ للتنسيق مع الحلفاء والمشاركة في مناورات وتدريبات.[3]

فتقوم الإستراتيجية الأمريكية اتجاه الصين على أساس تفكيك نظامها السياسي القائم، وهو ما يعرف باستراتيجية الجذب و الإدراج، أي سعي الولايات المتحدة لجذب الصين من خلال التلويح لها بالمساعدات

[1] زبيغنيو برجنسكي، ***رؤية استراتيجية أمريكا وأزمة السلطة العالمية***، ترجمة: فاضل جتكر (لبنان: دار الكتاب العربي، 2012)، ص. 197-199.

[2] صفاء حسين علي الجبوري، " العلاقات الصينية- الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة "، ***مجلة تكريت للعلوم القانونية***،م.3،ع.12 (2011)، ص ص.183،185.

[3] " آسيا أولا ركائز الاستراتيجية العسكرية الأمريكية الجديدة "، ***مجلة درع الوطن: دراسات وبحوث***، ع.1(2012)، ص ص.217-241.

التقنية والإقتصادية وفتح الأسواق الأمريكية أمامها مما يؤدي إلى إدراجها في الفلك الأمريكي وليس في مسار العلاقات الدولية المختلفة، وتعتمد الولايات المتحدة لتنفيذ هذه الاستراتيجية من خلال الأساليب التي تقوم بها من خلال عمليات التجسس على السواحل الصينية وصفقات الأسلحة التي تعقدها مع تايوان، ومحاولة قطع الطريق على تنمية وتحديث الصين والقيام بنشر نظام الدفاع الصاروخي القومي الأمريكي لحماية تايوان التي تعدها الصين جزء لا يتجزأ من أراضيها.

فالولايات المتحدة تسعى إلى السيطرة على موارد الطاقة التي تعتمد عليها الصين في نموها وتطورها وكذلك تطويق الصين من خلال البحث وتعزيز التحالفات مع خصومها (الهند، اليابان، كوريا الجنوبية، تايوان...) ومد توسيع الكتلة الأطلسية حتى حدود روسيا و غرب الصين. [1]

نستنتج أن علاقات القوى ضمن المثلث الإستراتيجي الباسيفيكي تتحكم فيها متغيرات صراعية أكثر منها تعاونية بسب اختلاف الرؤية الأمنية لكل دولة واستراتيجياتها اتجاه المحيط الهادئ حيث تعرقل المساعي حول القيادة الإقليمية بين الصين واليابان نحو تطوير علاقات سياسية وأمنية بناءة وتوافقية خاصة في ظل تعديل اليابان لدليل الدفاع الأمريكي الياباني الذي يسمح بتوسيع النشاطات العسكرية اليابانية ورفع مستوى التسلح وهي الخطوة التي تنظر إليها الصين على أنها خطوة احتوائية تهدد مجالها الحيوي.

بالنسبة للعلاقات الأمريكية–الصينية فإن الصين تحاول موازنة النفوذ الأمريكي في آسيا–الباسيفيك باستراتيجيات هادئة وتجنب الدخول في مواجهة مباشرة بين الطرفين وتقليل حضورها الإقليمي وتواجدها العسكري خاصة ضمن محيطها القريب بإقامة آليات أمنية تقصي فيها الصين الولايات المتحدة من المنظومة الاسيوية وابقائها بعيدة عن هندسة آليات الأمن الإقليمي في آسيا–الباسيفيك، وتعظيم الصين لوزنها الإستراتيجي في آسيا عبر إقامة شبكة من العلاقات والتحالفات مع دول المنطقة لموازنة الحلف الياباني الأمريكي.

[1] صفاء حسين علي الجبوري، ***مرجع سابق***، ص.190،191.

المبحث الخامس: مستقبل التوازن الاقليمي في آسيا الباسيفيك في ظل التنافس الأمريكي–الصيني.

تضاربت الإتجاهات السياسية في الولايات المتحدة حول السلوك الإقليمي المستقبلي للصين في آسيا الباسيفيك وهذا في ظل **الاستدارة الأمريكية** نحو المنطقة واصطدامها مع قوة كبرى مسؤولة صينية. فهل تكون الصين **الشريك المسؤول Responsible Stakeholder** ؟ على حد تعبير "**روبرت زوليخ**" حيث تدعم التواصل والإنفتاح والتكامل مع الولايات المتحدة الأمريكية وبناء مشاركة حول القضايا المختلفة، هذا وفق طرح الليبراليون الجدد.

أم هل ستتجه الصين لتثبيت نفسها كقوة تعديلية غير راضية؟ وهل سيؤول الوضع الاستراتيجي إلى **تصعيد المعضلة الأمنية** في آسيا الباسيفيك التي تدعم فرضية الاضطراب وفق تحليلات الواقعيون الهجوميون؟

المطلب الأول: سياسة الاستدارة الأمريكية من الشرق الأوسط الى آسيا الباسيفيك (Asia Pivot).

إن آسيا المحيط الهادئ مركز الثقل الجيوسياسي العالمي، فهي ساحة الحرب الجيوسياسية الرئيسية التي تعول عليها واشنطن في احتواء الصين، حيث صرح أوباما عن الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في آسيا:

" **Our enduring interests in the region demand our enduring presence in the region. The United States is a Pacific power, and we are here to stay**"

Barack Obama.[1]

" **لدينا مصالح حيوية في هذه المنطقة تستلزم وجودنا الدائم. الولايات المتحدة هي قوة باسيفيكية، ونحن موجودون هنا لنبقى**". **باراك أوباما.**

الإستدارة الأمريكية نحو الباسيفيك، خطة تحدثت عنها الكثير من الدراسات وكشفت عنها العديد من التقارير الإستخباراتية التابعة لمراكز البحوث الإستراتيجية، واليوم تشير المتغيرات والتحرّكات الأميركية إلى أن هذه الخطّة دخلت طور التنفيذ على أرض الواقع، كانت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة "**هيلاري كلنتون**" أول من صرحت :

" **مثلما كان القرن العشرين هو قرن المحيط الأطلسي، فإن القرن الحادي والعشرين هو قرن المحيط الهادئ، بالنسبة إلى الولايات المتحدة** ".

[1] KAMIYA Matake, " Noda Shows Leadership on TPP "***, The Japan Journal***,vol.8, no.9(DECEMBER 2011),p.15.

الدراسة الصادرة عن المعهد الملكي البريطاني للدراسات الدولية، " **تشاتم هاوس**"، بحثت عن الإجابات من خلال التغييرات التي يشهدها العالم اليوم فالدراسة لا تنكر أن دور الولايات المتحدة في العالم يشهد تغيرا، ويرجع ذلك في جزء منه إلى عوامل داخلية مثل تنامي القيود الإقتصادية والرغبة في بناء البلد داخليا وملل المواطنين من الحرب. لذلك تخلص الدراسة إلى أن الولايات المتحدة ستواصل لعب دور محوري في آسيا لفترة زمنية أخرى لكن ليس في موقع الفاعل الأساسي على الدوام فهي ستسعى – في آسيا كما في بقية أنحاء العالم– إلى تقاسم عبئ القيادة. [1]

استراتيجية الأمن القومي التي كشف عنها البيت الأبيض في 2015 تنص على انتهاج الولايات المتحدة الأمريكية عل شعار **الصبر الاستراتيجي،** والتي تحذر من مخاطر المبالغة في الأهداف وعلى الولايات المتحدة **اتخاذ خيارات صعبة وتجنب المبالغة في الأهداف** التي قد تحدث عند اتخاذنا القرارات المبنية على الخوف فالتحديات التي نواجهها تتطلب الصبر الاستراتيجي والمثابرة.

وفي ظل هذه الأوضاع قد يتساءل المرء لماذا تحاول إدارة أوباما جاهدة الإستدارة نحو آسيا؟

ان للانسحاب الأمريكي من الشرق الأوسط والاستدارة نحو اسيا–الباسيفيك مرتبط بثلاثة أسباب:

1.الإستجابة للرأي العام الأمريكي الذي لم يعد يرغب في التدخل في الشرق الأوسط بعد وعود أوباما في حملته الإنتخابية بإعادة القوات الأمريكية إلى الوطن من العراق وأفغانستان.

2. فك الإرتباط بالشرق الأوسط له علاقة بالمشكلات الإقتصادية الداخلية في التكلفة العالية للتموضع العسكري في الشرق الأوسط.

3. تنامي الشعور الأمريكي بالقدرة على الإكتفاء الذاتي من الطاقة وعدم الإعتماد على الشرق الأوسط بفضل ثورة الغاز والنفط الصخري.

مما لا شك فيه هو أن الصين هي أهم أولويات أمريكا، والأكثر منطقية لديها في استدارتها نحو منطقة آسيا الباسيفيك ومنه مبدأ إدارة أوباما بشأن **الإستدارة وإعادة التوازن** تجاه آسيا يعتمد إلى حد ما على الحاجة إلى احتواء الصين.[2]

خلص المنتدى السياسي لمعهد واشنطن للشرق الأدنى إلى أن حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط لديهم تحفظات على السياسة الأمريكية، إذ يرون أن سياسة أوباما هي سياسة انسحابية أو سياسة انكفاء بعد عدم مساندة الولايات المتحدة حلفائها في فترة اندلاع الثورات العربية، إلا أنها بالمقابل مازالت صاحبة الدور الأساس في موضوعات المواقف وتطوراتها في المنطقة، السياسة الأمريكية التي وضعت منطقة

[1] " الصراع ينتقل من الشرق الأوسط إلى منطقة الباسفيك "، ***جريدة العرب***، ع.9552، 8 -05-2014، ص.6.
[2] عمر تاشبينار، " الإستدارة الأمريكية من الشرق الأوسط نحو منطقة آسيا -الباسيفيك "، ترجمة: ريم دبيات، ***مجلة الدراسات الفلسطينية***، ع. 103(صيف 2015)، ص ص. 92-97.

المحيط الهادئ وشرق آسيا بوصفها أولوية على أجندتها لاسيما مع بروز قوى إقليمية مثل الصين ذات تأثير قد يهدد النفوذ الأمريكي وهيبته يستخدم للدلالة على انسحابية الولايات المتحدة من الشرق الأوسط. إلا أن قيام الولايات المتحدة بإعادة ترتيب أولوياتها لا يعني أن يكون الأمر على حساب مناطق أخرى. [1]

يهتم المخططون الإستراتيجيون في الولايات المتحدة الأميركية حاليا بإعادة تقييم الوضع بالنسبة لخريطة توزيع التواجد العسكري الأميركي حول العالم. ويعد هذا الأمر تحولا مهما في الإستراتيجية العسكرية الأميركية، وقد دخل هذا التحول حيز التنفيذ الفعلي في نوفمبر 2011 بعد إعلان الرئيس الأميركي باراك أوباما عن إرسال نحو ألفين وخمسمائة جندي من مشاة البحرية الأميركية للبقاء بصفة دائمة في قاعدة تدريب أميركية في الجزء الشمالي من أستراليا. وتم التأكيد على هذه الخطة أيضا في يناير 2012 بعد إعلان أوباما أن الهدف هو الحفاظ على الدور الريادي العالمي للولايات المتحدة الأميركية خلال القرن الواحد والعشرين.

ويشكل تكوين قوات بحرية وجوية أميركية في بحر الصين الجنوبي تحولا جديدا ومهما عن السياسة السابقة المتمثلة في التركيز على منطقتي الخليج العربي والمنطقة الوسطى من آسيا وأوروبا اللتين كانتا تعتبران حجر الأساس في التخطيط الإستراتيجي والتحرك العسكري للولايات المتحدة الأميركية في فترتي التسعينات وبداية الألفية الثانية من هذا القرن.[2]

المطلب الثاني: تفعيل الحوار الاستراتيجي الصيني الأمريكي (سيناريو الليبراليون الجدد).

يمكن للولايات المتحدة أن تدرك الصين كحليف استراتيجي في منطقة آسيا الباسيفيك نظرا للدور المتزايد التأثير الذي يمكن أن تلعبه الأوساط الأكاديمية المتأثرة بأطروحات الليبرالية المؤسساتية، أين يتم إعادة صياغة مفهوم ومضمون المصلحة الوطنية، بحيث تقارب بين إدراكات صانع السياسة الخارجية في كلا الدولتين ليصبح الوعي بجدوى التناغم في المصالح أقوى من الوعي بوجود تصادم في المصالح، فمن السيناريوهات الجزئية التي يمكن أن تلعب دورا دافعا للتغير في اتجاه هذا السيناريو هو إذعان الصين للإلتزام بمعايير حقوق الإنسان والتجارة الدولية، وتقديم تنازلات إزاء الاستقلال السلمي لتايوان.[3]

اقترح نائب وزير الخارجية الأمريكي السابق **روبرت زوليك** صيغة جديدة أكثر انفتاحا للتعامل مع الولايات المتحدة مع بيكين حيث دعي الصين لكي تكون **شريك مسؤول Responsible Stakeholder** في

[1] محمد المصري، " سياسات الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط" ، ***مجلة سياسات عربية***، ع.7 (مارس 2014)، ص ص.58،59.
[2] فريد ه. لاوسون، " هل ستقلل واشنطن من وجودها العسكري في الخليج؟ "، ترجمة: الحاج ولد ابراهيم، ***مركز الجزيرة للدراسات*** (مارس 2015)، ص.2.

[3] محمد حمشي، ***مرجع سابق***.

المسؤولية الدولية، وهو التصريح الذي قوبل بالترحيب لوضوحه وصراحته للإندماج ضمن المجتمع الدولي والتعاون في قضايا الإرهاب، ومنع أسلحة الدمار الشامل، كما أن القادة الصينية يحتاجون إلى المحافظة على علاقات مستقرة إن لم تكن ودية مع الولايات المتحدة والحفاظ على علاقات صداقة ثنائية.[1]

❖ **تعزيز الحوار الاستراتيجي والاستقرار الإقليمي:**

للولايات المتحدة والصين مصلحة مشتركة في صون الأمن الإقليمي في آسيا، ما يحتم عليها تكثيف وتثبيت حوارها الثنائي فيما يتعلق بالقضايا الأمنية الإقليمية، حيث يجب تذكير بيكين بالمصلحة المشتركة لكل الأطراف في استمرار الإستقرار في منطقة آسيا الباسيفيك وبأهمية الحل السلمي للخلافات عبر مضيق تايوان، وبالدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه التحالفات الأمريكية في صون الإستقرار في المنطقة، ومع مرور الوقت يجب أن يهدف التعاون والتنسيق مع الحلفاء إزاء الصين إزاء جذبها نحو رؤية أمنية مشتركة للأمن الإقليمي، ليؤدي في النهاية إلى تعاون أوثق بين الصين ونظام التحالفات الأمريكي في المنطقة وتأسيس هيكلية مستقرة وطويلة الأمد للعلاقات الإستراتيجية الثنائية عبر الحوار الإستراتيجي الواسع الذي يمكن الجانبين أن يشرحا بمزيد من التفاصيل وضعيتهما بالأسلحة النووية ومبادئها المتعلقة باستخدامها.[2]

وفي صدد استشراف مصادر السلوك المستقبلي للصين وقعت مناظرة شهير بين "**جون ميرشايمر** و**زبيغنيو بريجنسكي**" الأول ذات اتجاه **تفاؤلي ليبرالي** والثاني **واقعي هجومي متشائم** حيث دافع بريجنسكي عن طرحه بأن سلوك الصين المستقبلي لن يكون عدوانيا أو تصحيحيا حيث يقول:

" تشهد منطقة آسيا نمو مطردا للصين، لكن بصفتها قوة مسالمة لأن الصين لا ترى بأن النزاع خيار حتمي ولا يميلون إلى مواجهة الولايات المتحدة عسكريا، بل يركزون جهودهم على التنمية الإقتصادية وعلى السعي للحصول على اعتراف دولي بهم كقوة كبرى، فالصينيون حاليا منشغلون بمسار الإرتقاء، مفتونون بهذا الصعود، إن القيادة الصينية تفكر بعقلانية، وتقوم بحسابات دقيقة، فضلا عن أنها واعية بجوانب ضعفها تماما كما تعي جوانب القوة لديها "

ثم يرد على قول ميرشايمر حول مساعي الصين للهيمنة على آسيا ودفع الولايات المتحدة خارج شرق آسيا

" كيف يمكن للصين أن تدفع أمريكا خارج شرق آسيا؟ وبالتحديد خارج اليابان؟ حتى لو حدث ذلك سواءا بضغط صيني أو بقيام الولايات المتحدة بذلك إراديا، فحينها كيف سيكون الموقف الياباني؟ فاليابانيون يمتلكون برنامجا عسكريا وسيتمكنون من تطوير دراع نووي خاص بهم، لا شك إن كانت الصين قادرة على دفع الأمريكيين خارج آسيا فقد تفعل، وإن حدث ذلك فإنني لا أتصور إن كان الصينيون قادرون على تحمل تبعات ذلك: قيام دولة يابانية قوية. صحيح أن التوترات الحاصلة بشأن تايوان تعتبر إحدى المخاطر الاستراتيجية المثيرة للقلق، لكن مصممي الاستراتيجية العسكرية الصينية سيأخذون بعين

[1] السيد أمين شلبي، ***نظرات في العلاقات الدولية*** (القاهرة: عالم الكتب، 2008)، ص ص.159-161.
[2] بايتس غيل، ***مرجع سابق***، ص ص.269-303.

الإعتبار أن أية محاولة صينية لاستعادة تايوان ستدفع الولايات المتحدة للدخول في النزاع، وأي مسعى صيني في هذا الإتجاه هو مؤجل إلى حين استبعاد الولايات المتحدة عن المشهد الاستراتيجي." [1]

المطلب الثالث: الإتجاه نحو تصعيد المعضلة الأمنية في المنطقة (سيناريو الواقعيون الهجوميون).

من بين أبرز الواقعيين الهجوميين المتشائمين بالصعود الصيني المفكر **جون ميرشايمر** يربط الصعود الصيني بعدم الإستقرار في آسيا مستندا إلى التاريخ، أين شبهها بألمانيا الفيلهلمية والنازية، واليابان الإمبراطورية ومن أسفر عن صعودهما في إثارة الحرب العالمية الأولى والثانية، حيث لا تختلف الصين الصاعدة عن باقي القوى الكبرى التي أثارت عدم الإستقرار في النظام الدولي.

يضع ميرشايمر سيناريو متشائم بخصوص الصعود الصيني والإستقرار في شرق آسيا فإذا واصل اقتصاد الصين النمو وأصبحت في النهاية دولة مهيمنة كامنة، سوف تضطر الولايات المتحدة للبقاء في شمال شرق آسيا أو ستعود إليها لضمان ألا تصبح الصين ندا (وهذا ما يحصل بالفعل من خلال استراتيجية أوباما الإستدارة نحو الباسيفيك) فاليابان وروسيا لا تستطيعان ولو مجتمعتان احتواء الصين، حتى إذا انضمت الهند وكوريا وفيتنام إلى تحالف فرض التوازن ستكون للصين القوة والأفضلية، كتب ميرشايمر:

" ستكون الصين في هذا السيناريو أغنى كثيرا من خصومها الآسيويون، وستمكنها ميزتها السكانية الضخمة من بناء جيش أقوى كثيرا من الجيش الذي يمكن أن تبنيه اليابان أو روسيا. وقد تمتلك الصين أيضا الموارد لامتلاك ترسانة نووية فائقة. وحينها ستسود في شمال شرق آسيا تعددية قطبية غير متوازنة إذا هددت الصين بالهيمنة على كامل المنطقة وعندئذ ستكون المنطقة أخطرا كثيرا منها، فالصين كغيرها من الدول المهيمنة الكامنة السابقة، ستحاول بقوة أن تصبح دولة مهيمنة فعلية وكل خصومها، ومنهم الولايات المتحدة، سيطوقون الصين لمحاولة منعها من التوسع، ولن تفلح سياسات الإشراك وما شابهها في لجم شهية الصين إلى القوة التي يمكن أن تكون نهمة " [2]

وخلال مناظرته مع بريجنسكي الذي تفائل بالسلوك السلمي المستقبلي للصين رد عليه ميرشايمر:

" لا يمكن للصين أن تستثمر في الصعود بشكل سلمي، فإذا استمر نموها الإقتصادي بالوتيرة الحالية في العقود القليلة المقبلة، فإنها ستدخل في سباق أمني حاد مع الولايات المتحدة دون استبعاد احتمالات دخولهما في حرب، وزيادة على ذلك ستضطر على ما يبدو دول الجوار الصيني للالتحاق بمساعي الولايات المتحدة لاحتواء الصين إنه لإستشراف مستقبل آسيا، يحتاج المرء لنظرية تظهر له كيف تتصرف القوى الصاعدة ".[3]

---

[1] صدام الجبابرة، " مناظرة بين زبيغنيو بريجنسكي وجون ميرشايمر "، ترجمة: عادل زقاغ، في: ***http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_9836.html*** ،(18-04-2016).

[2] جون ميرشايمر، ***مأساة سياسة القوى العظمى***، ترجمة: مصطفى محمد قاسم (الرياض: مكتبة فهد الوطنية، 2012)، ص ص.499،500.

[3] صدام الجبابرة، ***مرجع سابق***.

يرى ميرشايمر أن الصين تستخدم ثروتها بالتأكيد لبناء آلة عسكرية هائلة وتسعى لتحقيق هيمنة إقليمية في نصف الكرة الشرقي كما فعلت الولايات المتحدة في النصف الغربي، يكتب ميرشايمر:

" يمكن أن نتنبأ للصين بأن تحاول الهيمنة على اليابان وكوريا والفاعلين الإقليمين، ببناء قوة عسكرية لا تجرؤ الدول الأخرى على تحديها ونتنبأ لها أيضا بأن تطور نسخها من مبدأ مونرو في مواجهة الولايات المتحدة، فكما أوضحت الولايات المتحدة للقوى الكبرى البعيدة بأنها غير مسموح لها بالتدخل في نصف الكرة الأرضية الغربي، ستعلن الصين أن التدخل الأمريكي في آسيا غير مقبول "

فما يجعل التهديد الصيني المستقبلي مثيرا للقلق هو أنها يمكن أن تكون أقوى وأخطر كثيرا من أية دولة مهيمنة كامنة واجهت الولايات المتحدة، فإذا افترضنا أن الصين سوف تصبح هونج هونج عملاقة فسوف تفوق الولايات المتحدة عسكريا في آسيا المحيط الهادئ ومن الصعب أن تمنع الصين من أن تصبح منافسا ندا، إن لم تكن قوة عظمى أقوى كثيرا من الولايات المتحدة لذلك يعارض ميرشايمر تلك السياسات التي تدعو إلى الإرتباط وسياسة الإشراك الليبرالية، كتب ميرشايمر:

" تلك السياسة الأمريكية تجاه الصين خاطئة، فالصين الغنية لن تكون قوة وضع راهن، بل ستكون دولة عدوانية مصممة على تحقيق الهيمنة الإقليمية ليس لأن الصين الغنية ستكون دوافعها شريرة، لكن الطريقة المثلى لكي تعظم أي دولة فرصة بقائها تكمن في أن تصبح دولة مهيمنة في منطقتها من العالم، ورغم أنه من مصلحة الصين بالتأكيد أن تكون دولة مهيمنة في آسيا الباسيفيك، فليس من مصلحة الولايات المتحددة أن يحث ذلك." [1]

فعلى العموم، يحمل هذا السيناريو نظرة تشاؤمية بخصوص مستقبل السلوك الصيني في آسيا والنظام الدولي حيث يستقرئ الواقعيون الجدد سلوك الصين عن طريق محاكاتهم للتاريخ، فمنذ بداية كتابة التاريخ بدأً من الحروب البيلوبونيزية بين إسبرطة وأثينا قبل 2000 عام، إلى غاية انتهاء الحرب الباردة، استنتج الواقعيون الجدد أنه في كل مرحلة تظهر فيها قوة صاعدة جديدة، تنتهي بإثارة الفوضى والحروب وتغيير موازين القوى، لذلك يرى الواقعيون أن الصين لا تختلف كثيرا عن القوى الصاعدة على مر التاريخ، وما إن تنتهي من مرحلة حشد القوة، ستبدأ بكل تأكيد في زعزعة الإستقرار الدولي وتحويل مركز الهيمنة لصالحها.

نستخلص أن الدبلوماسية الصينية الجديدة تمزج بين البراغماتية السياسية في علاقاتها الإقليمية والدولية، في نفس الوقت تظهر أنها مدفوعة بطموحات جيوسياسية لتغدو القوة الآسيوية المهيمنة في الباسيفيك عن طريق تبني عدة استراتيجيات جيوبولتيكية كسلسلة الجزر الأولى والثانية وإقامة قواعد عقد للؤلؤ وغيرها، بحيث تؤكد الصين على أنها قوة عظمى استعادت دورها العالمي كملكة وسطى تاريخية.

[1] جون ميرشايمر، ***مرجع سابق***، ص ص.501،502.

الخاتمة

خاتمة

من خلال استعراض أهم عناصر هذا البحث اتضحت لنا مجموعة من الاستنتاجات شكلت خاتمة لهذه الدراسة.

- استند الصعود الصيني على تفاعل مجموعة من المقومات المادية والثقافية، حيث كانت نقطة بداية مسار هذا الصعود تلك الإصلاحات الإقتصادية التي قادها الزعيم "**دينغ هيسياو بينغ**" سنة 1978 حيث التزمت الصين بتطبيق سياسة الباب المفتوح وتبني برنامج التحديثات الأربعة الذي يتضمن تحديث أربعة قطاعات حيوية وهي الزراعة، الصناعة، التجارة، والدفاع.
- هذه الإصلاحات انعكست بشكل إيجابي على القوة النسبية للصين بدليل الأرقام الهائلة التي حققها الإقتصاد الصيني، بحيث احتلت الصين سنة 2010 المرتبة الثانية كأكبر اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية بحجم **7.2** تريليون دولار، لتصبح الصين أكبر قوة اقتصادية في العالم سنة 2014 بحجم **17** تريليون دولار باستخدام **قاعدة تماثل القدرة الشرائية**، كما تظهر القوة الإقتصادية للصين من خلال الديناميكة في تفعيل الإقتصاد العالمي والإنتاج بسيطرتها على **سلاسل القيمة المضافة**، واحتفاظها بسندات الديون الحكومية للولايات المتحدة الأمريكية التي بلغت **3.2** تريليون دولار وذلك كي لا تنهار المنظومة الإقتصادية الأمريكية وبالتالي ينهار الإقتصاد الصيني كون أن الصين هي أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة الأمريكية.
- أبقت الصين على نظام الحزب الواحد حيث لايزال الحزب الشيوعي أعلى جهاز يمارس قيادة الدولة، لكنه تماشيا مع سياسة الإصلاحات، اتسم الحزب الشيوعي بقدر كبير من المرونة باستحداث قوى سياسية جديدة كوزارة التجارة التي أصبحت تلعب دورا كبيرا في صناعة القرار، مما يسمح للنظام السياسي الصيني بالتكيف متغيرات البيئة الداخلية والدولية.
- قامت الصين بعملية تحديث جذرية لقواتها المسلحة سواء التقليدية أو النووية، وامتلاكها أكبر جيش في العالم من حيث التعداد الذي يفوق ثلاث ملايين جندي، والزيادة الكبيرة في حجم الإنفاق العسكري التي تأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث بلغ حجم الإنفاق 216 مليار دولار سنة 2014 حسب إحصائيات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي.
- تعتبر الصين قوة جاذبة بامتلاكها العديد من مصادر وأدوات القوة الناعمة حيث تنفق بكين ملايير الدولارات لتصدير ثقافتها إلى الخارج مثل نشر معاهد الكونفوشيوسية في العديد من الدول، وتعليم اللغة

الصينية، والدبلوماسية الصحية، واحتضان أكبر المحافل الرياضية... من أجل لتوسيع نفوذها الثقافي وزيادة وزنها الإستراتيجي في النظام الدولي كقوة مستقطبة ثقافيا.

- أعادت الصين توجيه سياستها الخارجية بشكل جذري استجابة لمجموعة من المتغيرات، منها ما يرتبط بالبيئة الداخلية كالتحديث ومنها ما ألزمته المستجدات والسياقات الدولية، وكان الهدف من تغيير الصين لسياستها الخارجية هو تبني ما اصطلح عليه **مفهوم القوة الكبرى المسؤولة**، التي كانت نتيجة لأفكار ورؤى لنخبة من الإستراتيجيين والأوساط الرسمية الجديدة في الحكومة الصينية، هذه النظرية التي تشير إلى ديبلوماسية للصين أقل عرضة لتقع ضحية وفي نفس الوقت أكثر دعما للإلتزامات الدولية. وقد سعت الصين لبلوغ هذا الهدف إلى انتهاج عدة سياسات ومقاربات مشجعة وبنّاءة كالديبلوماسية الأمنية الجديدة التي تقوم على حسن الجوار وإعادة هندسة نظام أمني أكثر استقرارا في آسيا – الباسيفيك، وتبني استراتيجية الصعود السلمي والتنمية السلمية. ويمكن استخلاص مقاصد هذه المقاربات والرؤى السياسية الجديدة في ثلاثة أهداف رئيسة هي:

1. نزع فتيل التوترات في الفضاء الأمني الخارجي للصين، وتوفير محيط استراتيجي أكثر استقرارا لتتمكن الصين من التركيز على التحديات الإقتصادية، والسياسية، والإجتماعية في الداخل.
2. بسط الصين لنفوذها في آسيا الباسيفيك لكن بطريقة مطمئنة، وبشكل لا يثير مخاوف دول الجوار الإقليمي بإقرار الدوائر الرسمية في الحكومة بأن صعود الصين سلمي لا يهدف لضرب الإستقرار.
3. احتواء النفوذ الأمريكي في المحيط الصيني مع تفادي أي مواجهة علنية مع الولايات المتحدة.

- سعت الصين من خلال الديبلوماسية الجديدة إلى تحقيق طموحات جيوسياسية إقليمية لتغدو قوة توسعية تنافس القوى الإقليمية الباسيفيكية عبر سعيها لإعادة تشكيل دورها الريادي داخل المثلث الإستراتيجي في المحيط الهادئ، والذي يتضمن الصين والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. أو من خلال الإستجابة الإستراتيجية كقوة رئيسة مهيمنة في بحر الصين الجنوبي والسيطرة الشبه كاملة على المنطقة من خلال نشر أنظمة دفاع صواريخ الباليستية قبالة المنطقة وتشييد الجزر الإصطناعية، وحماية المضائق البحرية الإستراتيجية لضمان أمن إمدادات الطاقة، وتوسيع نفوذها أكثر عبر إقامة سلسلة من الآليات الأمنية المتعددة الأطراف من أجل وضع منظومة آسيوية تقصي فيها الصين اللاعبين المنافسين كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية، كذلك تشكيل محور مع روسيا هو أقرب إلى التحالف الإستراتيجي منه إلى التقارب التقليدي، فتلاقي المصالح الجيوسياسية بين الدولتين سيبقي الصين على مبدأ الحرص على

خاتمة

الفوائد الناجمة عن الحفاظ على شراكة استراتيجية مع روسيا، الوضع الذي ينبئ بتغيير حالة القطبية الدولية إلى نظام متعدد الأقطاب.

- في نفس السياق يرى هنري كيسنجر في آخر كتاب صدر عنه يحمل عنوان **النظام العالمي** أن نظام توازن القوى في آسيا متقارب في القوة بين أطرافه الرئيسين باستثناء وجود الولايات المتحدة الأمريكية كثقل استراتيجي ستلعب دورا مهما في الحفاظ على التوازن، يكتب كيسينجر:

" ثمة في شرق آسيا شيئ قريب من توازن القوى بين الصين، كوريا، اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، مع كل من روسيا وفيتنام بوصفهما شريكين هامشيتين وكون أن الولايات المتحدة مركز ثقل بعيد عن المركز الجغرافي لشرق آسيا، ولأن قادة البلدين اللذين ترى القوات المسلحة فيهما نفسيهما خصمين في مجالاتهما العسكرية، ثمة بيانات أيضا بوصفها هدفا على الصعد السياسية والإقتصادية. فيتضح أن الولايات المتحدة حليفة لليابان وشريكة معلنة للصين" [1]

- توصل الباحثان إلى استنتاج شخصي لمستقبل التوازن الإستراتيجي في آسيا الباسيفيك بناء على السياقات الدولية الراهنة: بحيث تشهد المرحلة الحالية انتقال مركز ثقل القوة العالمي نحو آسيا وتراجع مراكز القوة التقليدية، حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية القرن الحادي والعشرين قرنا باسيفيكيا ستنتقل فيه من وضع القوة الأطلسية إلى القوة الباسيفيكية من خلال إعادة نشر قواتها على أراضي حلفائها في المحيط الهادئ، وتأتي هذه الإستدارة لموازنة واحتواء النفوذ الصيني. في نفس الوقت الذي تظهر فيه الصين أنها متسلحة بقوة سياسية ودبلوماسية وعسكرية، وهي في موضع أفضل لتحقيق أهداف تخدم مصالحها على المدى البعيد، لذلك فإن غالبية الإحتمالات لمؤدى المشهد الإستراتيجي في آسيا الباسيفيك سيكون وفق السيناريو الذي يضعه الواقعيون الجدد، إذ لا يبدو أن الصين ستبقى قانعة بموقعها كقوة راضية ومحافظة على الوضع الراهن وما إن تنتهي من مرحلة حشد القوة الكافية سوف تتحول إلى قوة تعديلية لا تختلف عن القوى الصاعدة على مر التاريخ التي أثارت الفوضى والحروب (مثل روسيا القيصرية، ألمانيا الفيلهلمية والنازية، واليابان الإمبراطورية، الإتحاد السوفياتي)، فقد تكون الصين مهددة للإستقرار الإقليمي سواء بتغير موازين القوى لصالحها لتغدو القوة الأسيوية المهيمنة على شرق آسيا، أو المواجهة المباشرة مع قوى إقليمية ودولية بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] هنري كيسنجر، ***النظام العالمي تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ***، ترجمة: فاضل جتكر (بيروت: دار الكتاب العربي، 2015)، ص.229.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية.

موسوعات وقواميس:

1. مفرج، أسعد وآخرون. ***السياسة في الصين واليابان: موسوعة عالم السياسة، تعريف شامل بالسياسة فكرا وممارسة***. ج.20.بيروت: نوبيليس،2006.
2. ***قاموس بنغوين للعلاقات الدولية***. غراهام إيفانز وجيفري نوينهام. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004 .
3. ***المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية***. مارتن غريفيتش وتيري أوكلاهان . دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.
4. ***موسوعة السياسة***. عبد الوهاب الكيالي (محرر)، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الرابع، 1995.

التقارير:

5. بنك قطر الوطني. تقارير الرؤى الإقتصادية، ***الصين رؤية اقتصادية***، 9 جوان 2014.
6. منظمة الأمم المتحدة. الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، ***الصين: وثيقة أساسية مصاحبة للتقرير الثاني لجمهورية الصين الشعبية عن تطبيقها الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والإجتماعية والثقافية***، 30 جوان 2010.
7. منظمة الصحة العالمية. المكتب الإقليمي لشرق المتوسط ، ***الدبلوماسية الصحية***، ماي 2014.
8. منظمة الصحة العالمية. المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، ***الدبلوماسية الصحية***، م.1، ع.2، ديسمبر 2012.

الكتب

9. أبو خزام، إبراهيم. ***الحروب وتوازن القوى***. بنغازي: دار الكتاب الجديد المتحدة ط.2، 2009.
10. أمين شلبي، السيد. ***نظرات في العلاقات الدولية***. القاهرة: عالم الكتب، 2008.

11. بريجنسكي، زبيغنيو. ***رؤية استراتيجية أمريكا وأزمة السلطة العالمية***، ترجمة: فاضل جتكر. لبنان: دار الكتاب العربي، 2012.

12. _____ . ***الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم***، ترجمة: عمر الأيوبي . لبنان: دار الكتاب العربي، 2004.

13. باكير، علي حسين. ***التنافس الجيواستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة– دبلوماسية الصين النفطية: الأبعاد ووالانعكاسات***. لبنان: دار المنهل اللبناني، 2010.

14. بورشتاين، دانييل و دي كيزا، أرنيه. ***التنين الأكبر الصين في القرن الواحد و العشرين***. ترجمة: شوقي جلال (الكويت: مطابع الوطن، 2001.

15. توفيق، سعد حقي. ***الاستراتيجية النووية بعد انهاء الحرب الباردة***. الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع،2008.

16. جيلبين، روبرت. ***الحرب والتغيير في السياسة العالمية***. ترجمة: عمر سعيد الأيوبي. بيروت: دار الكتاب العربي، 2009.

17. حسن حسين، فوزي. ***الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية***. بيروت: دار المنهل اللبناني،2009.

18. حسنين، جودة وآخرون. ***جغرافيا آسيا في عالم متغير***. مصر: دار المعرفة الجامعية، 2011.

19. حسين، خليل. ***النظام الدولي : المفاهيم والأسس، الثوابت والمتغيرات***. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013.

20. حميدة، عبد الرحمن. ***جغرافيا الدول الكبرى***. دمشق: دار الفكر للنشر، 1984.

21. خه جاو وو و آخرون. ***تاريخ تطور الفكر الصيني***. ترجمة:عبد العزيز حمدى عبد العزيز. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2004.

22. د. كابلان، روبرت. ***انتقام الجغرافيا: ما تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير***. ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2015.

23. دورتي، جيمس و بالتسغراف، روبرت. ***النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية***. ترجمة: وليد عبد الحي. بيروت: كاظمة للنشر والتوزيع، 1985.

24. ريتشارد، ليتل. ***توازن القوى في العلاقات الدولية: الإستعارات الأساطير والنماذج.*** ترجمة: هاني تابري. بيروت: دار الكتاب العربي، 2009.

25. زانج، وي وي. **الإصلاح الإقتصادي في الصين ودلالاته السياسية.** أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1997 .

26. زايتس، كونراد. ***الصين: عودة قوة عالمية***. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003 .

27. السيد سليم، محمد. ***تحليل السياسة الخارجية***. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط.2، 1998.

28. صالح، ماجدة. " اتجاهات الوحدة القومية: كوريا والصين "، في: ***آسيا والتحولات العالمية***، تحرير: محمد السيد سليم. القاهرة: مركز الدراسات الأسيوية، 1998.

29. عاصي، جوني. ***النظرية والإيديولوجية في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة***. بيرزيت: معهد أبو لغد للدراسات الدولية، 2006.

30. عبد الحي، وليد سليم. ***المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي: 1978-2010***. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 2000 .

31. عرفة محمد، خديجة. ***أمن الطاقة وآثاره الإستراتيجية***. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014.

32. عرفة، عبير بيسوني و رضوان، على. ***السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين.*** مصر: دار النهضة العربية،2011.

33. عطوان، خضر. القوى ***العالمية والتوازنات الإقليمية***.عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010 .

34. غريفيتش، مارتن. ***خمسون مفكرا في العلاقات الدولية***. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008 .

35. غنيمي الشيخ، رأفت. ***أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر***. مصر: عين الدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، 2006.

36. غيل، بايتس. ***النجم الصاعد الصين: ديبلوماسية أمنية جديدة***. ترجمة: دلال أبو حيدر.لبنان: دار الكتاب العربي، 2009.

37. فياض، عامر حسان وعباس مراد، علي. ***مدخل إلى الفكر السياسي القديم و الوسيط***. بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 2004.

38. قوانغ، شينوى. ***جغرافيا الصين***. ترجمة محمد أبو جراد. بكين: دار النشر باللغات الأجنبية 1987.

39. كامل ليلة، محمد. ***النظم السياسية الدولة والحكومة***. لبنان: دار النهضة العربية، 1969.

40. كلير، مايكل. ***الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية***. ترجمة: عدنان حسن بيروت: دار الكتاب العربي، 2002.

41. كيسنجر، هنري. ***هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية؟: نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين***. ترجمة: عمر الأيوبي. بيروت: دار الكتاب العربي،2003.

42. لوبيز، فيليب سيبيل. ***الجغرافيا السياسية للبترول***. ترجمة: نجاة الصليبي الطويل. أبوظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة و الثقافة: كلمة، 2013.

43. لوموان، فرانسواز. ***الإقتصاد الصيني***. ترجمة: صباح ممدوح. دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010.

44. محمود العقاد، عباس. ***سن ياتسن ابو الصين***. مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة، 2012.

45. معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي. **التسلح ونزع السلاح: الكتاب السنوي 2006**. ترجمة: حسن حسن وآخرون. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2006.

46. معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي. **التسلح ونزع السلاح: الكتاب السنوي 2009**. ترجمة: عمر الأيوبي وآخرون. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2009

47. موسى، علي و الحمادي، محمد . ***جغرافيا القارات***. دمشق: دار الفكر، 1997.

48. ميرشايمر، جون. ***مأساة سياسة القوى العظمى***. ترجمة: مصطفى محمد قاسم. الرياض: مكتبة فهد الوطنية، 2012.

49. نيدهام، جوزيف. ***تاريخ العلم والحضارة في الصين***. ترجمة: محمد غريب جودة، الإسكندرية: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1995.

50. هاس، ريتشارد. ***الفرصة: لحظة أمريكا لتغيير مجرى التاريخ***. تعريب: أسعد كامل إلياس. الرياض: مكتبة العبيكان، 2007.

51. ويلبورن، توماس. ***السياسة الدولية في شمال شرق آسيا: المثلث الإستراتيجي***. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية،1998.

52. س. ناي، جوزيف. ***القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية***. تعريب: محمد توفيق البجريمي، الرياض:العبيكان، 2007.

53. كيسنجر، هنري . ***النظام العالمي تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ***. ترجمة: فاضل جتكر، بيروت: دار الكتاب العربي، 2015 .

المجلات

54. '' نزاع الصين واليابان إلى أين؟ الحرب مستبعدة و النفط والغاز بيت الغاز''، ***مجلة آفاق المستقبل***، ع.21 (يناير-فبراير-مارس 2014).

55. أحمد محمود، معين. '' البحرية الصينية والسعي نحو البحرية الأكبر'' ، ***مجلة درع الوطن*** ، ع.481 (فبراير 2012).

56. آسيا أولا ركائز الاستراتيجية العسكرية الأمريكية الجديدة. ***مجلة درع الوطن: دراسات وبحوث***، ع.1(2012).

57. أوهانلون، مايكل. '' دفاعية لكنها تتوسع... عن العقيدة العسكرية الصينية ''، ***مجلة آفاق المستقبل***، ع.8 (ديسمبر 2010).

58. بارنيت، ستيفين و فودا، ألامير و نابار، مالهار. " الإنفاق الصيني" ، ***مجلة التمويل والتنمية***، م.49، ع.3 (سبتمبر 2012).

59. البدراني، عدنان خلف حميد. " أثر الإستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الصينية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط " ***مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية***، ع.49 (2015).

60. بن سانية، عبد الرحمن. " قراءة في بعض تجارب الإنطلاق الإقتصادي بالدول النامية " ، ***مجلة البحوث والدراسات الإستراتيجية***، ع.11 (2011).

61. بن هويدن، محمد. محددات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة الخليج العربي، ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، ع. 13 (شتاء 2007).

62. تاشبينار، عمر. '' الاستدارة الأمريكية من الشرق الأوسط نحو منطقة آسيا –الباسيفيك ''، ترجمة: ريم دبيات، ***مجلة الدراسات الفلسطينية***، ع. 103(صيف 2015).

63. توفيق، حكيمي. " موقع الصين المستقبلي في النظام الدولي " ***مجلة المفكر***، ع.12، (مارس 2015).

64. الحاقاني ، نوري عبد الرسول و الموسوي، جواد ، محمد، عبد الوهاب. " الصين بين المركزية السياسية والليبرالية الاقتصادية " ، ***مجلة العزي للعلوم الإقتصادية***، م.7، ع.30 (2014).

65. حداد، شفيعة. " الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية: التنافس حول السودان أنموذجا " ، ع.10، (جانفي 2014).

66. حسين عبيد، منى ، '' السياسة الصينية اتجاه دول شرق افريقيا: السودان أنموذجا ''، ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، ع.29 (شتاء 2011).

67. حسين علي الجبوري، صفاء. '' العلاقات الصينية– الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ''، ***مجلة تكريت للعلوم القانونية***،م.3، ع.12 (2011).

68. الحسيني، سنية. '' سياسة الصين اتجاه الأزمة السورية هل تعكس تحولات استراتيجية جديدة في المنطقة''، ***مجلة المستقبل العربي***، ع.440 (أكتوبر 2015).

69. السخيري، عبد المجيد. '' الصين : العالم الجديد من المثال الى الواقع ''، ***مجلة المستقبل العربي***، ع. 421 (مارس 2014).

70. السيد سليم، محمد . " خبرات التكامل الآسيوي ودلالاتها بالنسبة إلى التكامل العربي: حالة الآسيان "، ***مجلة المستقبل العربي***، ع.366 (أغسطس: 2009).

71. سيمغندورفر، بن، "الصين مرتبطة ماليا بالولايات المتحدة الأمريكية " ، **مجلة آفاق المستقبل**، ع.8، (نوفمبر/ديسمبر 2010).

72. عباس، عبد الأمير عبد و عبد الله، ياسين. " الإتجاهات الحديثة في الإستراتيجية الإسرائيلية اتجاه الصين: تحليل جغرافي سياسي"، ***مجلة العلوم القانونية والسياسية*** ، م.4، ع.1، (2015).

73. عبد الحسين، حسين. " المواجهة الأمريكية الصينية ستؤثر على السياسة الدولية "، ***مجلة المجلة***، ع.1589 (نوفمبر 2013).

74. عبد الحفيظ ، محمد علاء. '' السياسة الصينية اتجاه الصراع العربي الاسرائيلي: الثوابت و المتغيرات''، ***مجلة المستقبل العربي***، ع.418(ديسمبر 2013).

75. عرفة، محمد جمال. '' الصين و التغير الناعم في إفريقيا .. العولمة البديلة '' ، ***مجلة قراءات افريقية*** ، ع.9 (سبتمبر2011).

76. علاق، جميلة. '' استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء'' ، ***مجلة العلوم الاجتماعية***، ع .19 (د ديسمبر 2014).

77. علي سالم، أحمد. " القوة ة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئا من الماضي " ، ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، ع.20 (2008).

78. كاطع علي، سليم. '' الوجود الأمريكي في القارة الإفريقية بعد الحرب الباردة والتحدي الصيني المستقبلي''، ***مجلة العلوم القانونية والسياسية***، م3. ع. 2 (2014).

79. محمود أمين، نظير. '' التنافس الصيني–الأمريكي في آسيا ''، ***مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية***، م. 2، ع. 7 (2013).

80. مردان، باهر. '' العلاقات الصينية /اليابانية... بين المتغيرات السياسية و الثوابت الاقتصادية ''، ***مجلة دراسات دولية***، ع.57 (2014).

81. المصري، محمد. '' سياسات الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط'' ، ***مجلة سياسات عربية***، ع.7 (مارس 2014).

82. مونتاغيو، جيمس. '' كرة القدم ... وسيلة للإلهاء واذكاء الشعور الوطني ونيل الاعتراف العالمي'' ، ***مجلة آفاق المستقبل***، ع.7 (سبتمبر- أكتوبر 2010).

83. نابار، مالهار و أنتروبير دورستر، أولاف. " تغير البؤرة: الفائض الخارجي للصين يتضاءل مع تردد الأصداء عند شركائها التجاريين الآسيويين " ، ***مجلة التمويل والتنمية***، م.49، ع.3 (سبتمبر 2012).

84. هادي علي، عبد المنعم. " الموقع الجغرافي السياسي للصين وأثره في علاقاتها الدولية "، ***مجلة البحوث الجغرافية***، ع.12، (2010).

85. هدسون، مايكل. '' تحولات جيو–سياسية: صعود أسيوي وتراجع أمريكي في الشرق الأوسط ''، ***مجلة المستقبل العربي***، ع. 414 (اغسطس 2013).

86. ياسين، سليني.'' التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية ''، ***المجلة الجزائرية للدراسات السياسية***، ع.4 (ديسمبر 2015).

87. يوسف، ناصر. '' مسارات التحديث في الصين: الشباب الكونفوشيوسي المسؤول والقيادة التقليدية والتنمية المفتوحة ''، ***مجلة إضافات***، ع.22 (ربيع 2013).

88. علاء عبد الحفيظ، محمد. " تأثيرات الصعود الروسي الصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة "، ***المجلة العربية للعلوم السياسية***، ع.48 (مارس 2016).

الجرائد

89. " الصين تبرم أكبر صفقة عسكرية مع روسيا للظفر بسوخوي 35"، ***جريدة العرب***، ع.10104، 21-11-2015.

90. '' الصراع ينتقل من الشرق الأوسط إلى منطقة الباسفيك ''. ***جريدة العرب***، ع.9552، 8 -05- 2014.

91. أحلام العملاق الصيني تغزو الكرة الأوروبية. ***جريدة العرب***، ع. 10165، 25 جانفي 2016.

92. بكين تفوز بحق استضافة دورة الألعاب الأولمبية الشتوية لعام 2022. ***جريدة القدس العربي***، ع.8182، 1 أوت 2015.

93. جنداري، ادريس.'' التنين الصيني هل هي بداية تحطم أسطورة نهاية التاريخ''. ***جريدة القدس العربي***، ع.6438، 19 فبراير 2010

94. الحلم الصيني... ليس استضافة كأس العالم بل الفوز بها. ***جريدة الشرق الأوسط***، ع.13589، 11 فيفري 2016.

95. ستونفيتش، اسحاق. بكين تنفق مئات المليارات على الدفاع و«المجهول الأخطر»... ماذا تفعل بها؟ الصندوق الأسود للجيش الصيني وعقيدة «سان زان». ترجمة: الهيثم صالح، ***جريدة النهار***، ع .2108، 19 مارس 2014.

96. الصعود السلمي للصين: الشرق الأوسط مثالاً. ***جريدة الوسط***. ع.3151، 24 أبريل 2011.

97. الصين تفتتح أكثر الألعاب الأولمبية تسييسا وإثارة للجدل منذ عقود. ***جريدة الأنباء***، ع.11662، 8 أوت 2008.

98. عبدالله الهدابي، أمل. '' عندما تتحدث الصين'' ، ***جريدة الاتحاد***، ع.14244، 07 -7- 2014.

99. مصدق، حسن.'' تعاون عربي صيني يعيد إحياء طريق الحرير'' . ***جريدة العرب***، ع.9889، 16- 04-2015.

100. مطر، جميل. '' استراتيجية عظمى لتحقيق الحلم الصيني''. ***جريدة البينة الجديدة***، ع.2145، 28- 12-2014.

الرسائل الجامعية:

101. بن ضيف الله، بلقاسم. ***تغير مفهوم القوة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية (2012/2008): دراسة تحليلية في تأثير البيئتين الداخلية والخارجية***، رسالة ماستر غير منشورة . جامعة بومرداس: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013/2012.

102. طيب، جميلة. ***أثر تصاعد القوة الصينية على دول شرق آسيا***، أطروحة دكتورة غير منشورة .جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2010-2011.

103. توفيق، حكيمي. ***الحوار النيواقعي النيوليبيرالي حول مضامين الصعود الصيني***، رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2008/2007 .

104. دندن، عبد القادر. ***الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي: آسيا الوسطى–جنوب آسيا–شرق وجنوب شرق آسيا***، أطروحة دكتورة غير منشورة .جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012-2013.

105. حديد، عبد الكريم . ***الاستراتيجية الأمنية لليابان منذ 1995***، أطروحة ماجستير غير منشورة .جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2013.

106. الحصيه، منصور فالح اسماعيل. ***الفرص والتحديات للنمو الصيني كقوة عظمى(1990–2008)*** ، رسالة ماجيستير غير منشورة .جامعة مؤتة: قسم العلوم السياسية، 2009.

107. عوديشو، وليم أشعيا. ***النظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة***، أطروحة ماجستير غير منشورة. الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك: كلية القانون والسياسة، 2008.

الدراسات:

108. أحمد علي، أزاد. " الأبعاد الجيوستراتيجية للخلاف الأمريكي الصيني حول تشييد الجزر الاصطناعية "، ***مركز روورداو للدراسات*** (جانفي 2016).

109. باكير، علي حسين. " مراجعة كتاب غليان آسيا: بحر الصين الجنوبي ونهاية هادئ مستقر "، ***مركز الجزيرة للدراسات*** (أفريل 2014)

110. _____. '' تحولات الطاقة وجيوبوليتيك الممرات البحرية: "ملقا" نموذجًا ''، ***مركز الجزيرة للدراسات*** (يونيو 2014).

111. _____. ''الحسابات الأسترالية بين الصعود الصيني و التراجع الأمريكي''، **مركز الجزيرة للدراسات** (فبراير 2014).

112. الرحموني، خالد . " الصين و الصعود الى القمة تأملات في نموذج تنموي فريد " ، الرباط: ***حزب العدالة والتنمية: قسم الاعلام والعلاقات العامة والنشر*** ب.س.ن.

113. شحرور، عزت. '' الصين ونزاعات المحيط الهادئ.. الأسباب و المآلات '' ، ***مركز الجزيرة للدراسات*** (تشرين الأول 2012).

114. شحرور، عزت.'' صناعة القرار في الصين مراكزها وتطورها ''، ***مركز الجزيرة للدراسات*** (13 نوفمبر 2013).

115. فنغ، تشاولينغ. '' قبول الاعتماد المتبادل : ديناميكيات الصين والشرق الأوسط حان وقت الإصلاح''، ***مركز بروكينجز الدوحة*** (أفريل 2015).

116. لي، رايموند. '' الصين و الحرب في اليمن عدم الانحياز والحل السلمي'' ، ***مركز الجزيرة للدراسات*** (مايو 2015).

117. لي، رايموند. '' المسلمون في الصين وعلاقتهم بالدولة''، ***مركز الجزيرة للدراسات***، (18 أوت 2015).

118. لي، رايموند.'' صعود قومية الهان في الصين: الأسباب والتداعيات ''، ***مركز الجزيرة للدراسات***، (16 أفريل 2014).

119. المنصوري، عبد الرحمان. " صفقة الغاز الصينية الروسية: الظروف و الدلالات"، ***مركز الجزيرة للدراسات*** (22 جوان 2014).

120. المنصوري، عبد الرحمن. '' الملفات الساخنة في العلاقات اليابانية الصينية ''، ***مركز الجزيرة للدراسات*** (شباط 2013).

121. هـ. لاوسون، فريد. '' هل ستقلل واشنطن من وجودها العسكري في الخليج؟ ''، ترجمة: الحاج ولد ابراهيم، ***مركز الجزيرة للدراسات*** (مارس 2015).

122. ولد أحمد سالم، سيدي أحمد. '' الصين والتحديات الداخلية ''، **مركز الجزيرة للدراسات** (18 يناير 2015).

123. كريم أبو حلاوة، '' سياسات القوة الذكية ودوها في العلاقات الدولية ''، **مركز دمشق للأبحاث و الدراسات** (ديسمبر 2015).

124. قوي، بوحنية ، " الجزائر والإنتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والإنكفاء الداخلي "، ***مركز الجزيرة للدراسات*** (جانفي 2014).

المواقع الإلكترونية:

125. اتحاد المصارف العربية. " مقارنة الإقتصاد الصيني باقتصادات دول مجموعة السبع الكبار(G7) «، في: ***http://www.uabonline.org/ar/research/economic.***

126. دوتشن، أبو ليلى. " لعبة الأرقام الإقتصادية " ، في:

http://arabic.people.com.cn/31659/7379759.html.

127. السقا، محمد إبراهيم. "كيف أصبح الإقتصاد الصيني أكبر اقتصاديات العالم " ، في:

http://www.alarabiya.net/ar/aswaq.

128. _____. "كيف تدفع الصين أمريكا نحو الهاوية المالية " ، في:

https://www.alarabiya.net/ar/aswaq/financial-markets/.html .

129. كامل، مصطفى. '' المضايق البحرية مسرح الصراع القادم بين القوى العالمية ''، في:

http://www.daralhilal.com.eg/show-8321.html .

130. المحيط الهادئ، في:

https://sites.google.com/site/amazingseaworld/silent-ocean.

131. الشيخ، طارق. '' الإستراتيجية العسكرية الصينية فى كتاب أبيض جديد..دفاع نشط ومواجهة لحرب الجيل الرابع '' في: ***http://www.ahram.org.eg/NewsQ/404723.aspx***

132. حمشي، محمد . " الإستمرارية والتغير في السياسة الخارجية الأمريكية: حالة الصين " في:

http://www.mhamchi.yolasite.com/.

133. باكير، علي حسين .'' مفهوم الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية في:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/201172113270156186.html#2 .

134. الشرقاوي، يسرا . '' Peaceful Rising التوجهات التصالحية للسياسة الخارجية الصينية '' في :

http://www.rcssmideast.org.

135. " دبلوماسية الصداقة وحسن الجوار"، في:

http*://www.arabsino.com/book/life-in-china/ar/29.html.*

136. عبد النبي، محمد أحمد." من شنغهاي إلى سانت بطرسبرغ: روسيا تتجه من أوروبا العظمى إلى آسيا العظمى" في:

http://www.futurecenter.ae/study.php?study=492.

137. صدام الجبابرة، " مناظرة بين زبيغنيو بريجنسكي و جون ميرشايمر "، ترجمة: عادل زغاغ، في:

http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_9836.html.

المراجع باللغة الأجنبية:

International Reports (التقارير الدولية):

138. The International Olympic Committee, ***FACTSHEET LEGACIES OF THE GAMES***, 3 December 2013.

139. UNEP, ***Summary for Asia and the Pacific Region On the Eve of Rio+20***, 6 June 2012.

Books (الكتب) :

140. Evans, Gareth and Ogilvie-White, Tanya and Thakur, Ramesh. ***Nuclear Weapons: The State of Play 2015*** .Canberra : Center for Nuclear Non-Proliferation and Disarmament, 2015.

141. Gill, Bates and others. ***China: The Balance Sheet: What the World Needs to Know About the Emerging Superpower***, .United States: PublicAffairs, 2006.

142. Liping, Xia. " China's efforts as a responsible power" ,in D.Lovell (ed.), ***Asia-Pacific Security: Policy Challenges*** . Canberra: Asia Pacific Press, 2003.

143. McDougall, Derek. ***Asia Pacific in World Politics*** .United States: Lynne Rienner Publishers, 2006.

144. Niklasson, Tomas. ***Regime Stability And Foreign Policy Change: Interaction Between Domestic And Foreign Policy In Hungary 1956 – 1994*** .Sweden: Studentlitterateur, 2006.

145. QINGMIN, ZHANG. ***China's Diplomacy***. Singapore: Cengage Learning Asia, 2011.

146. Rao, V.S and and others. ***Weed Science in the Asian-Pacific Region*** .India: Indian Society of Weed Science,2015.

147. Sokolski, Henry. ***Nuclear Power's Global Expansion :Weighing Its Costs and Risks*** . United States: Strategic Studies Institute, 2010.

148. Stockholm International Peace Research Institute. ***SIPRI Yearbook 2012: Armaments, Disarmament and International Security*** .Oxford: Oxford University Press, 2012.

149. Zhu, Zhiqun. ***China's new diplomacy: rationale, strategies and significance*** .England: Ashgate Publishing limited, 2013.

Journals (المجلات) :

150. Barbieri, Magali. «La démographie de l'Asie de l'Est et du Sud-Est des années 1950 aux années 2000. Synthèse des changements et bilan statistique », ***Population***, vol.64 (1/2009).

151. Brown, Matthew, and others. " China's Role in Global Health Diplomacy: Designing Expanded U.S. Partnership for Health System

Strengthening in Africa ", ***GLOBAL HEALTH GOVERNANCE***, vol.6, no. 2 (SUMMER 2013).

152. Gao, Xiang." China as a "Responsible Power ": Altruistic, Ambitious or Ambiguous? ", ***International Journal of China Studies***, Vol. 4, No. 3 (December 2013).

153. Gazeau-Secret ,Anne. Pour un « soft power » à la française : du rayonnement culturel à la diplomatie d'influence, ***L'ENA Hors les murs***, n. 399 (mars 2010).

154. Gill, Bates. Yanzhong Huang." Sources and limits of Chinese 'soft power' ". ***Survival***, vol. 48, no. 2 (Summer 2006) .

155. Huang, Y anzhong. "Pursuing Health as Foreign Policy: The Case of China," ***Indiana Journal of Global Legal Studies***: vol. 17, Iss.1 (Winter 2010).

156. Hunter, Alan .Soft Power: China on the Global Stage, ***Chinese Journal of International Politics***, vol. 2,no.3 (Summer 2009).

157. Hwang, Jaeho and Glosserman, Brad. " The Concept of "China as a Responsible Stakeholder": Seen from washington, Beijing and Seoul ", ***International Journal of Korean Unification Studies***, Vol. 19, No. 2(December 2010).

158. L.Friedberg, Aaron. " The Futur Of U.S China Relations : is conflict inevetable ? " , ***International Security***, Vol. 30, No. 2 (2005).

159. Lee, Ivy and Ming, Fang. "Deconstructing Japan's Claim of Sovereignty over the Diaoyu/Senkaku Island", ***The Asia-Pacific Journal***, Vol. 10, Iss. 53, no.1 (Decembre 2012).

160. Matake, KAMIYA. " Noda Shows Leadership on TPP "*,* ***The Japan Journal***,vol.8, no.9(DECEMBER 2011).

161. Puig, Emmanuel. « L'industrie de défense chinoise : forces et faiblesses du gigantisme », ***Géoéconomie*** (Printemps 2011).

162. Reiche, Danyel." Investing in sporting success as a domestic and foreign policy tool: the case of Qatar", ***International Journal of Sport Policy and Politics*** Vol. 7, no. 4 (December 2015).

163. Roch, Didier. «Grandeur et servitudes de l'Armée populaire de libération? », ***Outre-Terre***, n. 15 (2-2006).

164. S. Medeiros ,Evan and Fravel, M. Taylor." China's New Diplomacy " , ***foreign affairs***, Vol. 82, No. 6 (November / December 2003).

165. Thieren, Michel. "Health and Foreign Policy in Question: The Case of Humanitarian Action," ***Bulletin of the World Health Organization***,vol.85, no.3 (mars 2007).

166. Uma, Purushothaman . " Shifting Perceptions of Power: Soft Power and India's Foreign Policy ", ***Journal of Peace Studies***, Vol. 17, no. 2,3 (April-September2010).

167. Yue, Lin. « Observations sur le commerce sino-africain des marchandises », **Outre- Terre** , n° 30 (avril 2011).

168. ZHAO, Suisheng. " Chinese Foreign Policy as a Rising Power to find its Rightful Place ", ***PERCEPTIONS***, Vol. 18, No. 1 (Spring 2013).

Studies (الدراسات) :

169. Bitzinger, Richard. " La modernisation de l'armée chinoise 1997-2012 ", ***Perspectives chinoises*** (4-2011).

170. Daschle, Tom and Frist, Bill. " The Case for Strategic Health Diplomacy: A Study of PEPFAR " , ***Bipartisan Policy Center***, (November 2015).

171. De Neve, Alain. Où va la stratégie spatiale militaire chinoise ? , ***Chaire InBev Baillet – Latour Programme « Union européenne – Chine »*** (Mai 2009).

172. Dormandy, Xenia and Kinane, Rory. Asia-Pacific Security A Changing Role for the United States. **Chatham House Report** (April 2014).

173. Egberink, Fenna and van der Putten, Frans-Paul. ASEAN, China's Rise and Geopolitical Stability in Asia. ***Clingendael Paper No. 2 : Netherlands Institute of International Relations*** (April 2011).

174. Fiche Documentaire no. 4/15 :" Les enjeux en Mer de Chine méridionale ", ***institut français de la mer***, (octobre 2015).

175. Fleurantand, Aude, and others . trends in world military expenditure 2014, ***SIPRI Fact Sheet*** (April 2015).

176. Global Health Diplomacy: A Way Forward in International Affairs.Meeting Summary, Inaugural conference of the Global Health Diplomacy Network , ***Centre on Global Health Security*** (june 2011).

177. Gratius, Susanne, The international arena and emerging powers: stabilising or destabilising forces?, ***Fundación para las Relaciones Internacionales y el Diálogo Exterior*** (april 2008).

178. Huang, Yanzhong. " Enter the Dragon and the Elephant China's and India's Participation in Global Health Governance", ***Council on Foreign Relations IIGG Working Paper*** (April 2013).

179. Letizia, Maria. " defining china's role in the international system " ,***ISPI Analysis***, No. 55 (MAY 2011).

180. Mapp, Wayne. Military Modernisation and Buildup in the asia pacific the case for restraint, **RSIS MONOGRAPH NO. 31** (2014).

181. Nichol, Jim. Comparing Global Influence: China's and U.S.Diplomacy, Foreign Aid, Trade, and Investment in the Developing World, **Congressional Research Service** (August 2008).

182. Niquet, Valérie. " ARCHITECTURE DE SECURITE REGIONALE, PAIX ET STABILITE : UNE VISION

CHINOISE", ***Institut des relations internationales et stratégiques*** (Novembre 2003).

183. P. Sullivan, Mark. Comparing Global Influence: China's and U.S.Diplomacy, Foreign Aid, Trade, and Investment in the developing World **Congressional Research Service** (August 2008).

184. P. U.S.-China Economic and Security Review Commission. ***2015 Report to Congress : Executive Summary and Recommendations*** (November 2015).

185. perlo-freeman, sam and solmiran, carina. trends in world military expenditure 2013, **SIPRI Fact Sheet** (April 2014).

186. Rising Powers in International Development, ***IDSRisingPowers***.

187. Rouppert, Bérangère. La hausse des dépenses militaires des BRICS : Menace pour la sécurité ou aubaine pour l'industrie européenne de l'armement ? ***Note d'Analyse du GRIP***, (juin 2012).

188. S. Chase, Michael and others. " China's Incomplete Military Transformation Assessing the Weaknesses of the People's Liberation Army (PLA) ", ***RAND Corporation*** (February 2015).

189. Sköns, elisabeth, and others . trends in world military expenditure 2012, **SIPRI Fact Sheet** (April 2013).

190. Stockholm International Peace Research Institute. **Summary Of SIPRI Yearbook 2015**: **Armaments**, **Disarmament and International Security** (Oxford: Oxford University Press, 2015).

191. Tank, Pinar, NOREF Policy Brief: The concept of "rising powers", ***Norwegian Peacebuilding Resource Centre*** (june 2012).

192. U.S.-China Economic and Security Review Commission. ***2015 Report to Congress : Executive Summary and Recommendations*** (November 2015).

193. Zaharna, R.S and Hubbert, Jennifer and Hartig, Falk . Confucius Institutes and the Globalization of China's Soft Power, ***CPD Perspectives on Public Diplomacy***, Paper 3 (September 2014).

194. Zhimin, Chen and Lulu,Chang, " The Power Strategy of Chinese Foreign Policy: Bringing Theoretical and Comparative Studies Together ", ***NFG Working Paper Series***, No. 03 (February 2013).

Seminary (ملتقيات) :

195. LIANG, Wenjie and others. " China's Approach in the Blooming South-South Health cooperation: Chances, Challenges and the Way Forward ", ***South- South Development Cooperation Chances and Challenges for the International Aid Architecture***, Heidelberg University ,September 2014.

196. Renato Corbetta, and others , " Major Powers, Major Power Status and Status Inconsistency in International Politics ", ***Prepared for delivery at the 5 th Convention of the Russian International Studies Association*** Moscow: MGIMO University, September 2008.

Web sites (المواقع الإلكترونية) :

197. " china string of pearls strategy " in: ***http://www.china-briefing.com/news/2009/03/18/china%E2%80%99s-string-of-pearls-strategy.html*** .

198. Chalk, Peter , "China and America's Coming Battle for Southeast Asia" in: ***http://nationalinterest.org/blog/the-buzz/china-americas-coming-battle-southeast-asia-12427***.

199. The growing importance of the Asia-Pacific region, in: ***https://www.ecb.europa.eu/press/key/date/2008/html/sp080225.en.html*** .

200. Walter Russel Mead, " The Return of Geopolitics The Revenge of the Revisionist Powers in ": ***https://www.foreignaffairs.com/articles/china/2014-04-17/return-geopolitics***.

فهرس الجداول ،

الأشكال والخرائط

الخرائط:

جيوبولتيك الصين	ص.4.
مدى الصواريخ الصينية الباليستية المتوسطة والعابرة للقارات	ص.30.
طريق الحرير الجديد	ص.39.
الجغرافيا السياسية لآسيا-المحيط الهادئ	ص.79.
دول شمال شرق آسيا وجنوب شرق آسيا	ص.81.
مضيق ملقا	ص.83.
بحر الصين الجنوبي: مناطق النفوذ للدول المحاذية	ص.94.
سلسلة الجزر الأولى والثانية	ص.95.
جزر سبراتلي والدول المطالبة بالجزر	ص.96.
عقد اللؤلؤ String Of Pearls	ص.97.
جزر سينكاكو-دياويو	ص.100.

الأشكال:

الصين تتصدر الاقتصاد العالمي وفق قاعدة القدرة الشرائية	ص.12.
الفرق في القدرة التنافسية للإقتصاد الصيني بين معدل سعر الصرف الحقيقي وبين قاعد القدرة الشرائية	ص.13.
تزايد حجم صادرات الدول الآسيوية من السلع الوسيطة إلى الصين مقارنة بانخفاض صادراتها من السلع الإستهلاكية إلى الولايات المتحدة وأوروبا	ص.15.
حجم الإنفاق العسكري للصين بالنسبة للعالم	ص .27.
الاستثمارات الصينية في افريقيا سنة 2009	ص.38.
العلاقة بين السياسة الخارجية والدبلوماسية الصحية	ص.43.
مخطط جيلبن يفسر التغيير السياسي الدولي	ص.48.
احتمالات تكوين التحالفات في نظام ثلاثي الأقطاب (ضمن نموذج Waltz).	ص.51.
احتمالات تكوين التحالفات في نظام رباعي الأقطاب	ص.52.
احتمالات تكوين التحالفات في نظام خماسي الأقطاب	ص.52.
توازن القوى في نظام ثنائي القطب	ص.54.

رقم 12، 13، 14، 15: تطور القوة الكبرى المسؤولة الصينية	ص.61.
نموذج تعديل المسار الذي وضعه " تشارلز هيرمان" لدراسة التغير في السياسة الخارجية	ص.71.
مظاهر التغير في السياسة الخارجية حسب منظور توماس نيكلاسون (Tomas Niklasson).	ص.72.
أهم التنظيمات المتعددة الأطراف التي تطرح فيها الصين مقاربتها الأمنية الجديدة	ص.87.

الجداول:

حجم الإنفاق العسكري للصين بالنسبة للناتج المحلي في 2014	ص.27.
القوة النووية الصينية في 2014	ص.28.
القوة النووية العالمية لسنة 2014	ص.29.
معاهد وأقسام كونفوشيوس في العالم	ص.37.
الدول المستقبلة للفرق الطبة الصينية 1963-1982	ص.45.

فهرس المحتويات

خطة الدراسة.....ص.أ.

مقدمة.....ص.ث.

الفصل الأول: المتغيرات التفسيرية لدراسة عناصر القوة في الصعود الصيني.

المبحث الأول: المحددات الجيومورفولوجية لجمهورية الصين الشعبية.....ص.2.

المطلب الأول: الجغرافيا السياسية للصين. ..... ص.2.

المطلب الثاني: القوة البشرية والتوزيع القومي الديمغرافي.....ص.4.

المبحث الثاني: مكونات القوة الإقتصادية.....ص.7.

المطلب الأول: سياسات الإنفتاح الإقتصادي: برنامج التحديثات الأربعة.....ص.7.

المطلب الثاني: النمو المتزايد لحجم الإقتصاد الصيني.....ص.10.

المبحث الثالث: طبيعة النظام السياسي في الصين وقدرات البناء الإستراتيجي.....ص.13.

المطلب الأول: هيكل النظام السياسي وآليات صناعة القرار في الصين.....ص.13.

المطلب الثاني: تحديث القوات العسكرية، الأسلحة الاستراتيجية ورفع ميزانية الدفاع.....ص.22.

المبحث الرابع: النسق العقيدي الصيني واستراتيجيات الإستقطاب الثقافي.....ص.26.

المطلب الأول: أصول الثقافة السياسية في الصين.....ص.26.

المطلب الثاني: مصادر القوة الناعمة الصينية.....ص.35.

الفصل الثاني: نظرية القوة الكبرى المسؤولة وإعادة توجيه السياسة الخارجية الصينية

المبحث الأول: توازنات القوى كعامل أصيل في تغير البنية السياسية الدولية والإقليمية.....ص.47.

المطلب الأول: أشكال توازن القوى وطرق تأثيره في النظام الدولي.....ص.47.

المطلب الثاني: تأثير الأنساق الفرعية الإقليمية في التوازن الدولي العام. .....ص.54.

المبحث الثاني: القوة الكبرى المسؤولة: نحو تصور استراتيجي جديد للصعود الصيني.....ص.57.

المطلب الأول: نظرية القوة الكبرى المسؤولة الصينية. **(Great Power Responsibility)** ص57

المطلب الثاني: تكييف المصالح الصينية مع الإلتزام الاستراتيجي الجديد.....ص.64.

المبحث الثالث: إعادة توجيه Reorientaion السياسة الخارجية الصينية كأولوية لتبني مفهوم القوة الكبرى المسؤولة.....ص.69.

المطلب الأول: إطار التحليل عبر المسار لفهم التغير في السياسات الخارجية للدول (نموذجي هيرمان ونيكلاسون).....ص.69.

المطلب الثاني: المتغيرات المؤدية لاستحداث مفهوم القوة الكبرى المسؤولة في السياسة الخارجية الصينية وفق نموذج تعديل المسار.....ص.73.

الفصل الثالث: تحول موازين القوى في آسيا - الباسيفيك في ظل تبني الصين دبلوماسية القوة الكبرى المسؤولة.

المبحث الأول: البنية الجيوستراتيجية لمنطقة آسيا - الباسيفيك.....ص.78.

المطلب الأول: طبيعة الجغرافيا السياسية للمنطقة.....ص.78.

المطلب الثاني: جيوبوليتيكا المضايق البحرية في المحيط الباسيفيكي.....ص.82.

المبحث الثاني: الدور المتحول للأحلاف الإقليمية من خلال الدبلوماسية الأمنية الجديدة للصين.....ص.85.

المطلب الأول: أهداف المقاربة الصينية وراء دعم الترتيبات الأمنية المتعددة الأطراف في الفضاء الباسيفيكي.....ص.85

المطلب الثاني: التقارب الروسي - الصيني: بوادر تشكل محور مضاد للهيمنة الأمريكية في الشرق الأقصى.....ص.88.

المبحث الثالث: الإستجابة الصينية للتفاعلات المحاذية في بحر الصين الجنوبي.....ص.91.

المطلب الأول: قضية توحيد تايوان مع البر الرئيسي: التوتر المقيد (دولة واحدة ونظامان).....ص.91.

المطلب الثاني: جيوبوليتيكا أمن الطاقة الصيني في بحر الصين الجنوبي واستراتيجية عقد اللؤلؤ.....ص.93.

المبحث الرابع: إعادة تشكيل الدور الصيني ضمن المثلث الاستراتيجي القائم في آسيا - الباسفيك......ص.98.

المطلب الأول: العلاقات الصينية - اليابانية والتنافس على القيادة الإقليمية.....ص.98.

المطلب الثاني: العلاقات الصينية – الأمريكية واستراتيجية دحرجة **(Roll back)** التواجد الإقليمي الأمريكي. .....ص.101.

المبحث الخامس: مستقبل التوازن الإقليمي في آسيا الباسيفيك في ظل التنافس الصيني – الأمريكي.....ص.105.

المطلب الأول: سياسة الإستدارة الأمريكية من الشرق الأوسط إلى آسيا - الباسيفيك **(Asia Pivot)** . .....ص.105.

المطلب الثاني: تفعيل الحوار الاستراتيجي الصيني-الأمريكي وصيانة الأمن الإقليمي (سيناريو الليبراليون الجدد).....ص.107.

المطلب الثالث: الإتجاه نحو تصعيد المعضلة الأمنية **(security dilemma)** في المنطقة (سيناريو الواقيعون الهجوميون) .....ص. 109.

الخاتمة.....ص.111.

قائمة المراجع.....ص.114.

فهرس الخرائط،الجداول و الأشكال.....ص.135.

الفهرس.....ص.137.